اقتصاديون يرسمون خارطة طريق لاستفادة مصر من «صراع العملات الدولية»

بالاقتصاد والسلاح ..
أفريقيا تفرض نفسها علي خارطة صراع النفوذ فى العالم

الـــدواء الـمر
مصر تواصل محاولات السيطرة علي معدلات التضخم ..و«المركزي» يرفع أسعار الفائدة بنسبة ٢٪

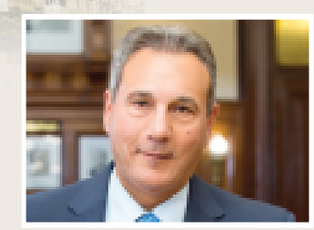

رئيس اتحاد بنوك مصر:
رفع معدل الفائدة لن يؤثر على زيادة أسعار الدولار

البنك الأهلي المصري ينفي
إصدار أوعية ادخارية جديدة
بعائد مرتفع ٢٥٪ أو ٣٠٪

موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ أمام البرلمان
نمو مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة ٢٨,٢٪

الاتحاد الأوروبي يدعم
الأمن الغذائي فى مصر
بقيمة ٤٠ مليون يورو

توطين الصناعة
جهود مستمرة لتوفير الفرص الاستثمارية وتعزيز دور القطاع الخاص

شركات البترول
تطرق أبواب «البورصة المصرية» بقوة

بأرقام غير مسبوقة ..«بنك القاهرة» يعتمد نتائج أعمال ٢٠٢٢ محققا معدل نمو ٢٤٪ وصافى أرباح تتجاوز ٣,١ مليار جنيه

الهجمات السيبرانية
خطر يهدد استقرار الأنظمة المالية

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٢ ابريل ٢٠٢٣

• السنة الخامسة عشر • العدد ٦٨٨ • الثمن ٥ جنيه

التأشيرة ..آلية
الحكومة الجديدة
لدعم قطاع السياحة

الصراع للسيطرة علي «باكين» يشتعل بين الأصباغ الوطنية و إيجل كيميكالز

رئيس الوزراء يتابع الموقف التنفيذي لتوفير الغاز الطبيعي المستخدم فى تشغيل محطات الكهرباء

كتب – أحمد ابراهيم

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا، أمس السبت ؛ لمتابعة الموقف التنفيذي لمشروعات وزارتي الكهرباء، والبترول، خاصة مشروعات الطاقة المتجددة، وذلك بحضور الدكتور محمد شاكر المرقبي، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية.

وصرح السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأنه تم خلال الاجتماع متابعة موقف توفير الكميات المطلوبة من الغاز الطبيعي المستخدم فى تشغيل محطات الكهرباء، وكذا مستجدات تنفيذ خطة الدولة لترشيد استهلاك الكهرباء، والتي من شأنها أن تسهم فى تحقيق وفر فى الغاز الطبيعي المستخدم فى تشغيل محطات إنتاج الكهرباء، وذلك سعيا لتصدير تلك الكميات من الغاز، وتوفير المزيد من العملات الأجنبية.

وأوضح المتحدث الرسمي أن الاجتماع تناول موقف مشروعات الطاقة المتجددة، خاصة التي تعتمد على طاقة الرياح والطاقة الشمسية، والتي يتم تنفيذها بالتعاون والشراكة مع العديد من الشركات العالمية المتخصصة فى هذا المجال، إلى جانب جهود التوسع فى تصنيع مختلف المكونات الخاصة بتشغيل تلك المشروعات، وهو ما يأتي فى إطار تنفيذ استراتيجية مصر للطاقة المتكاملة والمستدامة التي تستهدف الوصول إلى نسبة ٤٢ ٪ للطاقة المتجددة من مزيج الطاقة الكهربائية فى مصر بحلول عام ٢٠٣٥.

كما تناول الاجتماع، موقف الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التى تم توقيعها مع عدد من الشركات والتحالفات العالمية، لتنفيذ العديد من مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر فى مصر، وذلك فى إطار تعزيز قدرتها مصر التنافسية، وتحقيق خطتها الطموحة للوصول إلى ٨٪ من السوق العالمي للهيدروجين، وكذا موقف مذكرات التفاهم التي تم توقيعها في مؤتمر المناخ الذي انعقد بمدينة شرم الشيخ، وما تتضمنه من مذكرات لإنتاج ٢٨ ألف ميجاوات، ذلك بخلاف ٣ آلاف ميجاوات يتم تنفيذها حاليا.

أسعار الذهب تسجل ارتفاعا بنسبة ٧,٢ ٪ في الأسواق العالمية خلال مارس ٢٠٢٣

كتب – رضوى عبدالله

أزمة القطاع المصرفي الأمريكي تلقى بظلالها على الأسواق وتزيد الطلب على المعدن الثمين سجلت أسعار الذهب خلال شهر مارس ٢٠٢٣ في البورصة العالمية ارتفاعا من مستويات ١٨٣٦ دولار إلي ١٩٦٩ دولار بنسبة ارتفاع ٧,٢٪ على مدار جلسات التداول هذا الشهر وذلك بسبب تفاقم أزمة سليكون فالي وانهيار بعض البنوك العالمية مما تسبب في زيادة الطلب على الذهب للتحوط من أزمة القطاع المصرفي، وفقgold Bullion .

ونجح الذهب في اختراق المستوى النفسي ٢٠٠٠ دولار للأونصة مسجلاً أعلى مستوى في عام عند ٢٠٠٩,٦٩ دولار للأونصة وذلك بعد الانهيار المفاجئ لاثنين من المقرضين الإقليميين الأمريكيين في وقت سابق من هذا الشهر، مما زاد الرهانات على أن الاحتياطي الفيدرالي قد يوقف رفع أسعار الفائدة لوقف العدوى المحتملة في النظام المصرفي العالمي، لكن أسعار الذهب تراجعت بعد أن بدأت السلطات إجراءات الإنقاذ.

وشهد مؤشر الدولار انخفاض خلال شهر مارس بنسبة ١,٧٪، حتى الآن بينما انخفض الدولار بنسبة ١,٣٪ منذ بداية العام وحتى الآن في طريقه لتسجيل انخفاض خلال الربع الأول من العام والربع الثاني على التوالي بعد أن انخفض خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ بنسبة ٧,٧٪ .

ودفعت الاضطرابات المصرفية العالمية ، الأسواق إلى الرهان على أن البنك الفيدرالي الأمريكي سيوقف دورة رفع أسعار الفائدة التي بدأت منذ العام الماضي، وذهبت التوقعات أيضا أن البنك قد يلجأ إلى خفض أسعار الفائدة بحلول النصف الثاني من العام الأمر الذي أدى إلى ضعف الدولار بشكل كبير وجعل الذهب رهانًا أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى.

وأدى الاضطراب في القطاع المصرفي الأمريكي إلى قيام المتداولين بإعادة تقييم وجهة نظرهم بشأن تحركات الاحتياطي الفيدرالي المستقبلية، والآن يرون أسعار الفائدة الأمريكية قريبة من الذروة مما قد يؤدي إلى تراجع جاذبية الدولار المعتمد على ارتفاع عوائد السندات الحكومية الأمريكية.

الرئيس السيسي يوقع قانون تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخصة

كتب – وائل خطاب

وقع الرئيس عبدالفتاح السيسي قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخص لها.

وينص القانون في مادته الأولى على أنه يجوز للهيئة العامة للتنمية الصناعية، خلال مدة أقصاها ٣ سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، منح تصاريح تشغيل مؤقتة لمدة سنة للمنشآت الصناعية غير المرخص لها القائمة وقت العمل به بعد تقديم إقرار بالتزام المنشأة الصناعية بالاشتراطات البيئية وإجراءات الحماية المدنية وكافة الضوابط المقررة في هذا الشأن العامة للتنمية الصناعية، وتجديد التصاريح المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه ويجوز بقرار من الوزير المختص بشئون الصناعة، بناء على اقتراح الهيئة لمدة لمدتين أخريين.

ويلتزم المصرح له، خلال مدة تصريح التشغيل المؤقت، بتوفيق أوضاع المنشأة صناعية طبقا لأحكام قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية صادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧، ووفقا للقواعد والإجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص بشئون الصناعة.

نشر القانون في الجريدة الرسمية.

وكان تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب أكد أن انضمام القطاع الصناعي غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من شأنه التزام تلك المنشآت الصناعية بتطبيق المواصفات القياسية المتعارف عليها في مجال الصناعة والالتزام باشتراطات التشغيل من حماية مدنية وبيئية وسلامة وصحة مهنية وهذا من شأنه زيادة جودة المنتجات المصرية وزيادة فرص التصدير.

وأكدت اللجنة في تقريرها أهمية اندماج القطاع الصناعي غير الرسمي في منظومة العمل الرسمية بما يضمن استيفاء المنشآت الصناعية جميع الاشتراطات المقررة قانونا وبصفة خاصة الاشتراطات البيئية والحماية المدنية والصحة والسلامة المهنية، مؤكدة أنه لكي يحقق هدفه من توفيق المنشآت الصناعية لأوضاعها والانضمام إلى القطاع الرسمي لابد من تخفيف الإجراءات الإدارية أمام المنشآت الصناعية غير المرخصة والبعد عن البيروقراطية الحكومية من جانب الموظفين القائمين على إجراءات التراخيص، وكذا تفعيل دور مكاتب الاعتماد وزيادة أعدادها لإنهاء إجراءات التراخيص، وتبسيط إجراءات الحماية المدنية بتقليل عدد الأكواد وعدم تطبيق الأكواد الجديدة بأثر رجعي بما لا يخل بإجراءات الحماية والسلامة المهنية.

تحت رعاية وزير التجارة والصناعة

تسليم عقود ١١٣ وحدة صناعية لـ٦٠ مستثمرا بالمجمعين الصناعيين بالفيوم الجديدة

كتب – محمد علاء

تحت رعاية المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة قامت الوزارة بتسليم عقود ١١٣ وحدة صناعية لعدد ٦٠ مستثمر بالفيوم الجديدة وذلك بالمجمعين الصناعيين الخرساني والمعدني تضمنت ٤٢ وحدة بالمجمع المعدني لعدد ٣٢ مستثمر و٧١ وحدة بالمجمع الخرساني لعدد ٢٨ مستثمر.

وتمت اتاحة هذه الوحدات كاملة المرافق بنظامي التمليك والايجار، وتتضمن اهم الانشطة الانتاجية للوحدات المستلمة بالمجمعين الصناعيين مجالات الصناعات الكيماوية والغذائية والهندسية والدوائية والقوى والغزل والنسيج.

ويأتي تسليم هذه الوحدات في إطار خطة الوزارة الهادفة لإنشاء ١٧ مجمع صناعي بـ١٥ محافظة، حيث تتيح الوزارة تيسيرات اجرائية وتسهيلات تمويلية كبيرة لأصحاب الوحدات الى جانب برامج للدعم الفني وذلك في إطار المبادرة الرئاسية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبهدف توفير المزيد من فرص العمل اللائقة للشباب.

كما تتيح الوزارة بالمجمعين كافة التجهيزات وشبكات المرافق والخدمات والتي تشمل المباني الادارية ومعرض للمنتجات وبنك ومنافذ للبيع.

الصحة: فحص ٤ ملايين و٦٤٧ ألف طفل ضمن مبادرة رئيس الجمهورية للكشف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع

يادة أعداد مستشفيات ومراكز الإحالة السمعية لـ ٣٤ بدلاً من ٣٠ بجميع محافظات الجمهورية وتزويدها بأحدث الأجهزة والمستلزمات الطبية لتقديم خدمات المبادرة

كتبت – نيفين يوسف

أعلنت وزارة الصحة والسكان، تقديم خدمات الفحص السمعي لـ ٤ ملايين ٦٤٧ ألف طفل، ضمن مبادرة رئيس الجمهورية للكشف المبكر وعلاج فقدان السمع لدى الأطفال حديثي الولادة، وذلك منذ انطلاقها في سبتمبر ٢٠١٩.

وأشار الدكتور حسام عبدالغفار، المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، إلى زيادة أعداد مستشفيات ومراكز الإحالة السمعية لـ ٣٤ بدلا من ٣٠ مركزًا، بجميع محافظات الجمهورية، وتزويدها بأحدث الأجهزة والمستلزمات الطبية، لتقديم خدمات مبادرة السمع.

ولفت «عبدالغفار» إلى تحويل ٢٦٠ ألفا و ٧٢٠ طفلا من إجمالي الأطفال الذين تم فحصهم لإعادة الفحص من خلال إجراء اختبار تأكيدي، بعد أسبوع من الفحص الأول، وفي نفس الوحدة التي تم فحصهم بها، كما تم تحويل ٢٩ ألف و٧٩٩ طفلا، بعد الاختبار الثاني إلى مستشفيات ومراكز الإحالة بهدف تقييم الحالة بدقة أعلى، وبدء العلاج أو تركيب سماعة للأذن، أو تحويل الطفل لإجراء عملية زرع القوقعة لمن تستدعي حالته.

وقال إن المبادرة تأتي في إطار التوسع في التغطية الصحية الشاملة، وحصول الأطفال على رعاية صحية ذات جودة، بإتباع أحدث أساليب العلاج، الأمر الذي ينعكس على توفير حياة صحية آمنة للأطفال حديثي الولادة، وصولا إلى المستهدف من مبادرات الرئيس عبدالفتاح السيسي، تحت شعار «١٠٠ مليون صحة» وتماشيًا مع رؤية "مصر ٢٠٣٠ " .

ونوه «عبدالغفار» إلى زيادة عدد مراكز فحص الكشف السمعي للأطفال بدءًا من يوم الولادة وحتى عمر ٢٨ يومًا، إلى ٣٥٠٠ وحدة صحية في جميع محافظات الجمهورية، موضحا أن عدم اجتياز الطفل للاختبار الثاني، لا يعني الإصابة بضعف السمع، ولكنه مؤشر على أن الطفل يحتاج إلى فحوصات متقدمة في مراكز الإحالة الخاصة بالمبادرة.

من جانبه ، أكد الدكتور أحمد مصطفى المدير التنفيذي لمبادرة رئيس الجمهورية، للكشف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لدى الأطفال حديثي الولادة، أن الاكتشاف المبكر لضعف السمع يجنب الطفل الإعاقة السمعية ويسهل فرص العلاج، بالإضافة إلى تجنب مشكلات التخاطب التي يمكن أن تتسبب في أزمات نفسية للطفل.

وتابع أنه تم تدريب أطقم التمريض، للعمل على جهاز الانبعاث الصوتي بالوحدات الصحية، بالإضافة إلى تدريب مدخلي البيانات التابعين للوحدات الصحية، بكافة محافظات الجمهورية، لتسجيل بيانات الأطفال من حديثي الولادة على الموقع الإلكتروني الخاص بالمبادرة، بهدف إنشاء ملف كامل للطفل يتضمن حالته الصحية، إلى جانب إدراج خانة للفحص السمعي في شهادات الميلاد.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

مجلس الوزراء يوافق على إنشاء جامعة باديا الخاصة

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس الجمهورية بإنشاء جامعة خاصة باسم جامعة باديا، ومقرها جنوب طريق الواحات بمدينة ٦ أكتوبر – محافظة الجيزة.

ونص مشروع القرار، على أنه لا يجوز للجامعة البدء في ممارسة نشاطها في الكليات قبل استكمال مقوماتها البشرية والمادية وثبوت صلاحيتها لحسن أداء العملية التعليمية والبحث العلمي، وإبرام اتفاقيات تعاون مع جامعات دولية ذات سمعة متميزة، وعلى الجامعة استيفاء كافة الاشتراطات المقررة قانوناً خلال فترة لا تجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار، وفقًا لبيان صادر عن مجلس الوزراء.

الحصاد

جريدة اسبوعية متنوعة

تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة

عبدالناصر قطب

العضو المنتدب

احمد ابراهيم هاشم

المدير العام

اللواء/ ناصر شمس

نواب رئيس مجلس الإدارة

محمد يوسف القوطي

علي حمدان

إبراهيم محمد شاهين

رئيس التحرير

حسن عبدالستار

المدير العام التنفيذى

أحمد خالد

الاخراج الفني

هيثم السيد

الديسك المركزى

محيي الدين السعيد

أسامة السيد

وائل خطاب

العلاقات العامة

محمد الشافعي - مها حسين

المستشار القانوني

احمد العبادي

أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة

تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠

www.alhassad.com.eg

التأشيرة ..آلية الحكومة الجديدة لدعم قطاع السياحة

إطلاق مجموعة من التيسيرات والتسهيلات الجديدة للحصول على التأشيرة السياحية لمصر لعدة جنسيات أبرزها الصين والهند وتركيا وإيران

وزير السياحة : خطوة علي الطريق و مؤشرات إيجابية للسياحية الوافدة العام الجاري.. واستحداث تأشيرة متعددة الدخول صالحة لمدة 5 سنوات بقيمة 700 دولار

وسط التفاؤل باستعادة النشاط السياحي في مصر عافيته ، بدأت الحكومة إطلاق مجموعة من التسهيلات والتيسيرات الجديدة ، في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في مصر، وأعلن أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، عن مجموعة من التسهيلات والتيسيرات الجديدة التى تقدمها مصر للحصول على التأشيرة السياحية، للجنسيات المختلفة فى إطار حرص الدولة المصرية على دفع مزيد من الحركة السياحية الوافدة لمصر، لافتا إلى أن هذه التسهيلات «خطوة على الطريق»، ومقدمًا جزيل الشكر لوزارة الخارجية والجهات الأمنية المعنية بالدولة على التعاون الصادق وتقديمهم لكافة التسهيلات الممكنة لدفع مزيد من الحركة السياحية الوافدة لمصر.

وأشار إلي أن هذه التسهيلات تضمنت السماح للسائحين الصينيين بالحصول على تأشيرة دخول اضطرارية من المنافذ والمطارات المصرية Visa upon arrival، وكذلك السماح للسائحين الهنود من حاملي الإقامة بدول مجلس التعاون الخليجي بالحصول على تأشيرة دخول اضطرارية من المنافذ والمطارات المصرية، وذلك بالإضافة إلى التسهيل الممنوح لحاملي تأشيرة دخول سارية ومستخدمة من قبل من (الولايات المتحدة الأمريكية – المملكة المتحدة – منطقة الشنجن – كندا – نيوزيلاندا – اليابان و أستراليا).

كما أشار إلى أنه تم أيضا السماح للسائحين الأتراك بالحصول على تأشيرة دخول اضطرارية من المنافذ والمطارات المصرية المختلفة دون التقيد بسن محدد، إلى جانب السماح للسائحين الجزائريين والمغاربة الوافدين فى أفواج سياحية بالحصول على تأشيرة دخول اضطرارية من المنافذ والمطارات المصرية، وكذلك السماح للسائحين الإيرانيين الوافدين مباشرة إلى جنوب سيناء بالحصول على تأشيرة اضطرارية بكفالة الشركات السياحية، والسماح باستقدام أفواج سياحية إسرائيلية إلى الغردقة بكفالة الشركات السياحية، بالإضافة إلى السماح للسائحين العراقيين بالحصول على تأشيرة دخول اضطرارية فى المنافذ والمطارات المصرية شريطة حملهم تأشيرة دخول سارية ومستخدمة من قبل من (الولايات المتحدة الأمريكية –المملكة المتحدة – منطقة الشنجن – كندا – نيوزيلاندا – اليابان – أستراليا)، وكذا السماح للفئات العمرية الأقل من ١٦ عام وفوق ٦٠ عام بالحصول على التأشيرة الإليكترونية من خلال منصة E-Visa .

ولفت إلى أنه تم أيضا استحداث تأشيرة متعددة الدخول صالحة لمدة ٥ سنوات بقيمة ٧٠٠ دولار أمريكي، وأنه سوف يتم الإعلان عن بدء تفعيلها وكذلك تاريخ تطبيق كافة التسهيلات التى تم عرضها فى أقرب وقت.

استراتيجية

وأشار وزير السياحة إلي أن المحاور الثلاثة للاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في مصر على مداها القصير والمتوسط ، تتمثل في زيادة عدد مقاعد الطيران القادمة لمصر، والعمل على تحسين التجربة السياحية فى مصر، وتحسين مناخ الاستثمار السياحي وزيادة عدد الغرف الفندقية بها، لافتًا إلى أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تحقيق نمو سريع يتراوح ما بين ٢٥٪- ٣٠٪ سنويًا فى صناعة السياحة فى مصر والتي يقودها القطاع الخاص، وأن يكون ذلك فى إطار من الحوكمة الكفء والفعالة.

وأوضح أن محور الطيران شهد تحسنًا ملحوظا فى زيادة عدد مقاعد الطيران القادمة لمصر خلال العام الجارى، وزارة الطيران المدنى، لافتًا إلى التعاون المثمر مع السيد وزير الطيران المدني بما يضمن وجود مقاعد كافية لنمو الحركة التي ستشهدها مصر خلال عام ٢٠٢٣ من الدول المصدرة للسياحة إليها.

وعن تطوير التجربة السياحية فى مصر، أشار الوزير إلى أهم استراتيجيات العمل خلال الفترة الماضية والتي من بينها التركيز على تمكين الشركات السياحية المصرية ومنظمي الرحلات والمرشدين المصريين وغيرهم من شركاء المهنة بما يساهم فى دفع مزيد من الحركة السياحية الوافدة لمصر وتقديم تجربة سياحية متميزة للسائح بالمقصد السياحي المصري والذى برز خلال المشاركة فى المعارض السياحية الخارجية التى تم تنظيمها خلال الفترة الماضية بكل من لندن ومدريد، وميلانو، وبرلين وغيرها.

وأضاف أحمد عيسى أن أبرز مسارات العمل أيضًا تشمل تطوير وبناء منتج سياحي يناسب السائح الفرد، موضحًا أن هناك ١٤ مسار عمل تم الاتفاق عليهم حتى الآن بالتعاون مع مختلف الوزارات والجهات المعنية وذات الصلة وسيتم العمل عليهم خلال النصف الثاني من هذا العام بعد أن يتم الموافقة على هذه المسارات من اللجنة الوزارية للسياحة برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء.

وقال وزير السياحة إن العاملين في القطاع الخاص بالسياحة استطاعوا أن يقدموا للسائحين تجارب سياحية متميزة من خلال تعزيز الإيجابيات الموجودة على أرض الواقع وتلافى أى سلبيات قد تؤثر على تجربتهم السياحية بمصر.

مؤشرات إيجابية

وزير السياحة رصد بعض المؤشرات الإيجابية لحركة السياحية الوافدة لمصر خلال العام الجارى، لافتًا إلى أن نتائج الشهرين الأولين من هذا العام وهم شهرى يناير وفبراير شهدت أكثر من ٣٠٪ نمو فى إعداد السائحين الوافدين لمصر مقارنة بذات الشهرين فى عام ٢٠٢٢.

كما أشار الوزير إلى وجود نمو ملحوظ فى إعداد السائحين الوافدين لمصر من عدد من الأسواق الرئيسية، مثمنًا على دور القطاع الخاص وفريق عمل وزارة السياحة والآثار وجهودهم المبذولة فى تحقيق هذا النمو.

الدكتور مصطفى وزيرى الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار أشار إلى أنه تم خلال الأربعة سنوات الماضية افتتاح ٢٠ متحف، كما أنه سيتم خلال الأسابيع القادمة افتتاح المتحف اليونانى الرومانى بالإسكندرية وذلك بعد توقف ١٧ عامًا والذى يعد المتحف الوحيد المتخصص فى الحضارة اليونانية والرومانية، كما أنه سيعرض لأول مرة قطع أثرية من الآثار الغارقة.

وأوضح أنه سيتم أيضًا خلال الأسابيع القادمة افتتاح متحف ايمحتب بمنطقة سقارة الأثرية، لافتًا إلى أن ذلك يأتى بعد الانتهاء من أعمال إعادة تأهيل مبنى المتحف والترميم المعمارى الدقيق له ووضع سيناريو العرض المتحفى للقطع الأثرية التى سيضمها المتحف، هذا بالإضافة إلى جاهزية قصر محمد على بشبرا، ومتحف عواصم مصر بالعاصمة الإدارية الجديدة للافتتاح.

كما أشار الدكتور مصطفى وزيرى إلى الاكتشافات الأثرية التى تتم على مستوى الجمهورية والتى منها ما يتم من أعمال فى ذراع أبو النجا والعساسيف بمحافظة الأقصر، وتونة الجبل والغريفة بمحافظة المنيا، ومنطقة سقارة الأثرية، وبالوجه البحري.

معارض

عمرو القاضى الرئيس التنفيذى للهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى أشار بدوره إلي أن وزارة السياحة والآثار ممثلة فى الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى ستشارك فى معرض WTM Latin America الدولى للسياحة والذى سيُعقد بمدينة ساوباولو بدولة البرازيل خلال الفترة من ٣ وحتى ٥ أبريل القادم، لافتًا إلى أنه سيشارك فى هذا المعرض ٢٠ شركة سياحة المصرية.

وأوضح أن مشاركة الوزارة فى هذا المعرض تأتى فى إطار الجهود التى تتخذها الوزارة لجذب مزيد من الحركة السياحية الوافدة من دول أمريكا اللاتينية، وأضاف أنه يتم حاليًا تنفيذ حملة ترويجية مشتركة مع أحد كبار منظمى الرحلات فى البرازيل.

دعم برلماني

وكانت غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة شاركت في اجتماعين عقدتهما لجنة السياحة والطيران المدني بمجلس النواب، برئاسة النائبة نورا علي، لبحث المعوقات التي تواجه تنظيم رحلات العمرة وتطوير أداء البوابة المصرية للعمرة، وكذلك بحث مستقبل رحلات الحج والضوابط المنظمة لها .

محمد محيي الدين

السيسي يصدر قانون تعجيل استحقاق العلاوة وزيادة المعاشات

أصدر الرئيس السيسي رسميا القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣ بتعجيل موعد استحقاق العلاوات الدورية، ومنح علاوة خاصة لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وزيادة الحافز الإضافي للعاملين بالدولة، وتقرير منحة خاصة للعاملين بشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وزيادة المعاشات المدنية والعسكرية، وتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب، وتعديل بعض أحكام قانون تنظيم شئون أعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤، وتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩، وتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، من حيث المجموع ، على أن يؤخذ الرأي النهائي بشأنه في جلسة لاحقة.

رئيس الوزراء يستعرض تحضيرات استضافة مصر للمنتدى الحضري العالمي

استعرض مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، التحضيرات الخاصة باستضافة مصر للمنتدى الحضري العالمي في دورته الـ ١٢، والمقرر عقده في نوفمبر ٢٠٢٤، وذلك بحضور كل من عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وهشام آمنة، وزير التنمية المحلية، وهشام الهلباوي، مساعد وزير التنمية المحلية، ومحمد حجازي، مستشار وزير التنمية المحلية للتعاون الدولي.

واستهل رئيس الوزراء الاجتماع، بالإشارة إلى أن استضافة مصر للنسخة الـ ١٢ من المنتدى الحضري العالمي، الذي يُعد ثاني أكبر حدث على أجندة الأمم المتحدة بعد مؤتمر المناخ، بعد انعكاسا لما حققته الدولة من نجاح في مجال تطوير العمران المستدام، وما يُبذل من جهود لإنشاء المدن العمرانية المتكاملة، وكذا توفير السكن الحضاري المناسب لمختلف فئات المجتمع، وفقًا لبيان صادر عن مجلس الوزراء.

«الرقابة النووية» تصرح بإنشاء الوحدة الثالثة بمحطة الضبعة لتوليد الكهرباء

وافق مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية برئاسة سامي شعبان رئيس مجلس إدارة الهيئة في جلسته الأربعاء الماضي، على منح اذن انشاء الوحدة الثالثة بمحطة الضبعة النووية.

وقالت الهيئة في بيان ، إنها اتخذت، الإجراءات اللازمة للتحقق من توافر أقصى درجات الأمان للمشروع النووي بالضبعة وفق أعلى المعايير الدولية.

وأضافت، أنه ووفقاً لنتائج المراجعة والتقييم والتفتيش فقد تم التحقق من الأمان للوحدة الثالثة من المحطة النووية لتوليد الكهرباء بالضبعة ولم يثبت وجود أية مخاطر تهدد الإنسان والبيئة والممتلكات.

وأشارت الهيئة، إلى أن جهودها ستتوالى للتحقق من التزام هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء بشروط الإذن الممنوح والمراقبة التنظيمية لأعمال تنفيذ مرحلة الإنشاء وتصنيع المعدات، وإجراء عمليات التفتيش اللازمة.

وأوضحت، أن ذلك في إطار قيام هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بدورها في التحقق من سلامة الإنسان والبيئة والممتلكات على كافة الأراضي المصرية من الأخطار المحتملة، وبما يضمن تعزيز الاستخدام السلمي الآمن للتكنولوجيا النووية في شتى نواحي التنمية.

وزير الزراعة يعين محمد الشرقاوي رئيسا لاتحاد منتجي ومصدري الحاصلات البستانية

أصدر السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي قرارا بتعيين أشرف محمد علي الشرقاوي رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية، كما شمل القرار تعيين المهندس يحيى عبدالغفار حمد أبوحمدة عضواً ومديراً عاماً للاتحاد.

والجدير بالذكر أن الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية يجمع العاملين بالقطاع البستاني في مصر من المزارعين والمصدرين وشركات مستلزمات الإنتاج والهيئات والجمعيات ويقدم لهم العديد من الخدمات في مجال إنتاج وتصدير الحاصلات البستانية.

ويسعى إلى تنشيط صادرات مصر من المنتجات الزراعية والتي يقوم أعضاء الاتحاد بإنتاجها بمستويات توازي وتفوق مستويات الجودة والسلامة المتعارف عليها دوليا كما يقوم الاتحاد بتوفير منتجات رئيسية كالبرتقال والعنب والبطاطس والبصل، سواء المنتجة بأساليب الزراعة الحيوية أو الزراعة التقليدية الآمنة، وجميعها منتجة وفقا لقواعد الممارسات الزراعية الجيدة وصالحة للتصدير للأسواق الأوروبية والأسواق العربية والأسواق العالمية الأخرى بما في ذلك الأسواق التي تتطلب مواصفات فائقة في الجودة وسلامة الغذاء. ويقدم الاتحاد جميع شهادات وضمانات الجودة والسلامة التي يحتاجها المستورد وفقا للمواصفات العالمية.

داليا احمد

«التعاون الدولي» تُطلق تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٢ «الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.. من التعهدات إلى التنفيذ»

شركاء التنمية: التقرير السنوي عمل شامل يوثق جهد مشترك بين كافة شركاء التنمية والحكومة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

أطلقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، التقرير السنوي للوزارة لعام ٢٠٢٢ تحت عنوان "الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.. من التعهدات إلى التنفيذ"، وذلك خلال فعالية عُقدت بمقر الوزارة، بحضور شركاء التنمية مُتعددي الأطراف والثنائيين من بينهم، جاريث بايلي، السفير البريطاني بالقاهرة، و هوكان أيمسجورد، السفير السويدي بالقاهرة، والسيدة إيلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، و مارينا ويس، المدير الإقليمي لمصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي، و ياسمين الحيني، القائم بأعمال المدير القطري لمؤسسة التمويل الدولية في مصر، و برافين أجراوال، ممثل برنامج الأغذية العالمي في مصر، والدكتور نصر الدين حاج الأمين، ممثل منظمة الأغذية والزراعة في مصر، والسيدة كريستين عرب، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر، وغيرهم من ممثلي شركاء التنمية.

وقالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، إن التقرير السنوي للوزارة، يرصُد في صفحاته عامًا كاملًا من العمل المشترك مع الأطراف ذات الصلة وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، والشراكات الدولية المنفذة خلال العام الماضي في ظل التحديات التي تواجه جهود التنمية على مستوى العالم، وانعكاسها على المستوى المحلي، والإجراءات التي تم تنفيذها لتعزيز الجهود الوطنية في المجالات ذات الأولوية على مستوى الأمن الغذائي والعمل المناخي الطاقة المتجددة وغيرها من القطاعات، أستنادًا إلى الأولويات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية المختلفة والمبادرات الرئاسية.

ووجهت وزيرة التعاون الدولي، الشكر لكافة شركاء التنمية على العمل المستمر والمثمر طوال العام الماضي، والذي يعكس النهج الذي تتبعه الدولة المصرية من خلال إطار التعاون الدولي والتمويل الإنمائي، لتعزيز التعاون متعدد الأطراف، لدفع جهود التنمية، والتنسيق بين شركاء التنمية والجهات الوطنية المختلفة لتعزيز أولويات الدولة، في ضوء استضافة مصر ورئاستها لمؤتمر المناخ COP٢٧، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، وجهود دعم رؤية مصر ٢٠٣٠.

وفي تعليقها أشاد ممثلو شركاء التنمية بالشراكات البناءة مع الحكومة، واستدامة الشراكات المنفذة استنادًا إلى أولويات الدولة المصرية خططها الوطنية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية من خلال التمويلات التنموية والدعم الفني، مشيرين إلى التنسيق المستمر والعمل بين الفرق الفنية من وزارة التعاون الدولي والجهات الشريكة من أجل تعزيز العمل الجماعي لدفع جهود التنمية الشاملة والمستدامة. وأكد ممثلو شركاء التنمية أن التقرير السنوي لوزارة التعاون الدولي يعتبر عملًا شاملًا يوثق جهد مشترك بين كافة المؤسسات الدولية والحكومة من أجل تنسيق الجهود للتغلب على تحديات التنمية .

استجابة للاحتياجات العاجلة

يأتي الجزء الأول من التقرير تحت عنوان "الاستجابة للاحتياجات العاجلة.. تحقيق التعافي والمرونة"، وفيه يتم سرد ما تم تنفيذه من شراكات لتعزيز جهود الأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأقل دخلا، والفعاليات التي تم تنظيمها على مدار العام لمناقشة محاور التعاون لدعم الامن الغذائي، إلى جانب الزيارات الميدانية لمشروعات المياه والصرف بمحافظة أسيوط، فضلًا عن الخطوات التي تم اتخاذها في ضوء رئاسة مصر لمؤتمر المناخ COP٢٧ من خلال إطلاق برنامج "نُوَفِّي" ، في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، وتفاصيل المشروعات المطروحة ضمن البرنامج.

كما تناول الجزء الأول المبادرات التي تم إطلاقها في مؤتمر المناخ، ويركز على التقارير التحليلية التي صدرت عن الاقتصاد المصري بالتعاون مع شركاء التنمية ومن أبرزها تقرير المناخ والتنمية CCDR بالتعاون مع البنك الدولي، والذي يعد الأول من نوعه بالمنطقة حيث يرصد فرص الاستثمار المناخي والتحديات التي تواجه جهود التنمية والإجراءات الواجب اتخاذها على مدار الخمس سنوات المقبل.

من مصر إلى العالم

في الجزء الثاني من التقرير السنوي يتناول التقرير فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP٢٧، الذي ترأسته مصر بمشاركة أكثر من ١١٢ رئيس دولة وحكومة، وأكثر من ٤٠ ألف مشاركا، والجهود التي قامت بها الدولة المصرية للبناء على جهود التنمية، وتحفيز الانتقال من التعهدات إلى التنفيذ، والفعاليات والشراكات التي عقدتها وزارة التعاون الدولي، للمضي قدمًا في الشراكات الدولية الهادفة لتحفيز العمل المناخي والتنمية، خلال المؤتمر وعلى رأسها توقيع خطابات الشراكة ووثائق المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء برنامج "نُوَفِّي" محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، وبرنامج "نُوَفِّي+" الذي يتضمن مشروعات النقل المستدام، وكذلك قائمة المشروعات الوطنية الخضراء E-PACT .

وخلال مؤتمر المناخ شاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في أكثر من ٨٠ فعالية وجلسة نقاشية واجتماعًا ثنائيًا مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والمؤسسات الدولية، في الأيام الموضوعية المختلفة للمؤتمر، من أجل تعزيز التعاون متعدد الأطراف للترويج لرؤية مصر التنموية والاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية، واستعراض جهود مصر للتحول إلى الاقتصاد الأخضر والدمج بين جهود المناخ والتنمية، إلى جانب المبادرات التي تم إطلاقها، وإعلان الفائزين ضمن المسابقة الدولية Climatech Run٢٠٢٢، ويتضمنها بالتفصيل الجزء الثاني من التقرير السنوي.

كما يتناول الجزء الثاني من التقرير السنوي، فعاليات منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF، في نسخته الثانية، واجتماع وزراء الاقتصاد والمالية والبيئة الأفارقة، الذي انعقد برعاية وتشريف الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، إلى جانب قادة مؤسسات التمويل الدولية ومنظمات الأمم المتحدة وممثلي الحكومات من أفريقيا والعالم. وكان المنتدى بمثابة التمهيد لـ "يوم التمويل" بمؤتمر المناخ، من خلال مناقشة كافة الموضوعات ذات الأولوية على أجندة قارة أفريقيا، وعقد مائدتين مستديرتين رفيعتي المستوى حول برنامج "نُوَفِّي" ، وصدور بيان مشترك عن ١٧ جهة دولية ومنظمة أممية لإعلان دعمهم للبرنامج ومشروعاته في ضوء دعم جهود الدولة للتحول الأخضر.

مجلس الوزراء يقر اتفاقيتي فيينا بشأن الطرق

وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه برئاسة مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن الموافقة على اتفاقيتي فيينا ١٩٦٨ (اتفاقية علامات وإشارات الطرق، واتفاقية السير على الطرق).

وقال المجلس في بيان، إن ذلك في إطار جهود الدولة لتسهيل حركة النقل والتجارة، تماشيا مع خطتها لتطوير الموانئ البحرية والبرية، والعمل على سد الفجوة بين التصدير والاستيراد.

وتهدف اتفاقية فيينا المتعلقة بعلامات وإشارات الطرق إلى اعتماد نظام دولي للسير على الطرق، من خلال توحيد اللافتات، والإشارات، ورموز وعلامات الطرق الخاصة بحركة السير على الطرق، وقد انضمت مصر للإصدار الأول من هذه الاتفاقية قبل أن يتم إلغاؤه وتعديله وتم إصدار آخر جديد وهو ما يتعلق بمشروع القرار.

وتهدف اتفاقية فيينا للسير على الطرق إلى تسيير الحركة على الطرق، من خلال اعتماد قواعد موحدة، والاعتراف المتبادل باللوحات المعدنية للمركبات، وتتماشى الاتفاقية مع خطة مصر نحو التحول إلى مركز محوري تجاري لوجيستي بين الدول العربية والأفريقية.

مصر تبحث مع المفوضية الأوروبية تفعيل سياسة جديدة للتعاون في ملفات الهجرة

استقبلت السفيرة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، الإثنين الماضي، مارجريتس سكيناس، نائب رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي، والوفد المرافق له.

وأوضحت وزيرة الهجرة، أن اللقاء يأتي لاستعراض جهود الدولة المصرية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، واستراتيجية وزارة الهجرة وملفاتها المختلفة، وكذلك للنقاش حول تعزيز التعاون المستقبلي مع الاتحاد الأوروبي في ملفات الهجرة، وسبل انتقال العمالة المدربة وتوفير فرص للهجرة الآمنة والتعاون في مختلف الجوانب المتعلقة، ومن بينها دمج العمالة العائدة من الخارج والتعاون في مختلف المجالات التي توفر فرص العمل للشباب، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقا لبيان صحفي.

في السياق ذاته، استعرضت وزيرة الهجرة جهود محاربة الهجرة غير الشرعية، ومن بينها المبادرات والفعاليات التي قامت بها الوزارة بالتعاون مع وزارات ومؤسسات الدولة ما أثمر عن عدم خروج أي من مراكب الهجرة غير الشرعية من السواحل المصرية منذ عام ٢٠١٦.

كما تناولت السفيرة سها جندي، ما تم إنجازه خلال المبادرة الرئاسية "مراكب النجاة" في ١٤ محافظة مصدرة للهجرة غير الشرعية، حيث تضم أكثر من سبعين قرية والعمل على تنميتها وتأهيلها وتوعية الشباب والأمهات وتوفير المزيد من الفرص البديلة للعمل، سواء كان بالتدريب المهني أو الحرفي في مجالات الفندقة والطبخ وكثير من المجالات المهنية، مشيدة بنجاح التعاون الدولي مع الجانب الألماني من خلال المركز المصري الالماني للتوظيف والهجرة.

الحكومة تستعرض إجراءات تفعيل قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة

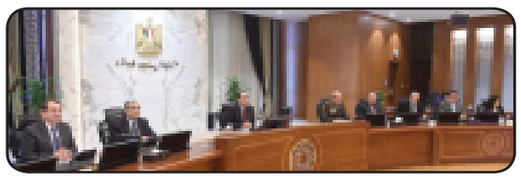

استعرض باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، خطة تفعيل قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.

وأشار الرئيس التنفيذي للجهاز خلال اجتماع مجلس الوزراء، برئاسة مصطفى مدبولي، إلى محاور القانون، التي تتمثل في تعريف موحد للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذا تيسير إتاحة التمويل لصالح الجهات المعنية، بالإضافة إلى حوافز لهذه المشروعات، بجانب محور آخر يتعلق بتوفيق أوضاع المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي، فضلا عن محور المعاملة الضريبية المبسطة، وتيسير إجراءات بدء التعامل.

وقال باسل رحمي، إن المستفيدين من القانون هم الراغبون في إقامة مشروعات جديدة، وأصحاب المشروعات القائمة، ويتم بذل الجهود الممكنة لإتاحة بيئة داعمة لقطاع المشروعات بتوفير حوافز ومزايا وتيسيرات في هذا الشأن.

وتطرق الرئيس التنفيذي للجهاز، للحديث عن الحوافز غير الضريبية التي يمكن أن تقدمها الوزارات والجهات المعنية، مثل رد كل أو جزء من قيمة توصيل المرافق للأرض المخصصة للمشروع وذلك بعد تشغيله، أو منح المشروع آجلا لسداد قيمة توصيل المرافق، أو الاعفاء من تقديم الضمانات اللازمة لحين بدء النشاط عند تخصيص العقارات للمشروعات.

وأشار، إلى أن كل وزارة أو جهة يتطلب منها تحديد الحوافز المتاحة لديها واعتمادها من مجلس إدارة الجهاز والإعلان عنها.

شيماء مرسي

الحكومة تقر تعديل قانون منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي، على مشروع قرار بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن القواعد المنفذة لأحكام قانون منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج.

ونصت التعديلات في مادتها الأولى على أن يُستبدل بنصوص المواد (١/ تعريف حساب الاسترداد)، و(٣ فقرة أولى)، و(٦ الفقرة الثانية)، و(٧ الفقرة الأولى)، و(٨)، و(٩ الفقرة الثالثة)، و(١٠)، من قرار مجلس الوزراء رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢، نصوص أخرى، وفقا لبيان صادر عن مجلس الوزراء.

مادة (١) حساب الاسترداد: "الحساب المفتوح باسم الطالب بالجنيه المصري في أحد البنوك المصرية أو في الهيئة القومية للبريد، والذي يقوم الطالب بتحديده خلال سنة من فتح الحساب الإلكتروني الخاص به، ويتم إيداع المقابل المحلي للمبلغ النقدي المستحق فيه فور حلول ميعاد الاسترداد وفقا للمادة (١٠) من قرار مجلس الوزراء رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢».

مادة (٣): "يكون استيراد السيارة من المالك الأول دون التقيد بسنة صنع معينة، فإذا كان الاستيراد يتم من غير المالك الأول للسيارة، فيشترط ألا يزيد عمرها وقت الإفراج الجمركي على ثلاث سنوات من سنة الصنع».

مادة (٦ الفقرة الثانية): "وبمجرد تعبئة البيانات المطلوبة تقوم المنصة تلقائيا بتحديد المبلغ النقدي المستحق عن السيارة طبقا للقيم المالية الواردة، والذي يشمل الضرائب والرسوم التي كان يتعين أداؤها للإفراج عن السيارة، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الجدول، والضريبة الجمركية، ورسم تنمية الموارد المالية للدولة، وغيرها من الرسوم الإدارية الأخرى التي تستحق للخزانة العامة للدولة، أو لإحدى الجهات العامة، بمناسبة واقعة الاستيراد طبقا للقوانين واللوائح، ويعادل نسبة (١٠٠٪) من إجمالي قيمة تلك الضرائب والرسوم باستثناء الضريبة الجمركية تُخفض نسبة سدادها لتكون القيمة مستحقة السداد (٣٠٪)».

وزارتا التنمية المحلية والإنتاج الحربي توقعان اتفاقا لتأثيث ٣٢٩ من مجمعا خدميا بقرى حياة كريمة

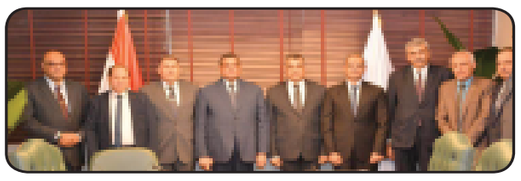

شهد اللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، والمهندس محمد صلاح الدين مصطفى، وزير الدولة للإنتاج الحربي، التوقيع على عقد اتفاق بين الوزارتين بشأن تأثيث وتجهيز ٣٢٩ مجمعا خدميا بالقري المستهدفة وذلك ضمن مجمعات الخدمات الحكومية المنفذة ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، جاء التوقيع بمقر وزارة التنمية المحلية بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وقع على عقد الاتفاق كل من المهندس محمد السيد أبوجاعور مساعد وزير التنمية المحلية للتخطيط، واللواء سامي إبراهيم محمد، رئيس مجلس إدارة شركة حلوان للصناعات الهندسية مصنع ٩٩ الحربي.

وأكد الوزير آمنة، أنه تم الانتهاء من حوالي ٣٠٣ مجمعات خدمية بنسبة ١٠٠٪، وجاري الانتهاء من ٢٩ مجمعا، ليصبح قطاع خدمات الإدارة المحلية أحد القطاعات التي اكتملت بنسبة ١٠٠٪ في قرى المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية.

وأضاف أنه بعد الانتهاء من أعمال التجهيز والتأثيث سيتم انطلاق تقديم الخدمات للجمهور بصورة رسمية حيث ستتولى وزارة التنمية المحلية بموجب هذا التعاقد مع وزارة الإنتاج الحربي توريد الأثاث النمطي المطلوب لكل الجهات التي ستنتقل لمجمع الخدمات الحكومية، ومن بينها التموين والشهر العقاري والأحوال المدنية والتضامن وغيرها.. وأشار إلى أنه سيعقب أعمال التأثيث والتجهيز للمجمعات التسيق السريع مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوفير التجهيزات التكنولوجية والربط مع المراكز التكنولوجية داخل المجمعات على منصة مصر الرقمية، مشيرًا إلى أنه تم الانتهاء من تدريب نحو ٦٠٪ من الموظفين الذين ينتقلون لمجمعات الخدمات الحكومية.

محمد علاء

عبدالناصر قطب- يكتب:
email: nasserkotb2006@yahoo.com

بالاقتصاد والسلاح .. أفريقيا تفرض نفسها علي خارطة صراع النفوذ فى العالم

واشنطن تعلن عن حزمة مساعدات جديدة لدول غربي إفريقيا بقيمة ١٠٠ مليون دولار .. وموسكو تؤكد استعدادها لنقل الحبوب للدول الإفريقية مجانا

وسط الصراع الدائر حول بسط النفوذ بين القوي الكبرى في العالم ، تفرض القارة الإفريقية وجودها عبر عدة محاور ، أولها تزايد الإقبال الدولي للسيطرة الاقتصادية علي دولها ، أو لاكتشاف المزيد من الفرص الاستثمارية في أراضيها ، وثانيها تواصل تجارة السلاح ، عبر مد دولها باحتياجاتها من السلاح ، ما يجعلها قبلة للعديد من شركات السلاح حول العالم ، وثالثها العمل علي استمالة دولها عبر ، تقديم المساعدات

وسياسيا تحدثت تقارير إعلامية غربية عن ارتفاع وتيرة الصراع الروسي الأمريكي علي مد مناطق النفوذ في القارة الإفريقية ، ونشرت وكالة سبوتنيك الروسية تقريرا ركزت فيه علي جولة نائبة الرئيس الأمريكي، كامالا هاريس، الأفريقية، والتي التقت خلالها الأبوع الماضي ، في العاصمة الغانية أكرا الرئيس الغاني نانا أكوفو-ادو وأعلنت عن مساعدة ثنائية جديدة، وذلك في المحطة الأولى من جولتها في إفريقيا والتي تشمل غانا وتنزانيا وزامبيا، وتستمر ،حتى ٢ أبريل

تأتي هذه الجولة بعد أشهر على قمة عقدت بين الولايات المتحدة وإفريقيا في ديسمبر في واشنطن، دعا خلالها الرئيس الأمريكي ،جو بايدن الى إنشاء شراكة واسعة مع إفريقيا

وخلال جولتها ، أعلنت نائبة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن حزمة مساعدات جديدة لدول غربي إفريقيا بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وذلك من أجل دعم بناء السلام في المنطقة ومنع نشوب صراعات، كما جددت تعهد إدارة بايدن بطور جديد من العلاقات مع القارة الإفريقية مؤكدة حرص واشنطن على تعزيز النمو الاقتصادي ،والأمن الغذائي والابتكار

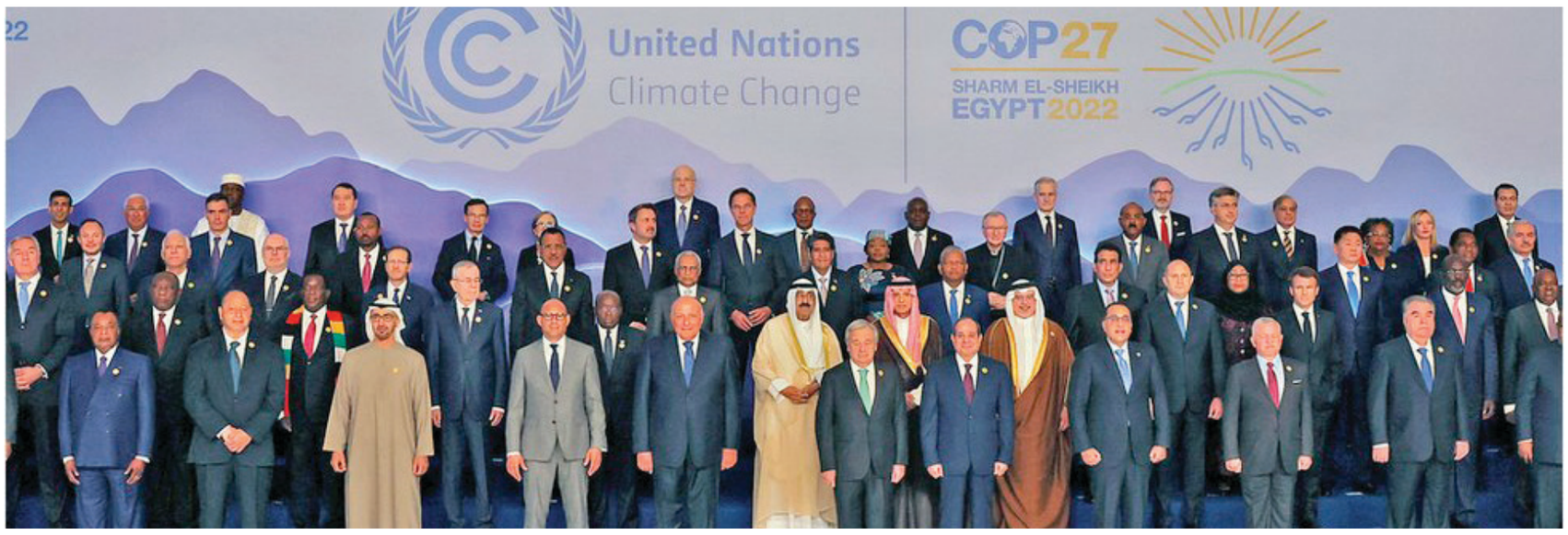

قمة المناخ بشرم الشيخ نقلت للعالم معاناة أفريقيا في قضية التغير المناخ .. والقاهرة تقود جهودا لإطلاق تحالف الدول الأفريقية للديون المستدامة بالقاهرة

ونقلت الوكالة عن أستاذ العلاقات الدولية، الدكتور إدريس لكريني، وصفه العلاقات الأمريكية الإفريقية بأنها ليست متطورة مقارنة بالعلاقات الأوروبية الإفريقية، رغم بعض أوجه التعاون في المجالات العسكرية والاقتصادية، مضيفا أن الولايات المتحدة بذلت سابقا محاولات لتعزيز هذه العلاقة مع إفريقيا، لكنها بقت دون التطلعات.

وأشار لكريني، إلى أن أوروبا لم تستطع الحفاظ على علاقاتها القوية في إفريقيا، وهو ما ولد استياء داخل دول القارة و ظهر في الانسحاب الفرنسي من دول الساحل مؤخرا وإنهاء عملية برخان العسكرية، مبينا أن الولايات المتحدة ليس لها إرث استعماري في القارة مقارنة بأوروبا وهو ما يسمح لهذه العلاقات بأن تتطور..

وقال، أستاذ العلاقات الدولية، إن روسيا والصين تسعيان كذلك إلى تعزيز علاقاتهما مع الدول الأفريقية ليس فقط على المستوى الاقتصادي، لكن امتد إلى التعاون العسكري وذلك في إطار بناء نظام دولي تعددي يضمن عدم وجود قطب أوحد.

بدوره علق رئيس تحرير صحيفة الصباح التونسية، سفيان رجب، قائلا إن اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو أفريقيا يأتي في إطار صراع النفوذ، حيث تطمح واشنطن في مواجهة النفوذ الصيني الروسي، مضيفا أن أمريكا ترغب في استرجاع ما فقدته في القارة السمراء، باعتبار أن إفريقيا تبقى دائما منطقة جيوستراتيجية هامة.

وحول إمكانية نجاح الولايات المتحدة في تعزيز نفوذها، أوضح، رجب، أن هذا مرتبط بنفوذ الدول الأخرى مثل الصين صاحبة التواجد القوي في القارة، والأمر الذي يصعب من مهمة الولايات المتحدة، مضيفا أن الولايات المتحدة تعيش اليوم أحلك فتراتها وضعفا كبيرا على جميع المستويات وفقدت السيطرة على العديد من مناطق النفوذ، كما بين أن القارة مستفيدة من التنافس الدولي عليها من ناحية الاستثمارات، كما حدث في رواندا وإثيوبيا حيث تطورت هذه البلدان اقتصاديا.

و أكد الخبير في الشؤون الأمنية والاستراتيجية، د. أحمد ميزاب، أن الدور العسكري الأمريكي في القارة الأفريقية يأتي في إطار التنافس الدولي المحموم على القارة واستغلال ثرواتها والتأثير على صناعة قرارات دولها واستقطابها، مشيرا إلى أن التواجد الأمريكي في أفريقيا هو في إطار السيطرة على مناطق النفوذ وتحويل دول القارة إلى مسارح مواجهة دولية.

وأوضح ميزاب، أن واشنطن تعمل على كبح جماح التمدد الصيني في أفريقيا وإيقاف الشراكات الثنائية الروسية مع دول أفريقيا وكذلك إنهاء الحضور الفرنسي، مشددا على أن الولايات المتحدة تدرك أنه ليس من السهل السيطرة على دول أفريقيا لذلك وضعت أدوات للسيطرة عليها من خلال مؤسسات عسكرية مثل أفريكوم التي تعمل على توطين قواعدها داخل الأراضي الأفريقية وهو ما وجد رفضا كبيرا من قبل العديد من الدول.

وخلص، ميزاب، إلى القول بأن الحضور الأمريكي في أفريقيا ليس من أجل فرض السلام أو تحقيق الاستقرار بقدر ما هو من أجل إخضاع الدول الأفريقية الضعيفة سياسيا واقتصاديا للإرادة الأمريكية وتحويلها لقواعد خلفية لأجندتها.

روسيا على الخط

قبل أيام أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن بلاده مستعدة لنقل الحبوب للدول الإفريقية مجانا إذا قررت عدم تمديد صفقة الحبوب بعد انتهائها خلال ٦٠ يوما ، وهو ما علقت عليه الخبيرة المصرية عزيزة الصادي قائلة إن تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ليست الأولى له، ففي واقع الأمر فقد أعلن مسبقا في شهر نوفمبر ٢٠٢٢ أنه إذا ما تم تمديد اتفاقية الحبوب سترسل روسيا الحبوب والأسمدة مجانا للدول الأكثر احتياجا لإفريقيا وهو أمر سيحقق توازن قوي ويصب في مصلحة إفريقيا من جهه ومن جهة أخري سيعزز التواجد الروسي في قارة إفريقيا لخلق المزيد من التوازن والعدل بين دول العالم .

وأوضحت الخبيرة المصرية أن القارة الإفريقية تم استنزافها وإهمالها عن عمد من أوروبا والغرب وخلق صراعات ومجاعات وأمراض بدعم وتمويل غربي لتظل إفريقيا كعجوز مريض لا يشفي أبدا.

واعتبرت بأن تصريح الرئيس بوتين ليس نكاية في أمريكا والغرب بل هو بمثابة شق طريق لعودة إفريقيا كقارة لطاولة المجتمع الدولي وبداية التطوير والتنمية الحقيقية للقارة السمراء وإعادة تشكيل نظام عالمي جديد أكثر عدلا ومساواة بين البشر دون استعلاء أو تبعية لأحد.

وتري هبة البشبيشي المختصة بالشأن الإفريقي، إن تصريحات الرئيس الروسي مهمة للغاية، لأن أوكرانيا هي التي أخلت باتفاقية الحبوب، حيث أن غالبية الحبوب تم تصديرها إلى أوروبا ولم تذهب إلى الدول الإفريقية ، مشيرة إلى أن مناورة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ستؤتي بثمارها لأن تقرير البنك الدولي كشف بأن ثلاثين دولة إفريقية مهددة بخطر المجاعة بسبب نقص امتدادات الحبوب وأن الدول الإفريقية تصارع الزمن.

السلاح في أفريقيا

تقارير غربية رصدت مؤخرا أن روسيا أصبحت مورد الأسلحة الأول لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبري علي مدي السنوات الماضية لتتنزع موقع الصدارة من الصين ، ونقلت صحيفة لوموند الفرنسية عن أحدث تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، أن روسيا في الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢ باتت أكبر مورد أسلحة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء بحصة سوقية إجمالية بلغت ٢٦٪ مقارنة ٢١٪ للفترات السابقة، وأن هذه النسبة (٢٦٪) تصل إلى ٤٠٪ إذا قمنا بتضمين مبيعات الأسلحة الروسية لمنطقة المغرب العربي.

ووفقا للبيانات فقد تراجعت حصة الصين السوقية (لمبيعات الأسلحة) في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من ٢٩٪ إلى ١٨٪ لتحل في المركز الثاني ،بعد روسيا، وتظل متقدمة على فرنسا (حصتها السوقية ٨٪) والولايات المتحدة الأمريكية ٥ ٪ .

ويرى المعهد أن هناك منافسة شرسة حاليا بين الدول المصدرة للأسلحة لبسط نفوذها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما هو الحال في مجالات أخرى مثل البنية التحتية والطاقة والتعدين.

ولفت المعهد إلى أن موسكو كانت نشطة للغاية خلال السنوات القليلة الماضية لاسيما في المعترك الاقتصادي ـ الدبلوماسي، فقد كانت الأسلحة كذلك من بين منتجات التصدير الرئيسية خلال قمة روسيا ـ إفريقيا الأولى التي نظمت في منتجع سوتشي عام ٢٠١٩ ، واستقبل فيها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أكثر من ٤٠ رئيس دولة إفريقية.

وقال سيمون وايزمان، الباحث بمعهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلام وأحد معدي التقرير، إنه على الرغم من عدم الكشف عن الأرقام (للمبيعات) في إفريقيا، إلا أنها من وجهة نظره مازالت متواضعة.

وأشار إلى أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تستورد أسلحة أقل إذا ما قورنت ببقية أنحاء العالم (٢٪ خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، بانخفاض ٢٣٪ مقارنة بالفترة من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧)، فهي تستورد بصورة خاصة المعدات التي لا تحتوي على تكنولوجيا فائقة، مثل المركبات المسلحة أو الدفعية الخفيفة، وبالتالي تكون منخفضة القيمة.

وكشف وايزمان أن أكبر ثلاث مستوردين في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هي دول غنية نسبيا أو تواجه صراعات، وهؤلاء المستوردين هم: أنجولا ونيجيريا ومالي.

وقال إن هذه الدولة الأخيرة (مالي) شهدت انقلابيين متتاليين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ وعليه زادت وارداتها من الأسلحة بصورة ضخمة بلغت نسبتها ٢١٠٪ مقارنة بالفترة السابقة، لافتا إلى أن باماكو تعد مثالا توضيحيا لما عليه حال سوق الأسلحة الإفريقي.

وأوضح الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما تتجه نحو العقود الأكثر ربحية مادية، وبالتالي أصبحت روسيا هي مورد الأسلحة الأول لدولة مالي؛ لكن باماكو اشترت أسلحة من موردين آخرين مثل البرازيل والصين.

وتوقع وايزمان تراجع صادرات الأسلحة الروسية إلى دول العالم اعتبارا من العام الجاري ٢٠٢٣ بسبب الحرب في أوكرانيا، لكن ذلك لا يعني أن الصادرات الموجهة إلى إفريقيا ستنخفض إلى الصفر .

وأشار أن الروس سيحتفظون بمخزونات صغيرة من الأسلحة ستوجه إلى الدول الإفريقية من أجل إرضاء هذه الدول وضمان بقائها على الحياد في مجلس الأمن الدولي والهيئات السياسية الأخرى .

أداء اقتصادي جيد

في الأثناء ، نشر البنك المركزي لدول غرب إفريقيا تقرير السياسة النقدية لعام ٢٠٢٢ في مارس الجاري، أشار خلاله إلى اتجاه هبوطي في التضخم ، وتدهور في عجز الميزانية الإجمالي وتباطؤ في النمو، ومع ذلك ، من المتوقع أداء جيد للنشاط في جميع القطاعات في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠١٤ ، لصالح معدلات النمو ذات الصلة البالغة ٦,٥ و ٧ ٪ في الاتحاد .

ولفت البنك المركزي لدول غرب إفريقيا (Bceao) في تقريره الأخير حول السياسة النقدية ، إلى استمرار ديناميكية النشاط الاقتصادي في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا ، مؤكدا زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٤٪ ، على مدار عام واحد ، بعد زيادة بنسبة ٥,٧٪ في الربع السابق ، و وفقًا لأحدث تقديرات المؤسسة المصرفية، سيفق نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية عند ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٢ و ٦,٥٪ في عام ٢٠٢٣ ، بعد ٦,١٪ في عام ٢٠٢١.

ولاحظت لجنة السياسة النقدية (Cpm) التابعة لـ Bceao أن آفاق النمو الإيجابية هذه محاطة بمخاطر سلبية بشكل أساسي ، فيما يتعلق بالشكوك التي تكتنف الوضع الدولي ، وتدهور المناخ الأمني في المنطقة، وبالانتقال إلى التجارة الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد في عام ٢٠٢٢ ، يشير المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا إلى أنها أسفرت عن عجز حالي بنسبة ٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، بعد ٥,٦٪ في عام ٢٠٢١.

وفي الوقت نفسه ، أظهر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا قدره ٣٣٤٣,٢ مليار فرنك أفريقي مقابل فائض قدره ٤٧٥,٧ مليار فرنك إفريقي في العام السابق. يحدث هذا التدهور في الحسابات الخارجية في سياق ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة في الأسواق العالمية ، إلى جانب انخفاض تدفقات رأس المال الصافي في الحساب المالي.

لفت التقرير كذلك إلى الاتجاه التنازلي في معدل التضخم ، وبلغ ٧,٨ بالمئة في الربع الرابع من ٢٠٢٢ بعد ٨,٤ ٪ في الربع السابق ، فيما بلغ معدل التضخم باستثناء المنتجات ذات الأسعار المتقلبة ٥,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ ، بعد ٥,٤٪ في الربع السابق ، و هذا التباطؤ في المستوى العام للأسعار كان مدعومًا بشكل ملحوظ بالنتائج الجيدة للحملة الزراعية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وكذلك من خلال تدابير السياسة النقدية التي اتخذها البنك المركزي وجهود الدول للحد من التضخم .

وفقًا لآخر تنبؤات Bceao ، يجب أن يستمر معدل التضخم هذا في الاتحاد في اتجاهه الهبوطي ، ومن المفترض أن تبلغ ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٣ و ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٤ ، بعد ٧,٤٪ في عام ٢٠٢٢. في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤ ، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم ٢,٥٪ ، وهو المستوى الذي يضعه في المنطقة المستهدفة للسياسة النقدية بين ١,٠٪ و ٣,٠٪.

هذا التباطؤ في مستوى الأسعار العام خلال فترة التنبؤ سيرتبط بشكل خاص بتراجع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية والنفطية، واستمرار تطبيع السياسة النقدية وتدابير الميزانية لمكافحة ارتفاع تكلفة المعيشة ، واعتبر التقرير أن الحفاظ على معدل التضخم عند مستويات عالية على مدى عدة فترات ومخاطر حدوث انتعاش في التضخم على المدى القصير المرتبطة بالزيادات الأخيرة في أسعار المنتجات البترولية والكهرباء في بعض البلدان تثير مخاوف من تعميق توقعات التضخم.

ويرى Bceao أنه من الضروري مواصلة عملية التطبيع التدريجي لسياستها النقدية التي بدأت منذ يونيو ٢٠٢٢، عن طريق زيادة أسعار الفائدة الرئيسية ، وبالتالي ، يتم تخفيض الحد الأدنى لسعر الفائدة على العطاءات الخاصة بمناقصات حقن السيولة من ٢,٧٥٪ إلى ٣,٠٠٪ ومعدل الفائدة لنافذة الإقراض الهامشية من ٤,٧٥٪ إلى ٥,٠٠٪. دخل هذا القرار حيز التنفيذ في ١٦ مارس ٢٠٢٣.

وظل معامل متطلبات الاحتياطي المطبق على البنوك في الاتحاد دون تغيير عند ٣,٠٪. وعلى مدى الأشهر المقبلة ، ستكون لجنة السياسة النقدية في Bceao ، وفقًا للتقرير ، يقظة بشأن ديناميكيات تطور التضخم و "ستتخذ ، إذا لزم الأمر ، التدابير اللازمة لضمان الاستقرار النقدي ، مع دعم النمو الاقتصادي المستمر. ٠٠٪ وسعر فائدة نافذة الإقراض الهامشية من ٤,٧٥٪ إلى ٥,٠٠٪.

ودخل هذا القرار حيز التنفيذ في ١٦ مارس ٢٠٢٣ ، فيما ظل معامل متطلبات الاحتياطي المطبق على البنوك في الاتحاد دون تغيير عند ٣,٠٪. على مدى الأشهر المقبلة ، ستكون لجنة السياسة النقدية في Bceao ، وفقًا للتقرير ، يقظة بشأن ديناميكيات تطور التضخم و "ستتخذ ، إذا لزم الأمر ، التدابير اللازمة لضمان الاستقرار النقدي ، مع دعم النمو الاقتصادي المستمر. ٠٠٪ وسعر فائدة نافذة الإقراض الهامشية من ٤,٧٥٪ إلى ٥,٠٠٪. دخل هذا القرار حيز التنفيذ في ١٦ مارس ٢٠٢٣. ترصد التقرير تدهور عجز الميزانية الإجمالي إلى ٦٩٧١,٧ مليار فرنك أفريقي في عام ٢٠٢٢ ، إلى عجز إجمالي ، على أساس الالتزام ، بما في ذلك المنح ، قدره ٦٩٧١,٧ مليار أو ٦,٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ ، مقابل ٥٤٣٥,٣ مليار أو ٥ .٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق. .

وهذا التدهور ، كما توضح المؤسسة المصرفية ، يعكس زيادة قدرها ٣٢٦٥,٧ مليار فرنك أفريقي أو ١٤,٢٪ في الإنفاق وصافي القروض ، مخففة بزيادة قدرها ١,٧٢٩,٣ مليار فرنك أفريقي في إيرادات وتبرعات الميزانية. وترتبط هذه الزيادة في الإنفاق باستمرار الاستثمارات المدرجة في خطط التنمية الوطنية وإجراءات مكافحة غلاء المعيشة المطبق في الدول الأعضاء.

أما بالنسبة لإيرادات الميزانية ، فقد بلغت ١٧,٦٤٥,٨ مليار فرنك أفريقي في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ ، بزيادة قدرها ١,٤٩٠,٧ مليار فرنك أفريقي أو ٩,٢٪ مقارنة بالعام السابق. هذه الزيادة ، كما يتابع المصدر ، تتبع من الإيرادات الضريبية التي زادت بمقدار ١٤٢٧,٦ مليار فرنك أفريقي أو ١٠,٥٪ ، فيما يتعلق بشكل أساسي بالسعي لتحقيق النمو الاقتصادي ، حيث ظهر معدل الضغط الضريبي في تحسن منخفض للغاية بين عام ٢٠٢١ (١٣,٦٪) و ٢٠٢٢ (١٣,٧٪).

ومن جانبها ، زادت المنح بمقدار ٢٣٨,٦ مليار فرنك أفريقي أو ١٦,٢٪ لتصل إلى ١,٧١٤,٩ مليار فرنك أفريقي ، مدفوعة بزيادة الدعم من الشركاء التقنيين والماليين.

وعلى مستوى وظيفتي "النقل" و "السكن" ، ارتفعت الأسعار بنسبة ٧,٨٪ و ٥,٩٪ على التوالي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ مقابل ٧,٤٪ و ٥,٤٪ في الربع السابق. أدى ارتفاع أسعار الوقود في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ ، في أعقاب انتعاش أسعار النفط الخام العالمية ، إلى زيادة تكلفة خدمات النقل.

وفي الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ ، بلغت الزيادة في أسعار مضخات البنزين ١٤,٨٪ في السنغال ، و ٣٨,٦٪ في توغو ، و ٢٦,٠٪ في كوت ديفوار ، و ٢٥,٠٪ في بنين ، و ٢٢,٣٪ في مالي ، و ٢٢,٠٪ في بوركينا ، و ١٥,٦ ٪ في غينيا بيساو. بالنسبة للديزل ، وصلت الزيادات في الأسعار إلى ٣٣,٥٪ في توغو ، و ٣٤,٦٪ في مالي ، و ٣٣,٠٪ في بنين ، و ٢٤,٢٪ في النيجر ، و ٢٣,٩٪ في بوركينا فاسو ، و ١٤,٨٪ في غينيا بيساو ، و ٦,٥٪ في كوت ديفوار.

تراجع نشاط سوق الأسهم

وفقًا لتقرير Bceao ، استمر نشاط سوق الأوراق المالية في الاتحاد في الانخفاض خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢. وبالفعل ، انخفض المؤشر العالمي Brvm Composite بنسبة ٢,٤٪ بعد انخفاضه بنسبة ١,٠٪ مقابل ٢٣٢,٤ مليار FCfa في النهاية. سبتمبر ٢٠٢٢ (أو ٢,٨٪) و ١٩٨,٧ مليار قبل عام (أو ٢,٦٪).

و يوضح البنك المركزي لدول غرب أفريقيا أن جودة محفظة البنوك والمؤسسات المالية ذات الطابع المصرفي في الاتحاد ، تحسنت إلى حد ما خلال الربع قيد الاستعراض ، فيما يتعلق بانخفاض مخزون القروض المتعثرة.

وانخفض إجمالي معدل تدهور المحفظة بنسبة ١,٣٪ ليقف عند ٨,٤٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ ، كما تحسن المعدل الصافي بمقدار ٠,٧ نقاط مئوية لتقف عند ٢,٩٪ في الربع السابق. وبالمثل ، انكمش مؤشر الأسهم العشرة الأكثر نشاطا ، Brvm ١٠ ، بنسبة ٢,٨٪ ، بعد انخفاضه بنسبة ٢,٦٪ في الربع السابق. هذا الانخفاض في نشاط سوق الأوراق المالية ، كما يؤكد Bceao ، ناتج عن انكماش جميع مؤشرات القطاعات ، باستثناء التوزيع.

و لوحظ الانخفاض في القطاعات التالية: "النقل" (-٩,٧٪) ، "المالية" (-٤,٠٪) ، "الزراعة" (-٦,١٪) ، "الخدمات العامة" (-٢,٥٪). من جانبها شهد "التوزيع" ارتفاعا (+ ٣,٧٪). ارتفعت القيمة السوقية لجميع الأوراق المالية المدرجة في السوق ، على أساس ربع سنوي ، بنسبة ١٢,٤٪ ، بعد ارتفاعها بنسبة ٤,٨٪ قبل ثلاثة أشهر ، لتصل إلى ١٦٤٨٧,١ مليار.فكفا بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

يقدر إجمالي الدين العام القائم للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) بنحو ٦٢,٤٦٤,٨ مليار فرنك أفريقي في عام ٢٠٢٢ ، بزيادة قدرها ٧,٦١٩,٣ مليار فرنك أفريقي أو ١٣,٩٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٢١. كنسبة مئوية ، تمثل ٥٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، مقارنة بـ ٥٤,٨٪ في عام ٢٠٢١.

في المقابل ، ذكر التقرير أنه من المفترض أن يؤدي استغلال النفط والغاز في السنغال والنيجر وكوت ديفوار إلى زيادة الصادرات

وأشار إلى أنه في خلال عام ٢٠٢٤ ، سيزداد الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد بنسبة ٧,٠٪ وفقًا لـ Bceao تُفسّر هذه الديناميكية من خلال استمرار مشاريع بناء وتعزيز البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في معظم الدول الأعضاء ، وزيادة الإنتاج الصناعي والزراعي ، فضلا عن آثارها غير المباشرة على النشاط التجاري وعلى الخدمات.

في عام ٢٠٢٤ ، سيصل معدل الاستثمار إلى ١٨,٤٪ للقطاع الخاص و ٧,٦٪ للقطاع العام. وجاء في التقرير أن مساهمة القطاع الخارجي في النمو ستنجم عن زيادة الصادرات بعد مبيعات النفط والغاز من قبل النيجر والسنغال وكوت ديفوار.

مصر "صوت أفريقيا"

منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي المسئولية أدرك جيدا أهمية العمق الإفريقي لمصر ، وعمل على استعادة القاهرة لموقعها الطبيعي في قيادة قارتها السمراء ، لذلك كان الدفع دوما في اتجاه أن تكون مصر « صوت أفريقيا « في مختلف المحافل الدولية ، وعملت الحكومة على تنفيذ نهج الرئيس في مختلف المناسبات ، وخلال مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP٢٧) في شرم الشيخ استطاعت توصيل كلمة وصوت القارة الإفريقية لجميع دول العالم بمطالبها المشروعة بشأن قضية تغير المناخ والتي تمثل أهم التحديات التي تواجه العالم أجمع، وخاصة الدول الإفريقية كونها من أكثر الدول المعرضة للأخطار الناجمة التغيرات المناخية.

كما شهدنا تأكيدات وزير المالية الدكتور محمد معيط خلال مشاركته قبل أيام ، في الاجتماع السنوي الخامس والخمسين لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، على أهمية تنسيق الموقف الأفريقي بحيث تتحدث أفريقيا بصوت واحد في المحافل الدولية، وتعميق جهود التكامل القاري لتعزيز قدرات الاقتصادات الأفريقية في مواجهة الأزمات العالمية، خاصة أنها تمتلك مقومات التنمية المستدامة، وتحتاج فقط إلى تمويلات ميسرة، في ظل الضغوط العالمية المتزايدة على الأسواق الناشئة، وقد أكد الوزير، أهمية الدعم الأفريقي وغير الأفريقي للمبادرة المصرية لتحالف الديون المستدامة، على نحو يسهم في دفع معدلات النمو الأخضر، وتسريع وتيرة التعافي الاقتصادي.

الدكتور محمد معيط وزير المالية، أعرب أيضا في لقائه مع أنطونيو بيدرو القائم بأعمال الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا «ECA»، عن تقديره للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لدعمها عددًا من أنشطة وزارة المالية المصرية، بما في ذلك إعداد الوثائق الأساسية للمبادرتين المقترحتين في «يوم التمويل» الذي عقد على هامش «COP٢٧»: المبادرة المصرية لتحالف الديون المستدامة، والمبادرة المصرية لخفض تكلفة الاقتراض الأخضر.

ودعا الوزير، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواصلة دعم المبادرة المصرية لتحالف الديون المستدامة من خلال دعوة أعضائها للانضمام إلى هذا التحالف بهدف توحيد الموقف الأفريقي من أزمة الديون في المحافل العالمية، وتقديم المساعدة الفنية وخدمات بناء القدرات للبلدان الراغبة والمؤهلة للمشاركة في هذه المبادرة.

وفي لقائه مع الدكتورة حنان مرسي نائب الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، أكد وزير المالية، تطلع مصر إلى إطلاق تحالف الدول الأفريقية للديون المستدامة بالقاهرة قبل يونيه المقبل، تمهيدًا لإدراج الدول الأخرى التي تُبدي اهتمامًا من خارج القارة الأفريقية، لافتًا إلى أنه من الممكن عقد جلسة تعريفية حول هذا التحالف وأهدافه، على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين في أبريل المقبل.

وخلال مختلف اللقاءات أكد الدكتور محمد معيط ، أن المبادرة المصرية لتحالف الديون المستدامة تستهدف إبراز الوضع المالي الصعب للاقتصادات الناشئة والنامية وتأثيراته القاسية على العمل المناخي والتنمية، وإطلاق مسار جديد للمشاورات، على نحو يُسهم في تشجيع تدفق استثمارات إضافية مستدامة، والتصدي للتحديات البيئية، ومن ثم دعم النمو الأخضر.

ولفت إلى التحديات التي تواجه الدول الأفريقية في توفير احتياجاتها التمويلية من الأسواق الدولية، في ظل ارتفاع معدلات التضخم بالدول المتقدمة، واتجاه العديد من البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة، الأمر الذي ترتب عليه صعوبة وصول الدول الأفريقية إلى الأسواق المالية الدولية.

القيادة السياسية المصرية حرصت علي استعادة دور القاهرة الريادي وأن تكون صوت قارتها السمراء في محافلها الدولية

تقارير غربية : روسيا أصبحت مورد الأسلحة الأول لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبري علي مدي السنوات الماضية وانتزعت موقع الصدارة من الصين

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي لدول غرب إفريقيا يتوقع أداء جيد للنشاط في جميع القطاعات في عامي 2023 و 2014 لصالح معدلات النمو ذات الصلة البالغة 6,5 و 7 % في الاتحاد

الحصاد

الرؤية الفائقة أمام عينيك

مصر توقع اتفاق تمويل إنمائي ميسر مع «جايكا» بـ٤٤ مليار ين ياباني لدعم منظومة التأمين الصحي الشامل

قام محمد معيط، وزير المالية، وكاتو كين رئيس مكتب هيئة التعاون الدولي اليابانية «جايكا» بمصر، بتوقيع الاتفاق التنفيذي للتمويل الإنمائي الميسر الذي يبلغ نحو ٤٤ مليار ين ياباني، بما يدعم جهود الدولة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة لكل أفراد الأسرة المصرية، ويُعد هذا الاتفاق نموذجًا تطبيقيًا لعلاقات الصداقة والتعاون الاقتصادي بين البلدين، ولتعزيز جهود التنمية في مصر.

أكد الوزير، خلال توقيع الاتفاق بحضور السفير الياباني بالقاهرة أوكا هيروشي، وشينو ماساو كبير ممثلي مكتب «جايكا» بمصر، والسفير الدكتور حسام حسين مستشار الوزير للعلاقات الخارجية.

ضمن منحة قيمتها ١٠٠ مليون يورو

الاتحاد الأوروبي يدعم الأمن الغذائي في مصر بقيمة ٤٠ مليون يورو

شهدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، والسيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، توقيع اتفاقية منحة بقيمة ٤٠ مليون دولار مقدمة من الاتحاد الأوروبي بتنفيذ الوكالة الإيطالية للتعاون التنموي، لتعزيز جهود الأمن الغذائي في مصر، وذلك بمشاركة السفير عمرو أبوعيش، رئيس المكتب الوطني لتنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية بوزارة الخارجية، وجيرت كان كويمان، المفوض الأوروبي للجوار والتوسع، والسفير كريستيان بيرجر، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، ومارتينو ميلي رئيس الوكالة الإيطالية للتعاون الانمائي، وفريق عمل وزارة التعاون الدولي وممثلي الجهات المعنية.

ومن خلال اتفاقية المنحة ستتعاون الوكالة الإيطالية للتعاون التنموي مع وزارة الزراعة، لتنفيذ المكون الخاص "بدعم إنتاج القمح والحبوب من خلال زيادة الوصول إلي البذور المعتمدة والميكنة بقيمة ٢٥ مليون يورو، بهدف تنفيذ أنشطة معنية بالميكنة الزراعية لإنتاج الحبوب والبذور المحسنة، وبالتعاون مع وزارة التموين ستعمل علي إنشاء صوامع حقلية، وكذلك استكمال النظام المعلوماتي للتحكم في حركة الأقماح في مصر، بقيمة ١٥ مليون يورو.

ويأتي ذلك في إطار برنامج "دعم الاتحاد الأوروبي للأمن الغذائي بمصر" الممول بمنحة قيمتها ١٠٠ مليون يورو، ويجري الاتفاق علي المشروعات المتعلقة بالمبلغ المتبقي والمقدر بنحو ٦٠ مليون يورو.

وصرحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، أن الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والوكالة الإيطالية، تأتي في ضوء الجهود التي تقوم بها الدولة المصرية من خلال التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لمواجهة تحديات الأمن الغذائي الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، إلي جانب تعزيز الجهود الوطنية المبذولة في مجال إنتاج وتخزين الحبوب، وتحفيز المرونة المناخية وزيادة القدرات التخزينية للحبوب الاستراتيجية.

وأشارت وزيرة التعاون الدولي، إلي التحركات التي قامت بها وزارة التعاون الدولي منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية، تنفيذًا لتوجهات الدولة بالإسراع في مواجهة التحديات الناجمة عن هذه الأزمة، ونتج عنها توقيع العديد اتفاقيات الشراكة لدعم جهود الأمن الغذائي، من بينها المشروع الطارئ لدعم الأمن الغذائي والاستجابة المرنة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مع البنك الدولي، ومشروع توسيع برنامج تكافل وكرامة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مع البنك الدولي، وبرنامج دعم الأمن الغذائي والصمود الاقتصادي بقيمة ٢٧١ مليون دولار مع بنك التنمية الأفريقي.

وأوضحت "المشاط"، أنه اتساقًا مع هذه الجهود، أطلقت وزارة التعاون الدولي المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء برنامج "نوفي" والذي يمثل منصة لإشراك عدد كبير من شركاء التنمية وممثلي القطاع الخاص والأطراف ذات الصلة، لحشد التمويلات الإنمائية الميسرة والمحفزة لعمل المناخ، وتقديم نموذج للبناء عليه إقليميا وعالميا، لافتة إلي أن محور الغذاء ضمن البرنامج يتضمن ٥ مشروعات رئيسية هي "تكيف إنتاج المحاصيل في وادي النيل والدلتا"، ومشروع "تعزيز التكيف في منطقة شمال الدلتا في المناطق المتأثرة بارتفاع مستوي سطح البحر "، ومشروع "مشروع تعزيز مرونة المناطق الأكثر احتياجًا"، ومشروع "تحديث نُظم الري في الأراضي الزراعية القديمة"، ومشروع "تدشين أنظمة الإنذار المبكر".

وثمنت وزيرة التعاون الدولي، الشراكة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي وكذلك الجانب الإيطالي، والتي تعزز جهود التنمية في مختلف القطاعات، من بينها جهود الأمن الغذائي وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعليم، والزراعة.

من جانبه وجه الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، الشكر لوزارة التعاون الدولي علي التنسيق المستمر مع شركاء التنمية، لافتًا إلي أهمية التعاون مع الجانب الإيطالي وكذلك الاتحاد الأوروبي في تعزيز خطط الدولة وما تقوم به وزارة التموين للتوسع في صوامع تخزين القمح وتحفيز جهود الأمن الغذائي.

وأكد أن الدولة المصرية في السنوات الثمانية الأخيرة اتخذت الكثير من الخطوات لتحقيق الأمن الغذائي المصري من خلال استصلاح الأراضي وزراعة المحاصيل الاستراتيجية، موضحًا أن الحرب الروسية الأوكرانية أثرت علي أسعار السلع عالميًا وارتفاع تكلفة النقل وارتفاع أسعار الطاقة، وهو ما يتطلب تضافر جميع الجهود الدولية لتحقيق الأمن الغذائي.

ومن ناحيته وجه السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، الشكر للدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي علي جهودها وكذلك الإعداد لهذه الفعالية، كما رحب بالدكتور علي مصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية، معربًا عن امتنانه للجانب الإيطالي وللاتحاد الاوروبي لدعمهم الدائم لقطاع الزراعة المصري في ظل التغيرات العالمية والتي أثرت علي الأمن الغذائي للدول.

وأشار إلي أن هناك تعاون وتنسيق كبير بين كل الوزارات المصرية لدعم منظومة الأمن الغذائي، وإن هناك تعاون جيد مع الجانب الإيطالي لتنفيذ عدد من المشروعات في قطاع الزراعة وخاصة في مجال التنمية الريفية والتحول الرقمي والميكنة الزراعية وغيرهم واضاف أن المشروع الحالي سوف يشمل مكونين أساسيين الأول دعم برامج التربية وإنتاج أصناف عالية الإنتاجية من المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والذرة والهدف منه الحصول علي أصناف أكثر تأقلمًا مع الظروف المناخية والجاف الذي يشهده العالم، مضيفًا بأن مصر لديها أصناف عالية الإنتاجية وهذه المنحة سوف تسهم في الحصول علي أصناف جديدة مما يمثل دعما لمنظومة الأمن الغذائي في إنتاج أصناف أكثر استدامة وتحملا للتغيرات المناخية وذلك من خلال مركز البحوث الزراعية وكذلك مركز بحوث الصحراء أما المكون الآخر من المشروع سوف يتم توجيهه إلي دعم الميكنة الزراعية الحديثة وتعزيز مرونة الأمن الغذائي وكذلك دعم صغار المزارعين خاصة في محافظات الدلتا والساحلية.

وأكد أن كل هذه الجهود تأتي في إطار توجيهات فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين

وقال السفير عمرو أبوعيش، رئيس المكتب الوطني لتنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية بوزارة الخارجية، إن وزارة الخارجية كانت حريصة علي وضع الأمن الغذائي كمحور رئيسي في وثيقة الشراكة المصرية الأوروبية بالتنسيق مع الجهات الوطنية، في ظل أهميته نتيجة التداعيات العالمية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، موضحًا أن اتفاقية اليوم إحدي ثمار هذه الشراكة لتعزيز جهود الأمن الغذائي في مصر.

قال السفير كريستيان بيرجر، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، "اليوم نوقع جزءً كبيرًا من إطار مرفق الغذاء والقدرة علي الصمود لزيادة الأمن الغذائي من خلال تعزيز الإنتاج. يقف الاتحاد الأوروبي إلي جانب مصر في هذه الأوقات الصعبة".

وصرح مارتينو ميلي رئيس الوكالة الإيطالية للتعاون الانمائي، بأن الوكالة تفتخر بمشاركتها في التوقيع مؤكدًا أنها تبذل جهدا كبيرا لضمان الاستفادة القصوي من هذه المبادرة المهمة. وأشار الي أن هدفنا طويل الأمد هو دعم وتمكين المجتمعات الريف وخاصة المرأة.

جدير بالذكر أن محفظة التعاون الإنمائي الجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي تبلغ نحو ١,٣ مليار يورو، ويتم تمويل هذه المشروعات من خلال آليات التمويل الأوروبية في إطار التعاون الثنائي والإقليمي، وآلية التمويل المختلط Blended Finance.

ومع الجانب الإيطالي تم تنفيذ ٣ مراحل من برنامج مبادلة الديون المصرية الإيطالي من أجل التنمية، بقيمة ٣٥٠ مليون يورو، ويتم من خلالهم تمويل عدد ١٠٦ مشروع بالقطاعات التالية: الأمن الغذائي، والتعليم، والزراعة، والمجتمع المدني، والبيئة والتراث الثقافي.

شيماء مرسي

وزيرة التعاون الدولي: برنامج دعم الأمن الغذائي مع الاتحاد الأوروبي يعزز الجهود الوطنية لمواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية

نعمل مع شركاء التنمية علي مزيد من البرامج التي تحفز الجهود الوطنية في مجال الأمن الغذائي وبرنامج «نوفي» يتضمن 5 مشروعات حيوية في هذا القطاع

وزير التموين: الدولة المصرية اتخذت خطوات كبيرة علي مدار السنوات الماضية لتعزيز الأمن الغذائي

وزير الزراعة: تعاون مستمر مع الشركاء الدوليية في مجال التنمية الريفية والميكنة الزراعية

تنفيذ مشروع الميكنة الزراعية لإنتاج الحبوب والبذور المحسنة بقيمة 25 مليون يورو

اقتصاديون يرسمون خارطة طريق لاستفادة مصر من «صراع العملات الدولية»

بنك الاستثمار الأمريكي : مصر لديها آفاق مواتية للنمو متوسط الأجل ولكن احتياجات التمويل الخارجي الكبيرة تلقي بثقلها على توقعات الاقتصاد الكلي

عبر بنك الاستثمار الأمريكي "مورجان ستانلي" وفقاً لتقرير صادر عنه قبل أيام ، عن اعتقاده أن المفاتيح الأساسية التي يمكن أن تحجم من ضبابية المشهد الاقتصادي في مصر تتمثل في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة عبر برنامج خصخصة واسع النطاق والانتقال إلى نظام سعر صرف مرن بشكل دائم. وهما أمران ليس من السهل تنفيذهما.

وقال البنك في تقريره إنه في ظل الخفض الكبير لقيمة الجنيه المصري منذ بداية عام ٢٠٢٢ فمن المفترض أن يتقلص عجز الحساب الجاري، "لكننا نرى انتعاشاً محدوداً في الاحتياطيات الرسمية، نتيجة الشكوك المتعلقة بوتيرة الإصلاح وتشديد الظروف المالية التي تشهدها الاقتصادات حول العالم والتي من المحتمل أن تقيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمحافظ الأجنبية."

وأشار تقرير البنك إلى أن "مصر لديها آفاق مواتية للنمو متوسط الأجل ولكن احتياجات التمويل الخارجي الكبيرة تلقي بثقلها على توقعات الاقتصاد الكلي" ، مؤكداً على ضرورة إحراز تقدم في الإصلاحات الهيكلية ، متوقعا استمرار حساسية الاقتصاد المصري للصدمات العالمية وهو ما يسلط الضوء على أهمية وجود نظام سعر صرف مرن بشكل دائم ليكون قادرا على امتصاص الصدمات واحتواء خسائر الاحتياطيات الأجنبية.

وأكد البنك على القيمة الموجودة في السندات الدولارية للبلاد، مضيفا : تعكس أسعار الأسهم الرخيصة في مصر بصورة متوازنة، حالة عدم اليقين المرتبطة بالاقتصاد.

وأضاف التقرير : احتياجات التمويل الخارجي الكبيرة تهيمن على آفاق الاقتصاد الكلي لمصر، ويصبح برنامج صندوق النقد الدولي الجديد وحده غير كافي لسد فجوة التمويل وتوفير احتياجات البلاد من العملات الأجنبية على المدى القريب .

وتعد مصر أحد الأسواق الناشئة الأكثر تأثراً بالحرب الروسية الأوكرانية، باعتبارها مستورد صاف للمواد الغذائية مع تاريخ طويل الأمد من دعم المواد الغذائية، إلى جانب تعرض مصر لتخارجات نقدية قوية في بداية ٢٠٢٢ تسببت في أزمة سيولة دولارية ، وأضطرت مصر إلى اللجوء لبرنامج جديد لصندوق النقد الدولي، والذي تمت الموافقة عليه في ديسمبر ٢٠٢٢ بقيمة ٣ مليارات دولار يتم صرفها على مدار ٤ سنوات.

وتمثل قيمة تمويلات برنامج صندوق النقد الدولي الأخير نحو ١٧٪ فقط من إجمالي فجوة التمويل التي تقدر بحوالي ١٨ مليار دولار وفقا لصندوق النقد الدولي.

ولفت "مورجان ستانلي" إلى معدلات التضخم التاريخية الناجمة عن تراجع قيمة العملة المحلية حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في فبراير بنسبة تجاوزت ٣٠٪ على أساس سنوي ، مؤكدا أن السياسة النقدية لن تستطيع وحدها إخراج مصر من أزمة العملات الأجنبية مشيراً إلى أهمية تسريع الخطط المرتبطة ببرنامج الخصخصة لتوفير السيولة الدولارية ضمن برنامج الاصلاح الهيكلي بالتوازي مع سعر الصرف المرن.

قبل أيام أيضا رفع بنك اتش أس بي سي (HSBC)، أحد أكبر البنوك العالمية، توقعاته لسعر الدولار مقابل الجنيه المصري، ليتراوح ما بين ٣٥ - ٤٠ جنيها على المدى المتوسط.

وكان البنك البريطاني قد توقع، في يناير الماضي، أن يرتفع الدولار خلال العام الجاري إلى ما بين ٣٠ - ٣٥ جنيها، لكن التحديات الملحة التي تواجه الاقتصاد المصري دفعته لتعديل توقعاته، وفقا للتقرير الصادر تحت عنوان "٣ حواجز كبيرة يجب إزالتها" .

وقال البنك إنه يتوقع أن يبلغ متوسط سعر الدولار ٣٧,٥ جنيها خلال العام، بدلا من متوسط سعر ٣٢,٥ جنيها في توقعاته السابقة في يناير.

وخلال الأسبوع الماضي ، ارتفعت العقود الآجلة غير القابلة للتسليم للدولار أجل ١٢ شهرا، لتتخطى ٤٠ جنيها للدولار، في مستوى تاريخي، حسب بيانات "بلومبرج» .

خبراء يدعمون الجهود الحكومية لكسر هيمنة الدولار والتحرك بشكل رسمي من أجل اعتماد الجنيه كعملة رسمية بدلا من الدولار مع دول روسيا والصين والهند ومؤخرا تركيا والإمارات والسعودية وقطر

وكان بنك "كريدي سويس" قد رجح تراجع الجنيه خلال الفترة القادمة على المدى القصير، ليرتفع سعر صرف الدولار إلى مستوى إلى ٣٥ جنيها ، فيما توقع بنك "سوسيتيه جنرال" ، وصول سعر الدولار إلى ٣٤ جنيها على المدى القصير بنهاية مارس الجاري.

وعانت مصر بشدة في الفترة الأخيرة بسبب خروج المليارات من الأموال الساخنة اكثر من ٢٠ مليار دولار، إضافة إلى انخفاض معدلات السياحة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية ناهيك عن ارتفاع فاتورة الواردات بشكل كبير، وهو ما تسبب في خسارة الجنيه نحو ٥٠٪ من قيمته الأمر الذي انعكس بالسلب على الاقتصاد ومعدلات النمو التضخم التي حققت رقما غير مسبوق في الفترة الأخيرة.

تفاؤل وحلول غير تقليدية

في المقابل ، رصدت تقارير إعلامية "حالة تفاؤل "لدي خبراء اقتصاد وصناع ومستثمرين ومستوردين بشأن ما وصفوه ب" الحلول غير التقليدية " والجهود التي تجريها الحكومة لكسر هيمنة الدولار ووضع حد لانهيار قيمة الجنيه محليا والانفلات غير المسبوق للأسعار، لاسيما فيما يتعلق بالتحرك بشكل رسمي من أجل اعتماد الجنيه كعملة رسمية بدلا من الدولار مع دول روسيا والصين والهند ومؤخرا تركيا والإمارات والسعودية وقطر وقريبا قائمة أخرى تضم دولا من جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية كالبرازيل على سبيل المثال.

و كانت نائبة رئيس الوزراء الروسي، فيكتوريا أبرامشينكو، صرحت لوكالة «ريا نوفوستي»،بأنّ بلادها تعمل مع مصر على صفقة لدفع ثمن القمح بالروبل الروسي، وذلك بعد صفقة ناجحة مع تركيا.

وبموجب قرار المركزي الروسي، يستطيع أي مستورد مصري من روسيا أن يدفع ثمن الصفقة بالجنيه المصرى أو الروبل الروسي، حسب السعر الذى وضعه البنك المركزى الروسى للجنيه والروبل. وتستورد مصر من روسيا والصين وتركيا والبرازيل والهند الكثير من المنتجات المتنوعة أهمها القمح والدجاج واللحوم ومستلزمات الإنتاج والسيارات وحديد الصب والخشب إضافة إلى السياحة الوافدة حيث تعبر روسيا مصدر رئيسى للسياحة الأجنبية.

ويري البعض أن التخوف الوحيد من هذا التوجه هو استمرار انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية وندرة مصادر العملة والدولار، خاصة أن معظم تلك الدول لها فائض تجارى مع مصر وبالتالى فإن زيادة معدلات الاستيراد مع تلك الدول سيرفع العجز ويدفع الحكومة لطباعة مزيد من النقود وهو ما سيضعف قيمة الجنيه مرة أخرى.

وتعد روسيا والصين وتركيا والبرازيل والهند والإمارات والسعودية من أهم الشركاء الاستراتيجيين لمصر فى العديد من مجالات التعاون والمصالح الاقتصادية المتبادلة، وهو ما يعول عليه البعض فى تحسن مؤشرات الاقتصاد المصرى خلال الفترة المقبلة خاصة بعد نفاذ تلك الخطوات بشكل رسمى.

وكانت الصين نجحت فى تسجيل اليوان ضمن سلة العملات منذ ٢٠١١ وبالفعل يوجد تبادلات تجارية فى مختلف دول العالم باليوان وله سعر صرف مستقر، ويعتبر تجمع البريكس الذى يضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا من اهم التجمعات الاقتصادية التى اعتمدت نظام التجارة بالعملات المحلية فيما بين بعضها.

أكد الدكتور علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، أن دخول الجنيه المصرى ضمن العملات المعتمدة فى البنك المركزى الروسى وغيرها من الدول التى تجرى الحكومة مفاوضات معها سيكون له أثر كبير فى تعاملات الجنيه العالمية.

وأضاف: هذا القرار إيجابى للجنيه المصرى، وسيقلل الاحتياج للدولار وسيتيح حرية وسرعة استيراد ما تحتاجه مصر من سلع استراتيجية .

وقال على عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين فى تصريحات سابقة إن إدراج البنك المركزى الروسى بداية من ١٨ يناير الماضى الجنيه المصرى بخلاف ٩ عملات أخرى، على قائمة عملاته الرئيسية، بمثابة بداية النهاية لفك هيمنة سيطرة الدولار على الاقتصاد المصرى ، مثمنا الجهود الحكومية ومعتبرا إياها أفكارا خارج الصندوق كان يحتاجها الاقتصاد المصرى.

وتابع عيسى أن إتاحة استيراد الكثير من السلع كالقمح بالجنيه المصرى، سيسهم فى تخفيف الضغط على الدولار، فضلا عن مساهمته فى سرعة الافراج عن البضائع بدلا من انتظار تدبير الدولار اللازم لعملية الاستيراد.

بدوره قال الدكتور محمد خميس رئيس جمعية مستثمرى السادس من أكتوبر والنائب الأول لاتحاد المستثمرين إن تلك الخطوات ستسهم فى فتح المزيد من الأسواق أمام المنتجات المصرية، كما انها ستتيح للصناع سرعة وسهولة استيراد ما يلزمها من مواد خام والالات ومعدات دون انتظار توفير تكلفة الاستيراد بالعملة الصعبة ، مشيرا إلي أن تخفيف الضغط على الموازنة العامة وتنويع مصادر الاستيراد وضرب السوق السوداء فى مقتل من أهم الانعكاسات الإيجابية لتلك الجهود والمخططات التى تهدف الدولة إلى تحقيقها.

وقال دكتور عبدالمنعم سيد مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية ان تلك المفاوضات المتعددة ستسهم فى أشياء كثيرة اهمها زيادة التبادل التجارى بين مصر وتلك الدول، إضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات وانعاش معدلات السياحة والتصدير ، لافتا إلي أن اعتماد هذه الاستراتيجية سيعطى قوة للعملة المحلية، وإدراج الجنيه ضمن العملات المقبولة فى روسيا والصين والهند وتركيا وقطر والإمارات والبرزايل وغيرها من تلك الدول سيكون له مفعول السحر فى تخفيف الكثير من المشاكل والضغوطات التى تواجه الاقتصاد فى المستقبل.

من جانبه قال أحمد شيحة رئيس شعبة المستودرين إن هذه السياسة ستشجع الشركات والمستوردين والمصانع على الحرية فى الاستيراد والقدرة على التفاوض والسرعة فى التنفيذ ، مضيفا أن نجاح الحكومة فى اعتماد كل تلك العملات سيكون ضربة قاصمة للدولار وبداية حقيقية لوجود اقتصاد قوى متنوع.

ولفت إلى أن تلك الخطوات ستفسح المجال أمام المستوردين كما انها ستقلل من تكلفة الغرامات والتاخيرات والأرضيات، ناهيك عن تنوع المنتجات بالسوق.

واعتبر عبدالحميد الدمرداش رئيس المجلس التصديرى للحاصلات الزراعية، أن ادراج المركزى الروسى الجنيه المصرى كعملة رسمية سيرفع حجم التبادل التجارى وزيادة الاستثمارات، مؤكدا أن كل الأطراف ستسفيد سواء مصر أو تلك الدول التى تعانى أيضا من هيمنة الدولار على التجارة العالمية.

وقال خالد أبو المكارم قال إن اعتماد الجنيه كعملة رسمية فى العديد من الدول يعطى فرصا أكبر للصادرات كما أنه يخدم دولة مثل روسيا فى استيراد احتياجاتها من السوق المصرية دون التقيد بعقوبات وقرارات ، مضيفا أن تلك الجهود ستعطى فرصا لقطاع الكيماويات والملابس والصناعات الغذائية والهندسية وغيرها من القطاعات.

ويؤكد صبحي نصر رئيس جمعية الصناع المصريين أن استيراد القمح ومدخلات الإنتاج والذهب بالجنيه المصرى، وغيرها من السلع المهمة من الإيجابيات التى ستعود على مصر داعيا الشركات الاستفادة من تلك الخطوات والعمل على مضاعفة حجم الصادرات حتى يتحقق التوازن وينخفض العجز التجارى مع تلك الدول وبالتالى تنجح تلك الخطط فى اصلاح وضعية الاقتصاد المصرى.

وبحسب بيانات جهاز الإحصاء، يصدر البرتقال بقيمة ١١٠,٢ مليون دولار، والبطاطا ٨٢,٦ مليون دولار، يليه العنب ٣١,٤ مليون دولار، إلى جانب الفراولة ٢٤,١ مليون دولار، ثم تأتى صادرات اليوسفى ١٥,٣ مليون دولار، والمانجو ١١,٧ مليون دولار، ثم الرومان ١٠,٢ مليون دولار. علاوة على خضراوات بقيمة ٨,٣ مليون دولار، من اهم ١٠ سلع تصدرها مصر إلى روسيا، وهى سلع تصدرها مصر ايضا إلى للصين ودول الخليج.

ورأي عبدالغفار السلاموني، وكيل غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات، أن الواردات المصرية من أكبر المستفيدين من تلك الجهود، مصر تستورد ٥٠٪ من احتياجاتها من روسيا، ، واعتماد روسيا الجنيه المصرى، يعد خطوة جيدة وأفضل من التعامل بالدولار خصوصا فى الوقت الحالى.

وتابع أن الصين بلد مهم لمصر ومصدر رئيسى للعديد من الواردات ناهيك عن تركيا والبرازيل، واعتماد تلك العملات سيقضى على أزمة ندرة الدولار، كما أنه سيعيد التوازن لقيمة الجنيه، الشراء بالجنيه من جانب المستوردين والحكومة سيدعم توفير القمح بسعر جيد.

ناصر ..

بعد تصديق الرئيس .. مصر تنضم رسميا لبنك التنمية التابع لتجمع «البريكس»

البنك يدعم التنمية المستدامة عبر الاستثمار في البنية التحتية ويمثل ٣٠% من حجم الاقتصاد العالمي و٢٦% من مساحة العالم و٤٣% من سكان العالم ودوله تنتج أكثر من ثلث إنتاج الحبوب في العالم

نشرت الجريدة الرسمية قبل أيام تصديق الرئيس عبدالفتاح السيسي، على القرار رقم ٦٢٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس ووثيقة انضمام مصر إلى البنك.

ويعد تجمع البريكس من أهم التجمعات الاقتصادية على مستوى العالم، والذي يضم في عضويته كلاً من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، و"بريكس" هي اختصار للحروف الأولى باللغة الإنجليزية للدول المكونة للمنظمة، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ويمثل التجمع نحو ٣٠٪ من حجم الاقتصاد العالمي، و٢٦٪ من مساحة العالم و٤٣٪ من سكان العالم، وتنتج أكثر من ثلث إنتاج الحبوب في العالم.

وتأسس البنك عام ٢٠١٥ برأس مال يبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي المدفوع منه ٢٠٪، وهو ما يعادل ١٠ مليارات دولار أمريكي، من قبل دول تجمع البريكس الذي يضم الاقتصادات الناشئة الكبرى، وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، ويتخذ من مدينة شنغهاي بدولة الصين مقرا رئيسيا له، ودور هذا البنك وتمثيله يعكسان أولويات الدول الناشئة والنامية، وسوف تتم زيادة رأس المال من قبل الأعضاء الجدد بنحو ٥٠ مليار دولار ليصل إجمالي رأس المال المكتب فيه إلى مليار دولار أمريكي.

وكان بنك التنمية الجديد وافق على قبول مصر كعضو جديد، وتم الإعلان عن ذلك أثناء اجتماعات قمة قادة دول البريكس في ديسمبر ٢٠٢١، وأقرت مصر العضو الرابع الجديد، حيث تم قبول عضويتها ضمن التوسعة الأولى لنطاق انتشار البنك عالميا، وسبقتها، منذ سبتمبر ٢٠٢١، كل من بنجلاديش، والإمارات العربية المتحدة وأوروجواي.

وفي وقت سابق ، وافق مجلس النواب برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٢٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس ووثيقة انضمام جمهورية مصر العربية ، وذلك دعما لخطط التنمية والأولويات الوطنية لجمهورية مصر العربية، وتعزز من قدرة مصر على تحقيق مستهدفاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويؤكد الخبراء تعدد أوجه استفادة مصر من انضمامها إلى الاتفاقية ، خاصة المجالات التي تدخل في أنشطة البنك المتعددة، وفي مقدمتها أن البنك يعمل على دعم التنمية المستدامة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين عبر الاستثمار في مجال البنية التحتية بشكل أساسي والتي تشمل القطاعات الفرعية المختلفة في البنية التحتية مثل الطاقة، والنقل، والمياه، والاتصالات، فضلا عن أن عمليات البنك تشمل قطاعي الصحة والبنية التحتية الاجتماعية، ويمتد نشاط البنك إلى مجال الرقمنة بسبب الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

وفيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والمشتريات يستخدم بنك التنمية الجديد المعايير الوطنية لدول العمليات فقط، ويستهدف بنك التنمية الجديد توفير الموارد اللازمة وتقديم المعونة الفنية لتنفيذ المشروعات المرتبطة بالأولويات التنموية الوطنية للدول الأعضاء.

واستعرض تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس النواب ، تفاصيل انضمام مصر للوثيقة والبنك، حيث وافق بنك التنمية الجديد على قبول جمهورية مصر العربية كعضو جديد، وتم الإعلان عن ذلك أثناء اجتماعات قمة قادة دول البريكس في ديسمبر ٢٠٢١، وذلك بعد جولة من المفاوضات الرسمية الناجحة قام بها مجلس إدارة بنك التنمية الجديد مع الأعضاء المحتملين في أواخر عام ٢٠٢٠.

وأشار التقرير إلي إن مصر حصلت على موافقة الدول الأعضاء بعد مفاوضات طويلة على تحديد حجم مساهمة مصر في رأس مال البنك، والأحكام والشروط المرتبطة بها، وأقر البنك بأنه شاهد على علاقات مصر الممتازة مع جميع الأطراف، والتي تعززها المذكرة التي عممتها إدارة البنك فيما يتعلق بالأسس الاقتصادية القوية لمصر والدور المهم والإيجابي الذي ستلعبه في التوجه الاستراتيجي للبنك وعملياته.

ورصد التقرير البرلماني قيمة مساهمة جمهورية مصر العربية بالبنك، مشيرا إلي أنه في ضوء التوجيهات الرئاسية بأن يتم تحديد قيمة المساهمة المصرية في رأس مال بنك التنمية الجديد بالحد الأقصى المسموح به ليعكس حجم الاقتصاد المصري والعمل على ضمان الحصول على القوة التصويتية الملائمة بمجلس الإدارة ووفقا للقواعد والإجراءات المنظمة من قبل البنك لانضمام الدول الأعضاء الجدد، يتم تحديد قيمة المساهمة لكل دولة وفقاً لمعادلة تأخذ في الاعتبار متوسط الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد، والناتج المحلي الإجمالي علي أساس تعادل القوة الشرائية، ويتم تحديد حدين أدنى وأقصى لكل دولة على حدة، ثم يتم الموافقة عليها من الدول الأعضاء، وافقت إدارة البنك على أن تكون قيمة المساهمة المصرية مقدرة بمبلغ ١,١٩٦مليار دولار أمريكي المدفوع منه ٢٠٪ إجمالي مبلغ قدره ٢٣٩,٢ مليون دولار أمريكي.

وحسب التقرير البرلماني فإنه يتم السداد على سبعة أقساط سنوية وفقا لجدول سداد مقرر من قبل البنك، وهي تمثل ضعف قيمة الحد الأدنى التي تقدر بمبلغ ١١٩,٦ مليون دولار أمريكي المقررة لمصر، وذلك أسوة بما تم مع دولة بنجلاديش مع استثناء مصر وإعطاء ها الحق في زيادة قيمة مساهمتها خلال السنوات المقبلة ، وتعد مساهمة مصر المقررة حاليا هي أعلى قيمة مساهمة يمكن أن تمنح لدولة غير مؤسسة للبنك، وتمثل نحو ٢,١ ٪ من القوة التصويتية للبنك.

وبداية من عام ٢٠٢٢، شملت محفظة بنك التنمية الجديد ٨٠ مشروعاً، بقيمة إجمالية وصلت إلى ٣٠ مليار دولار أمريكي، ولاتزال العضوية ببنك التنمية الجديد مقصورةً على دول تجمع البريكس، حيث اتبع البنك نهجاً بطيئاً في عملية توسيع عضويته بسبب الآراء المختلفة بين الدول الأعضاء حول كيفية إدارة عملية التوسع.

وأكد الدكتور مصطفى أبوزيد، مدير مركز مصر للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، أن انضمام مصر لبنك التنمية التابع لتجمع البريكس سيسهل عليها إمكانية الحصول على قروض مُيسرة بفائدة مُنخفضة ، مشيرا إلي أهمية هذا التجمع بالنظر إلي ما يضمه من دول ، وبينها الهند على سبيل المثال والتي يتوقع اقتصاديون وصولها إلى الترتيب الثالث عالمياً في الاقتصاد عام ٢٠٣٠؛ متخطية بذلك دولة ألمانيا.

ولفت مدير مركز مصر للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، أن الدولة المصرية تضع عدة سيناريوهات ممكنة ومحتملة ومرغوب في تحقيقها؛ وهو ما رأيناه خلال الفترة الماضية من تعزيز الشراكة مع كبرى اقتصاديات العالم ، وحضور المحافل الدولية المعنية بالشأن الاقتصادي؛ عبر فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية.

وأشار إلى أن مصر تسعى لزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ ما يُساهم في تراجع معدلات البطالة من خلال توفير فرص العمل، وزيادة الإنتاج .

شيماء مرسي

خبراء : انضمام مصر يؤكد علاقاتها الممتازة مع كل الأطراف ويسهل عليها إمكانية الحصول على قروض ميسرة بفائدة منخفضة

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

المركزي: تنفذ عمليات بـ١١٢,٧ مليار جنيه خلال عام عبر تطبيق إنستاباي

أعلـن البنك المركزي المصري، تسـجيل ٢,١٦ مليون عميل في تطبيق المدفوعات "إنستاباي" خلال العام الأول من إنشاؤه.
وذكر المركزي في بيان ، أن التطبيق سـجل ٢٠,٣ مليون عملية خلال العـام الأول بقيمة تصل إلـى ١١٢,٧ مليار جنيه. وأكد أن أوقـات تنفيـذ المعاملات مـن خلال التطبيق تـم ٧٠٪ منها بعد أوقات العمل الرسـمية والـ٣٠٪ منها خلال مواعيد العمل الرسـمية.. وعدل البنـك المركزي المصري، الحـدود القصوى للمعامـلات الماليـة التي تتم من خلال تطبيق شـبكة المدفوعات اللحظية "انسـتا باي" ليرتفع الحد الأقصى لقيمة المعاملة من ٥٠ الف جنيه إلى ٧٠ الف جنيه.

مصر تواصل اللجوء إلي «الدواء المر» للسيطرة علي معدلات التضخم ..و«البنك المركزي» يرفع أسعار الفائدة بنسبة ٢٪

سعر عائد الإيداع والإقراض يصل إلى ١٨,٢٥٪، ١٩,٢٥٪ و١٨,٧٥٪ على الترتيب ورفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٨,٧٥٪

رئيس اتحاد بنوك مصر: رفع معدل الفائدة لن يؤثر على زيادة أسعار الدولار

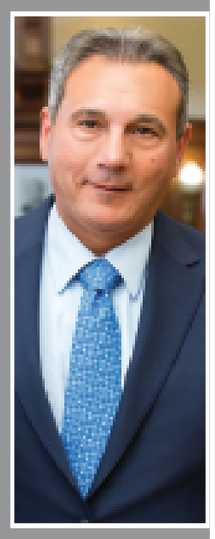

أكّد محمد الأتربي، رئيس اتحاد بنوك مصر، أهمية قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس، رفع سعر الفائدة بمعدل ٢٠٠ نقطة أساس ما يعادل ٢ بالمائة.
وأضاف محمد الأتربي، في تصريحات إعلامية، أنّ قرار المركزي كان متوقعا لوصول معدلات التضخم إلى ٤١ بالمائة، لافتا إلى أن رفع الفائدة من شأنه مواجهة ارتفاع معدل التضخم.
وتابع رئيس اتحاد بنوك مصر، أن الأولوية لدى البنك المركزي هي مواجهة التضخم، لافتا إلى أنّ القرارات الجديدة برفع سعر الفائدة ستؤدي إلى خفض معدلات التضخم وبالتالي انخفاض الأسعار.
وبيّن محمد الأتربي، أنّ رفع سعر الفائدة لن يؤثر على ارتفاع أسعار الدولار مقابل الجنيه المصري، لأنه يخفض من عملية تداول العملة الأجنبية خارج القطاع المصرفي، لافتا إلى من لديها موارد عملة أجنبية لكنها لا تدخل القنوات الرسمية نظرا لوجود سوق موازية.
وأوضح رئيس اتحاد بنوك مصر، أن قرارات رفع سعر الفائدة تأتي لمواجهة السوق السوداء، وضمان دخول العملات الأجنبية إلى القطاع المصرفي.

البنك الأهلي المصري ينفي إصدار أوعية ادخارية جديدة بعائد مرتفع ٢٥٪ أو ٣٠٪

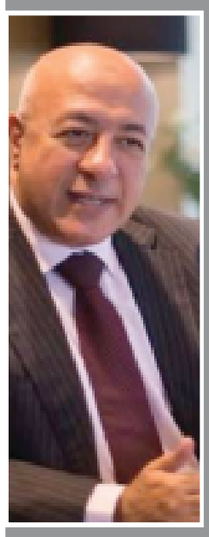

-يحيى أبو الفتوح: لا صحة لما يتردد بشأن إصدار شهادات ادخارية جديدة بعائد مرتفع مقابل التنازل عن العملة الأجنبية

أكد يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري أنه لا صحة لما تردد من أنباء عن إصدار البنك الأهلي المصري أو أية بنوك عاملة في مصر شهادة ادخارية جديدة بعائد مرتفع يصل إلى ٢٥٪ أو ٣٠٪، مقابل التنازل عن العملة الأجنبية.
وناشد نائب رئيس البنك الأهلي وسائل الإعلام بعدم الانسياق وراء الشائعات المغلوطة، مشددًا على ضرورة الرجوع إلى المصادر الرسمية للتأكد من صحة المعلومات، مشيرًا إلى أن مثل تلك الممارسات غير المهنية تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني.

تقرير لجنة السياسة النقدية: تقلبات كبيرة في الأوضاع المالية للاقتصاد الأمريكي والاتحاد الأوروبي ونتابع التطورات عن كثب

خبراء : معدلات التضخم المتوقعة في مصر لا تزال هي المحرك الأهم والرئيسي لأسعار الفائدة الرئيسية .. و قرار "المركزي" جاء استنادا إلى المعطيات الراهنة بارتفاع التضخم وبدء تحصيل شهادات الـ 18 % و حصيلتها 750 مليار جنيه

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركـزي المصري في اجتماعها يـوم الخميس الماضي رفع سـعري عائد الإيـداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس (٢٪) ليصل إلى ١٨,٢٥٪، ١٩,٢٥٪ و١٨,٧٥٪، على الترتيب ، كما تم رفع سـعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٨,٧٥٪ .

وذكـر بيان اللجنة أنه على الصعيد العالمي، انخفضت حدة توقعات أسـعار السـلع العالمية مقارنة بالتوقعات التي تم عرضها على لجنة السياسـة النقديـة في اجتماعها السـابق ، وعلـى الرغم من ذلك، اسـتمرت حالة عدم اليقين المرتبطة بتوقعات تلك الأسـعار ، وتتمثل أهمها في أفاق اختلالات سلاسـل التوريد العالمية وتوقعات النشاط الاقتصـادي العالمي، خاصة في ضوء العدول عن سياسـة الاغلاق المصاحبة لجائحة كورونا في الصين بالإضافة الى التطورات الأخيرة فـي القطـاع المالي في الاقتصـادات المتقدمة ، وقد انعكسـت تلك التطورات فـي تقلبات كبيرة في الأوضاع المالية للاقتصاد الأمريكي والاتحـاد الأوروبي، مما يؤكد ارتفاع مسـتويات عدم اليقين المتعلقة بالاقتصاد العالمي.

وعلى الصعيد المحلي، تباطأ معدل نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي بشكل طفيف ليسجل ٣,٩٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ مقارنة بمعـدل نمو بلغ ٤,٤٪ خلال الربـع الثالث من عام ٢٠٢٢. وبالتالي، سجل النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ معدل نمو بلغ ٤,٢٪.

وتشير البيانيات التفصيلية للربع الثالث من عام ٢٠٢٢ إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي جاء مدفوعا بتحسـن النشـاط الاقتصادي للقطـاع الخاص، وخاصة قطاعات السـياحة والزراعة وتجـارة الجملة والتجزئـة ، وبالإضافة إلى ذلك، اسـتمرت معظم المؤشرات الأولية في تسـجيل معدلات نمو موجبة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ . ومن المتوقع أن يتبع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتيـرة معتدلة خلال العام المالـي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بالعام المالي السابق على أن يعاود الارتفاع بعد ذلك.

وفيما يتعلق بسـوق العمل، سـجل معدل البطالة ٧,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، مقارنة بمعدل بلغ ٧,٤٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ ، وقد اسـتمر المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر في الارتفاع ليسـجل ٢٥,٨٪ و٣١,٩٪ في يناير وفبراير٢٠٢٣، على الترتيب. كما سـجل المعدل السنوي للتضخم الأساسـي ٣١,٢٪ في يناير ٢٠٢٣، ووصل إلى أعلى معدل تم تسـجيله تاريخيًا في فبراير ٢٠٢٣ ليسجل ٤٠,٣٪.

وتعكس تلك الارتفاعات العديد من العوامل، والتي تشـمل اختلالات سلاسـل الامـداد محليا، وتقلبات سـعر صرف الجنيـه المصري، بالإضافة إلى ضغوط من جانب الطلب، وهي ما تتضح فـي تطورات النشـاط الاقتصادي الحقيقـي مقارنـة بطاقتـه الإنتاجيـة القصوى والارتفاع في معدل نمو السـيولة المحلية. وبالإضافة إلـى ذلك، انعكس الأثر الموسـمي لشـهر رمضان على أسعار رحلات العمرة، وأسعار السلع الغذائية.

وأكـدت اللجنة أنها مسـتمرة في تقييم أثر تقييد أسـعار العائد الأساسـية والمتخذ بشكل استباقي استنادا إلى توافر البيانات. وقد أظهـرت التطورات الأخيرة للتضخم ارتفاعا واسـع النطاق في بنود الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، وهو ما يتطلب المزيد من التقييد النقـدي، ليس فقط لاحتـواء الضغوط التضخمية مـن جانب الطلب السـابق ذكرها، ولكن أيضا لتجنب الآثار الثانوية التي قد تنتج عن صدمات العرض، وذلك للسيطرة على التوقعات التضخمية للأسعار.

وذكرت أنها في ضوء ما سـبق، قررت لجنة السياسـة النقدية رفع أسعار العائد الأساسية بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس، وتؤكد مرة أخرى على أن مسـار أسعار العائد الأساسية يعتمد على معدلات التضخم المتوقعة وليس على معدلات التضخم السائدة.

وشددت اللجنة على ضرورة تقييد السياسة النقدية كشرط أساسي لتحقيق معدلات التضخم المسـتهدفة من قبل البنك المركزي المصري والبالغة ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسـط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤ و٥٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسـط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٦. وسـوف تتابع لجنة السياسـة النقدية عن كثب كافة التطـورات فـي تقلبات كبيرة في الأوضاع المالية للاقتصاد الأمريكي والاتحاد الأوروبي، ولـن تتوانى عن تعديل سياسـتها من أجل تحقيق هدف استقرار الأسعار.

وأكـد خبـراء أن معدلات التضخم في مصـر المتوقعة لا تزال هي المحرك الأهم والرئيسـي لأسـعار الفائدة الرئيسية، موضحين أنه طالما اسـتمرت معدلات التضخم في الارتفاع سـيواصل "المركزي" تحركه في رفع اسـعار الفائدة ، واعتبروا ان رفع "المركزي" لأسعار الفائدة إنما جاء اسـتنادا إلى "المعطيات" الراهنة بارتفاع التضخم، وبدء تحصيل شـهادات الـ ١٨ ٪ التي تـم إصدارها العام الماضي، وبلغت حصيلتها ٧٥٠ مليار جنيه.

وأشـاروا إلى أن هذا التضخم ناجم عن أكثر من سبب، على رأسها انخفـاض قيمة الجنيه أمام الدولار، وكذلك لجـوء المنتجين والتجار لزيادة الأسعار لزيادة تكاليف الإنتاج والاستيراد خلال العام الأخير بشـكل كبير ، معتبرين أن كبح جماح التضخم، هو ما اسـتند اليه "المركـزي" فـى قـراره وكذلـك محاولته لجذب السـيولة، فضلا عن مواصلة تشـديد السياسة النقدية لتحسين الاسـتقرار الاقتصادي علـى المدى الطويـل، بالنظر لقـراره في الاجتماع السـابق بتثبيت أسعار الفائدة.

وتوقع الخبـراء أن تواصل معدلات التضخم فـى مصر ارتفاعاتها مسـتقبلا، لتبلغ ذروتها عند ٣٥,٩٪ بحلول شهر يوليو المقبل، قبل أن تتراجع تدريجيا إلى ٣٠,٣٪ بحلول ديسمبر المقبل.

وقال رشـاد عبده، رئيس المنتدى المصري للدراسـات الاقتصادية، إن معدل التضخم الأساسـي في مصر فاق التوقعات بوصوله وفق بيانـات المركزي المصري إلى نحو ٤٠ في المئة في فبراير الماضي ، مشـيرا إلى أنه يرتبط ارتباطا طرديًا بسـعر الفائدة، فكلما ارتفعت نسـب التضخم، يجب رفع سعر الفائدة بنسـبة أكبر حتى لا تتآكل أموال المواطنين بانهيار القوة الشرائية للعملة.

ولفـت إلي أنه خلال العام الماضي قامـت الحكومة بتخفيض قيمة الجنيه ٣ مرات متتالية، مع رفع نسبة الفائدة ١٠ في المائة خلال العام الماضي فقط بقرارات من لجنة السياسات النقدية خلال أشهر مارس بنسـبة ١ في المائة، مايو بنسـبة ٢ في المائة، وفي أكتوبر/ بنسـبة ٢ في المائة، وفي ديسـمبر بنسـبة ٣ في المائة، ثم أخيرا ٢ في المائة نهاية مارس الجاري.

وأرجع رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية قرارات البنك المركزي المصري المتوالية برفع سـعر الفائدة لمواجهة نسب التضخم المرتفعة، حيث ترغب البنوك في سحب السيولة النقدية من الأسواق، ودفـع المواطنين نحو اسـتثمار فوائض أموالهم فـي البنوك بدلا من ضخها في الأسواق التي تعاني قلة البضائع والمنتجات بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن الحرب الروسية على أوكرانيا وأزمات سلاسل الإمداد ورفع أسعار السلع والبضائع عالميا.

وأشـار عبده إلى أن هذه الأمور بدأت تهدأ خلال الأشـهر القليلة الماضية، لكن الأسواق المحلية لا تستجيب بسبب ارتفاع قيمة العملات الأجنبية، وتحديدا الدولار عملة التداول الأجنبية الرئيسـية، مع عدم قدرة الحكومة على توفير السلع الرئيسية بالأسعار المنخفضة، وترك السوق للتجار دون ضوابط رقابية صارمة، بحسب بعض الخبراء.

و قـال عمـرو الألفي، والخبيـر الاقتصادي ورئيس قطـاع البحوث بإحدى بنوك الاسـتثمار، إن معدلات التضخم المتوقعة لا تزال هي المحرك الأهم لأسـعار الفائدة الرئيسـية، لكن، هل تنحصر معدلات التضخـم فيمـا بعد؟ ، وتابع الألفي:" في رأينـا، فقط عند انخفاض سـعر الصرف وهو ما لن يحـدث حتى تبدأ الطروحـات الحكومية بسـرعة وبقوة، لا زلنا نفضل أسهم البنوك كأهم المستفيدين من هذه السياسة التشددية .

فيما أكد الدكتور أحمد شـوقي - الخبيـر المصرفي - أن قرار لجنة السياسـة النقدية بالبنك المركزي المصري سـليم وجاء لمعالجة آثار التضخـم، والنزول بالأسـعار مـرة أخرى، موضحـا أن حالة عدم اليقين التي قادت لاستمرار الآثار السلبية الناجمة عن اندلاع الحرب الروسـية الأوكرانية، وكذلـك عدم اليقين المرتبط بتوقعات الأسـعار العالمية للسـلع الأساسـية، يعدا أبـرز العوامـل الخارجية المعززة للتضخم.

وأشار الخبير المصرفي إلى ضرورة الاعتماد على المنتج المحلي بدلا من الاسـتيراد من الخارج الذي يكلف الـدولار عملة صعبة في ظل ارتفاع الأسعار.

وتوقع الخبير المصرفي إصدار البنوك شـهادات جديدة خلال الفترة المقبلـة بقيمة لا تزيـد عن ٢٠٪ وذلك لاحتواء نسـب التضخم وعدم زيادتها.

واتفـق معـه في الـرأي الدكتـور محمد سـامح- أسـتاذ التمويل والاسـتثمار بأكاديمية السادات - أن البنك المركزي استخدم أدواته للسيطرة على التضخم والعودة إلى المستويات المقبولة، والتي ارتفعت نتيجة المؤثرات العالمية بداية من تأثير جائحة كورونا وتباطؤ سلاسل الإمداد ثم الحرب الروسية الأوكرانية.

وأشـار إلى أن الاسـتعدادات للمراجعة الأولـى لبرنامج الإصلاح الاقتصـادي المصـري مع صندوق النقد الدولي سـتبدأ الأسـبوع القادم، والتي تأتي في إطار برنامج مدته ٤٦ شـهرا يخضع لثماني مراجعات بعد موافقة الصندوق في ديسمبر الماضـي على قرض تسـهيل ممتد قيمته ثلاثة مليارات دولار.

ونوه أستاذ التمويل بأن من بين الالتزامات الرئيسية التـي تعهدت بها مصر للحصول علـى القرض، التحول الدائـم إلى نظام سـعر الصـرف المرن وإجـراء إصلاحات هيكلية، وفي الوقت ذاته وجود سـيولة نقدية ناتجة عن انتهاء فترة اسـتحقاق الشـهادة ١٨٪ وبالتالي كان لابد من رفع سعر الفائدة، متوقعا في الوقت نفسـه إصدار البنـوك لوعاء إدخاري لامتصاص السيولة وكبح جماح التضخم.

و أشـار سـامح غريب خبير التحليل الفني، إلـى أن عجز صافي أصول الجهاز المصرفي "تشـمل البنك المركزي" سجل مبلغ ٢١,٦ مليار دولار في يناير ٢٠٢٣ بالمقارنة بمسـتواها عند صافي خصوم ٢٠ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٢ .

وتابـع أنه باسـتبعاد أرقـام البنك المركزي تتسـع صافي خصوم القطـاع المصرفي من العملات الأجنبية إلـى ١٣ مليار دولار مقابل ١١,٧ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٢ ، موضحا أنه في ضوء زيادة الضغوط التضخمية وحاجة مصر للحفاظ على جاذبية الاسـتثمار ، مـن المتوقع أن يصل معدل العائد المطلوب من قبل المسـتثمرين على أذون الخزانـة المصرية أجل الـ ١٢ شـهر إلى ٢٥,١٨٪، وهو الذي يعكس ارتفاع مقايضة التخلف عن سداد الائتمان لمصر لمدة عام إلى ١٤١٩ مقارنة بمستواها عند ٦٧٠ في بداية فبراير.

بدورهـا توقعت هبـة منير خبيرة الأقتصاد ورئيـس قطاع البحوث بإحـدى بنوك الاسـتثمار، أن تواصل معـدلات التضخم في مصر الارتفاع، لتبلغ ذروتها عند ٣٥,٩٪ بحلول يوليو، بحسب تقديراتها، قبل أن تتراجع تدريجيا إلى ٣٠,٣٪ بحلول ديسمبر المقبل.

وقال الدكتور السيد خضر الخبير الاقتصادي، إن قرار البنك المركز المصـري رفع الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة على الإيداع والاقتراض يأتي لمواجهـة موجه ارتفـاع معدلات التضخم المدمر مـن قبل الفيدرالي الأمريكـي، مضيفا: أنه مع رفع الفائدة سـيكون هنـاك ارتفاع في سـعر صرف الدولار خلال الفترة المقبلة، ما سيكون له تداعيات على الأسعار.

وأضاف الخبير الاقتصادي أنه لابد من تغير سياسـات الاعتماد الدائم على السياسـة النقدية وضرورة تعميـق الصناعات المصرية وزيادة القدرة الإنتاجية والاسـتثمارات الحقيقية على أرض الواقع، كما سنشـهد حالة عـدم الانضباط في الأسـواق العالميـة، وكذلك اسـتمرار ارتفاع معـدل التضخم المخيف علـى أداء الاقتصاديات ومدى تأثير تلك الصدمات على الأوضاع الاقتصادية الداخلية وكذلك اسـتمرار ارتفاع معدلات الأسعار والتضخم والاتجاه خلال الفترة القادمة إلى استخدام سياسات ترشيد الإنفاق.

ولفـت خضـر إلـى أن ارتفاع الأسـعار سـيؤدي إلى تـآكل القوة الشـرائية، ما يعني أن السياسـة النقدية الانكماشـية لن يكون لها تأثير على تحسن أداء المؤشرات الاقتصادية، ومع ازدياد حدة موجة التضخم التي اجتاحت معظم دول العالم وتسببت في ارتفاع أسعار المواد الأساسية، خاصة أسعار الغذاء، لاسيما وأن بعض دول العالم دخلت في نفق صعب للغاية ما يعرف بالتضخم المتسـارع بشـكل كبيـر، الـذي عادة ما تزيد فيه نسـبة التضخم عن نسـبة التضخم المعقولة والمقبولة اقتصاديا، حيث ارتفاع معدلات التضخم إلى تفاقم مشكلة النقص في الغذاء العالمي والارتباك في سلاسل الإمداد، الذي عادة ما يصاحبه ارتفاع في أسـعار السـلع والخدمات، وبالأخص السلع الاستراتيجية

وشدد الخبير الاقتصادي على ضرورة تشديد الرقابة الصارمة على الأسواق الداخلية حتى لا تخرج الأمور خارج السيطرة الرقابية.

توقعات وشهادات

ولفتت مصادر بسـوق المال المصري إلي أن قرارات البنك المركزي المصري، برفع أسـعار الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس، ستؤثر على سـعر الجنيه المصري أمام الدولار الامريكي، مؤكدين على أن تأثير ذلـك لـن تظهر نتائجه إلا مع بدء تعاملات اليـوم الاحد ، حيث تبدأ البنوك عملها بشـكل رسـمي، وكذلك بدء تعاملات بورصة الأوراق المالية، حيث كان من الصعب التوقع بما يحدث فى أسـعار الدولار فى اليومين الماضي ، مشـيرين إلي أن تعاملات الأسبوع الحالي ، وتحديدا اليوم الأحد ستكون هي المؤشر الحقيقي لتحركات الدولار أمام الجنيه مستقبلا .

وقالت المصادر إن ارتفاع سـعر الفائـدة لا يؤثر على البورصة، حيـث أن قرار البنـك المركزي المصري كان متوقـع منذ فترة وبهذه النسـبة، ولكن الذى يؤثر على البورصة بشـكل سـلبى إذا تم طرح شـهادات جديده بعائد أعلى من ٢٥ ٪، مشيرين إلى أن هذه من أهم العوامل التى تؤثر بشكل سلبى على البورصة، و أن الارتفاعات التي تشهدها البورصة جاءت للتحوط ضد التضخم وارتفاع الدولار .

وقـال الدكتور رمزي الجرم الخبيـر المصرفي إنه كانت هناك حالة ترقب في الشـارع المصري بشأن أسـعار الفائدة واحتمالية رفعها وكانت التوقعات تشير إلى رفعها فى حدود ٢٪ وهو ما حدث بالفعل وأشـار إلى أن هناك كثير مـن البنوك مثل البنـك التجاري الدولي والاسـكندرية والعربي الأفريقي لديها بالفعل شـهادات بعائد أعلى من ١٨٪ .

وتوقع أن يتم طرح شهادات بعائد ٢٠٪ وهذا طبيعي بعد رفع الفائدة ٢٪ وذلك لسـحب الكتلة النقدية الزائدة بالأسـواق ، متوقعا أن يتم طرح هذه الشـهادات في البنوك الحكومية مثـل بنك مصر والأهلي والقاهرة.

كذلـك توقع الدكتور أحمد شـوقي الخبير المصرفـي أن يتم طرح شهادات بعائد في حدود ٢١٪ وذلك بداية من اليوم الأحد ، وأضاف أن رفـع الفائدة كان من الامور المطلوبة في الفترة الحالية خاصه بعـد ارتفاع معـدلات التضخم وذلـك لحدوث توازن بـين معدلات التضخم وأسـعار الفائـدة، مؤكدا أن طرح شـهادات بعائد مرتفع يساهم في سحب الكتلة النقدية الزائدة بالأسواق .

اتصالات من e& وبنك مصر و«أمازون» يتعاونون لتوفير الخدمات الرقمية في مصر

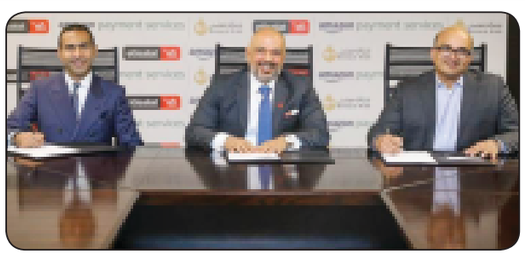

أعلنت أمازون لخدمات الدفع الإلكتروني عن تعيينها الشـريك الرسـمي لتقديم خدمات الدفـع والحلول التكنولوجية لشـركة اتصـالات مصر من e& ، في إطار شـراكة جمعت الطرفين مع بنـك مصر، البنك القابل لعمليات الدفع عبر بوابة المدفوعات الالكترونية الخاصـة به، وبموجب هـذا التعاون، تتيـح أمازون لخدمات الدفـع الإلكتروني الفرصة لعملاء اتصالات مصـر مـن e& تسـديد مدفوعاتهم التي تشـمل الفواتير والاشـتراكات وعمليات شـراء الأجهزة من خـلال تجربة دفع آمنة وسلسـة علـى منصة الدفع الرقمي التابعة للشـركة، كما تتيح الشـراكة لعملاء اتصالات مصر من e& خطط تقسـيط مرنة، بفضل تعاون أمازون لخدمات الدفع الإلكتروني مع ١٠ بنوك في مصر من بينهم بنك مصر.

وحضر فعاليـة توقيع الاتفاقية فـي القاهرة ممثلون عن شـركة اتصالات وعددا من الشخصيات البارزة، مـن بينهم حـازم متولـي الرئيس التنفيذي لشـركة اتصـالات مصر مـن e& ، وعاكـف المغربي نائب رئيس بنـك مصر، وبيتر جورج، المديـر الإداري في أمازون لخدمات الدفع الإلكتروني في منطقة الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعمر الصاحي، المدير العام في أمازون مصر.

وتعليقـا على الشـراكة ، قال حـازم متولي، الرئيس التنفيذي لشـركة اتصالات مصر من e&: "سعداء بالتعـاون مـع بنك مصـر وأمازون لخدمـات الدفع الإلكترونـي، ونهدف مـن خلال هذا التعـاون تقديم خدمـات الدفـع الإلكتروني عبر جميـع القنوات مثل تطبيقـات الهاتـف المحمـول ومواقـع الإنترنت بكل سهولة وأمان، وتأتي هذه الشراكة في إطار خطوات اتصالات مصر من e& للتحول إلى شركة تكنولوجيا متكاملة، وذلك بهدف تلبية احتياجات العملاء ومواكبة أحـدث التقنيات والتغيرات، لافتا إلى أن هذه الخطوة تؤكـد النجاحـات التـي حققتها شـركة اتصالات مصـر عن طريق إبـرام عدد من الشـراكات، باتباع اسـتراتيجية ممنهجة لتقديم عـدد كبير من مختلف الخدمات والمنتجات.

و صرح عاكف المغربي نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر قائلا: "إننا سعداء بالتعاون مع شركات متميزة مثل اتصالات مصر من e& وأمازون لخدمات الدفع الالكتروني، ويأتي ذلك في إطار اسـتراتيجيتنا نحو قيادة مسـتقبل المدفوعات الرقمية، ويسعى بنك مصر جاهـدا لتوطـين الخدمات التكنولوجيـة المتطورة في مختلف تعاملاته بما يضمـن مواكبة التطور العالمي؛ حيث أن الخدمات التكنولوجية ضرورة لاسـتمرارية ريادتنـا للسـوق المصرفي المصري، كمـا أن إدخال عناصر التحـول الرقمي في منظومة العمل المصرفي سيسـاهم بصورة أكبر في تحسـين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، والاسـتفادة من المسارات الجديدة الواعـدة للتنميـة الاقتصادية والماليـة؛ بهدف تدعيم النمو وتمكين شـرائح مجتمعية أكثـر من الحصول علـى الحلول المالية الملائمة لها دعما و تعزيزا لجهود الشمول المالي.

مـن جانبه قال بيتر جورج، المدير الإداري في أمازون لخدمات الدفع الإلكتروني: "نعمل باستمرار لتسهيل معاملات رقمية سلسـة وآمنة للعملاء، لذا يسـعدنا التعـاون مع اتصـالات مصر من e& في سـعيها لتوفير حلول الدفع الإلكتروني لعملائها والشـركات، حيث يتيح لنا هذا التعاون الجمع بين خبرة اتصالات من e& مصر وبنك مصر الاسـتثنائية في السـوق المصري وخبرة أمازون العالمية لتوفير تجربة دفع آمنة وسلسة لعملاء اتصالات في مصر".

وقد صرح عمر الصاحـي، مدير عام أمازون مصر، ان الحكومـة المصرية قد وضعـت على قمة أولوياتها دعم خطط التحول الرقمي والابتكار، تماشيًا مع رؤية الدولة ٢٠٣٠ واستراتيجيتها تجاه الاقتصاد الرقمي، وأضـاف الصاحـي، "تعاوننا مع اتصـالات مصر مـن e& وبنك مصر هي خطـوة جديدة في الطريق الصحيـح لدعـم أجندة التحـول الرقمـي للحكومة المصريـة، والعمـل معًا لتمكـين المزيد مـن العملاء للإسـتفادة من منظومة مدفوعات رقمية سـهلة وآمنة ومرنة، نحو مستقبل يدعم الدفع الغير نقدي لمصر".

وتُعد الشراكة دليلاً آخر على المكانة الرائدة التي تتمتع بها أمازون لخدمـات الدفع الإلكتروني في مصـر، إذ لطالما حرصت على إقامة الشـراكات وإطلاق المبادرات لتعزيز التوجه نحو اعتماد الدفع الرقمـي، وبما يتماشـى مع الجهـود الحكومية، ويمثل التعاون مع شـركة فاليو (valU)، إحدى المنصـات الرائـدة في مصر في مجـال خدمات "اشـتر الآن وادفـع لاحقًا"، إحدى الشـراكات الاسـتراتيجية التي تتيح لأمازون لخدمات الدفع الإلكتروني إمكانية تمويل مشـتريات العملاء في مصـر من خلال خطة تقسـيط قائمـة على مبدأ "اشتر الآن وادفع لاحقًا".

هـذا ويحرص بنك مصر دائمـا على الدخول في الشـراكات والمبـادرات التـي من شـأنها تقديم الخدمـات المحفزة على اسـتخدام خيارات الدفع الالكترونـي المختلفـة، والتي يوفرهـا بنك مصر لعملائه لتلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع، حيث أن تغيير ثقافة الكاش والتحول الي المجتمع اللانقدي يتطلب تضافر جهود مختلف الشـركاء وتوفير المحفزات التي تضمن تفضيل المستخدمين الدخول في منظومة الدفع الإلكتروني، كما يسعي بنـك مصر جاهـدا لاسـتخدام كافة الوسـائل التكنولوجيـة ضمن خطة دعم التحول الرقمي في مصر ودعما لجهود الشمول المالي.

منى ذو الفقار: التمويل متناهي الصغر يختتم عام ٢٠٢٢ بأرصدة تخطت ٦٤,٩ مليار جنيه و٤,٧ مليون عميل

قالـت منـى ذوالفقار، رئيـس الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغـر، إن كيانـات التمويـل متناهي الصغر تسـعى جاهدة لتطبيق الاسـتراتيجية الوطنية وتحقيـق رؤية مصـر ٢٠٣٠ والخاصة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المسـتدامة: البعـد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

وتمكنـت هذه الكيانـات حسـب ذو الفقار من الوصول للفئـات الأكثراحتياجًا بإتاحة التمويل لتنميـة مشـروعاتهم مـن خلال شـبكة فروع ومكاتب تجاوزعددها ٢٧١١ فرعا، بخلاف فروع البنوك، في كافة أنحاء وربوع مصر.

أضافت ذوالفقار فى بيان أن قاعدة مسـتفيدي التمويل متناهي الصغرسجلت ٤,٧ مليون عميل بمعـدل نمو يزيد عـن ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، كما نمـت أرصدة التمويل بواقع ٧,٩٪ عن عام ٢٠٢١ لتتخطـى ٦٤,٩ مليارجنيـه بنهاية عام ٢٠٢٢.

أشـارت إلـى أن الجمعيات الأهلية وشـركات التمويل العاملـة في قطاع تمويل المشـروعات متناهيـة الصغر من أعضاء الاتحاد تخدم ٣,٩ مليون عميل بقيمة إجماليـة ٣٨,٧ مليار جنيه، بينما ضخ الجهازالمصرفي تمويلات مباشـرة- حتـى ٢٠٠ ألف جنيه- بنحـو ٢٦,٢ مليارجنيه لعدد ٧٥٩ ألف عميل بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

اوضحـت رئيس الاتحاد، أن عـدد عملاء منتج التمويـل الأصغر (نانـو) سـجل ١٣,٦ ألف مسـتفيد مقابل ٨,٣ ألف مسـتفيد بنهاية عام ٢٠٢١، كما ارتفعت أرصـدة التمويل الخاصة بالمنتـج إلى ١٠,٠٩ مليـون جنيه بدلاً من ٢,٥ مليـون جنيه فـي نهاية عام ٢٠٢١. وسـجلت أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بالقطاع ١,٨ مليارجنيـه لخدمة أكثر من ألفي عميل بنهاية عام ٢٠٢٢.

أشـادت بالنجـاح الذي حققه القطـاع وقدرته علـى مواجهة الأزمـات المتتالية ومنها جائحة كوفيـد-١٩ والأزمة الأوكرانية وما صاحبها من ارتفاع معدل التضخم، وتوقعت مواصلة سعى القطاع للوصول لكل مواطن يحتاج الخدمة في كافـة ربوع مصربهدف مكافحـة الفقروتحقيق التنمية الاجتماعية بمفهومها الشـامل، بجانب سـد فجوة احتياجات السـوق مـن المنتجات المبتكرة.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

المؤسسة الدولية الإسلامية توقع اتفاقيتين بقيمة ٧٢٥ ألف دولار لدعم المرأة المصرية

وقعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالنيابة عن برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس ٢,٠) اتفاقيتين شراكة مع مصر وفلسطين بقيمة ٧٢٥ ألف دولار.

وقعت المؤسسة الاتفاقية الأولى مع الجهة المنفذة للمرحلة الثانية من مشروع المرأة فى التجارة الدولية She Trades Egypt بقيمة ٥٠٠ ألف دولار أمريكي، والتي ستركز على دعم مهارات التصدير لـ ١٠٠ مؤسسة مملوكة من سيدات الأعمال المصريات في قطاعي الحرف اليدوية والاغذية الزراعية وربطها بالأسواق الخارجية، وفقًا لبيات صادر عن المؤسسة.. كما وقعت المؤسسة اتفاقية مع اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، لتنفيذ مشروع النهوض بتجارة قطاع الصناعات الحرفية "التقليدية" فى دولة فلسطين بقيمة ٢٢٥ ألف دولار، بهدف الحفاظ على الصناعات التقليدية.

على الأسر الأكثر احتياجًا..

البنك الزراعي يواصل مسيرة قوافل الخير لتوزيع المساهمات الغذائية في ٧ محافظات

استمرارًا لجهود البنك الزراعي المصري في توزيع المساهمات الغذائية على الأسر الأكثر احتياجا، ضمن مبادرة قوافل الخير التي أطلقها البنك بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير في كافة محافظات الجمهورية، لتوزيع كراتين رمضان على الفئات الأولى بالرعاية والأكثر استحقاقا لتوفير احتياجاتهم الأساسية من السلع والمواد الغذائية، وتخفيف العبء عنهم بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

واصلت قافلة الخير مسيرتها لتجوب ٧ محافظات من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب لتصل إلى القرى والتجمعات البدوية في محافظتي شمال سيناء ومطروح و من شمال مصر إلى جنوبها في محافظات الصعيد والدلتا خلال شهر رمضان المبارك لادخال البهجة على آلاف الأسر في كل ربوع الجمهورية.

يأتي ذلك في إطار المسئولية المجتمعية للبنك الزراعي المصري للمساهمة في دعم الأسر الأكثر إحتياجاً والأولى بالرعاية في كافة محافظات الجمهورية، ومساندة جهود الدولة لتوفير الحماية الاجتماعية الإجتماعية لتلك الفئات ومساعدتهم على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة ومتطلبات الحياة.

وكانت البداية في محافظة القليوبية استقبل اللواء عبد الحميد الهجان، محافظ القليوبية بمكتبه بديوان عام المحافظة سامي عبد الصادق نائب رئيس البنك الزراعي المصري، والنائبة سولاف درويش عضو مجلس النواب، ووكيل لجنة القوى العاملة بمجلس النواب وعصام محمد الجزار رئيس قطاع القليوبية بالبنك وجرى خلال اللقاء تسليم مساهمات البنك الزراعي المصري لدعم الاسر الأكثر احتياجا في القليوبية لتوفير احتياجاتهم من المواد الغذائية من خلال قسائم مواد غذائية يستخدمها المستحقون في شراء احتياجاتهم من المجمعات الاستهلاكية.

ومن القليوبية إلى الدقهلية حيث استقبل الدكتور أيمن مختار محافظ الدقهلية وفد البنك الزراعي المصري وجرى خلال اللقاء تسليم مساهمات البنك الزراعي المصري بتوزيعها علي الأسر الأولي بالرعاية والأكثر احتياجا من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية بمراكز ومدن المحافظة.

وفي محافظة الشرقية استقبل الدكتور ممدوح غراب محافظ الشرقية وفد البنك الزراعي برئاسة سامي عبد الصادق نائب رئيس مجلس الإدارة وجرى خلال اللقاء تقديم مساهمات البنك للأسر الظاولى بالرعاية في المحافظة حيث اثنى المحافظ على مبادرة البنك الزراعي المصري والتي تأتي تماشيا مع المبادرات الإنسانية النبيلة التي تطلقها الدولة في كافة المجالات والقطاعات للوصول للأسر الأكثر احتياجا بمختلف القرى والمراكز والمدن وتقديم كافة اوجه الرعاية والمساندة لهم.

وخلال اللقاءات أكد سامي عبد الصادق نائب رئيس مجلس الإدارة على أن البنك يعمل على دعم الأسر الأكثر احتياجًا في كافة محافظات الجمهورية بالعديد من البرامج الاجتماعية، مثل تيسير زواج الفتيات وتوزيع السلع الرمضانية وغيرها من البرامج الاجتماعية الأخرى لتوفير حياة كريمة لجميع المواطنين.

وأوضح، أن البنك الزراعي المصري يستهدف من خلال قوافل الخير مد قاعدة الحماية الاجتماعية والوصول لأكبر عدد ممكن من الأسر الأكثر احتياجا بالمناطق المحرومة والنائية في كافة أنحاء الجمهورية سواء بتوزيع كراتين رمضان أو قسائم شراء مواد غذائية صادرة من مؤسسة مصر الخير بالتعاون مع وزارة التموين تسلم للمستحقين ليقوموا بصرف المواد الغذائية وفقا لاحتياجاتهم من أي مجمع استهلاكي يتبع الشركة القابضة للمواد الغذائية.

ومن أقصى جنوب مصر وتحديدًا من مدينة أسوان، انطلقت قوافل الخير لتجوب كافة قرى المحافظة خاصة في قرى حياة كريمة في مراكز "أسوان وإدفو وكوم أمبو ونصر النوبة "لتصل لآلاف الأسر الأكثر احتياجا لتوفير احتياجاتهم من المواد التموينية والسلع الغذائية الضرورية، وذلك بحضور سامي عبد الصادق نائب رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري محمد شعبان الرئيس التنفيذي للمجموعة القانونية وممثلي المحافظة وعدد من القيادات التنفيذية والشعبية بمحافظة أسوان.

توزيع كراتين رمضان وقسائم المواد التموينية على التجمعات البدوية في شمال سيناء ومطروح وعلى المستحقين في قرى الدلتا والصعيد

ومن أسوان إلى الأقصر حيث تابع البنك الزراعي المصري توزيع كراتين رمضان من السلع الغذائية والمواد التموينية لتوفير احتياجات محدودي الدخل والأسر الأكثر احتياجًا في كافة قرى المحافظة بحضور محمد شعبان الرئيس التنفيذي للمجموعة القانونية وعدد من القيادات التنفيذية والشعبية بمحافظة الاقصر.

ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال وتحديداً من مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء انطلقت قافلة الخير من البنك الزراعي المصري لتصل للقرى والتجمعات البدوية في كافة أنحاء المحافظة للتيسير على الأسر الاكثر احتياجا في الحصول على احتياجاتهم من السلع الغذائية في أماكن اقامتهم بالتنسيق والتعاون مع الجهات التنفيذية بالمحافظة وبتعليمات من اللواء محمد عبد الفضيل شوشة محافظ شمال سيناء وذلك بحضور شريف الغزناوي رئيس منطقة القناة وسيناء بالبنك الزراعي المصري وعدد من القيادات التنفيذية والشعبية بالمحافظة.

ومن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب في محافظة مطروح حيث انطلقت قافلة الخير من مدينة مرسى مطروح ومنها إلى عدد من قرى سيوة والنجيلة ومركز الحمام وغيرها وذلك بحضور أسامة المصري رئيس قطاع الاسكندرية بالبنك الزراعي المصري.

وحرص ممثلي البنك الزراعي المصري على التأكيد على رسالة البنك من وراء تلك القوافل وهي دعم الأسر الأكثر احتياجا ومساندة جهود الدولة في تلبية متطلبات الفئات الأولى بالرعاية خلال شهر رمضان المبارك فضلا عن الدور التنموي للبنك في توفير التمويل اللازم للمشروعات متناهية الصغر لاهالي سيناء خاصة المراة السيناوية لتمكينها اقتصاديا وتحسين مستوى معيشة الأسر وتوفير فرص العمل.

الهجمات السيبرانية .. خطر يهدد استقرار الأنظمة المالية

تقرير لـ«مركز المعلومات الوزراء»: عدد الهجمات الإلكترونية على المؤسسات المالية حول العالم يتزايد بأربعة أضعاف على أساس سنوي و متوسط تكلفة الهجمات على القطاع المالي بلغ ٥,٧٢ ملايين دولار

مع تزايد وتيرة التحول الرقمي في الخدمات المصرفية خلال الفترة الماضية، انتشرت «الهجمات السيبرانية» بشكل كبير في الأنظمة المالية؛ لتشكل خطرا عليها ، حيث أدت إلى ارتفاع تأثيرها على تحقيق الاستقرار، و أصبح يُنظر إلى تلك الهجمات على أنها من أهم المخاطر التي تهدد العالم خلال العامين المقبلين، فوفقًا للتقرير الصادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي» بعنوان «المخاطر العالمية في ٢٠٢٣»، جاءت مخاطر الأمن السيبراني في المرتبة الثامنة بين المخاطر التي تهدد العالم، كما جاءت في المرتبة الرابعة من المخاطر التي تهدد بيئة الأعمال.

في هذا الإطار ، أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء تحليلاً جديدًا، تناول خلاله مخاطر الهجمات السيبرانية وخطورتها على استقرار الأنظمة المالية، مشيرا إلى أنه وفقًا لدراسة أجرتها «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي في عام ٢٠٢٠»، فإن عدد الهجمات الإلكترونية على المؤسسات المالية يتزايد بأربعة أضعاف على أساس سنوي، كذلك بلغ متوسط تكلفة الهجمات على القطاع المالي ٥,٧٢ ملايين دولار في عام ٢٠٢١، وذلك وفقًا لبيانات شركة (International Business Machines Corporation (IBM ومؤسسة (Ponemon)، مما يوضح أن تأمين البيانات أصبح يشكل تحديًا كبيرًا أمام القطاع المالي، وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم المؤسسات المالية لم تتخذ خطوات لتعزيز مهارات الأمن السيبراني لديها.

وأشار مركز المعلومات في التحليل إلى فجوة مهارات الأمن السيبراني في النظام المالي، فعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالمخاطر السيبرانية في الآونة الأخيرة، فإنه لا يزال هناك العديد من الدول التي لم تقم بعد باتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي هذه الهجمات، فوفقًا للبيانات الصادرة عن مسح أجراه «صندوق النقد الدولي» على ٥١ دولة خلال عام ٢٠٢٣، فإن معظم المسؤولين الماليين في الدول النامية لم يستأنفوا إصدار لوائح للأمن السيبراني أو يتخذوا خطوات لإنفاذ تلك اللوائح. كما أن ٥٦٪ من البنوك المركزية أو السلطات الرقابية على مستوى العالم ليس لديها استراتيجية إلكترونية وطنية للقطاع المالي، وحوالي ٤٢٪ يفتقرون إلى نظام مخصص للأمن السيبراني أو إدارة مخاطر التكنولوجيا، وحوالي ٦٨٪ يفتقرون إلى وحدة مخاطر متخصصة، وما يقرب من ٦٤٪ لم يقوموا بإجراء اختبارات للأمن السيبراني لديهم أو تقديم الإرشادات لتعزيزه، وحوالي ٥٤٪ يفتقرون إلى نظام مخصص للإبلاغ عن الحوادث السيبرانية، و٤٨٪ ليس لديهم لوائح للجرائم الإلكترونية.

ارتفاع الهجمات

وفي هذا السياق، ونتيجة لقلة مهارات الأمن السيبراني داخل المؤسسات، ارتفعت الهجمات السيبرانية على المؤسسات بشكل ضخم، فوفقًا لاستطلاع أجرته مؤسسة (Deloitte)، خلال عام ٢٠٢٢، أفاد بأن ٣٤,٥٪ من المديرين التنفيذيين الذين شملهم الاستطلاع بأن البيانات المحاسبية والمالية لمؤسساتهم كانت مستهدفة من قبل المهاجمين، كما شهد ٢٢٪ من هذه المجموعة اختراقًا إلكترونيًا واحدًا على الأقل، و١٢,٥٪ تعرضوا لأكثر من اختراق إلكتروني. بالإضافة إلى ذلك يتوقع حوالي ٤٨,٨٪ من الرؤساء التنفيذيين وغيرهم من المديرين التنفيذيين زيادة عدد وحجم الهجمات السيبرانية التي تستهدف البيانات المحاسبية والمالية لمؤسساتهم خلال هذا العام، بينما توقع ٢٠,٣٪ فقط أن نظم المحاسبة والتمويل في مؤسساتهم تعمل بشكل جيد ومتسق مع أقرانهم في مجال الأمن السيبراني.

قلق في القطاع المالي

وأوضح مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في تحليله أن الأمن السيبراني دائمًا ما يمثل مصدر قلق للقطاع المالي، حيث تشكل محاولات التطفل على أنظمة تكنولوجيا المعلومات للبنوك أو المؤسسات المالية الأخرى خطر الكسب غير المشروع والتجسس والتحديات الجيوسياسية والإرهاب، فمن الممكن أن تشن جهات فاعلة منفردة هجمات لسرقة الأموال من حسابات بنكية فردية. وكذلك يمكن للدول المتنافسة والمعارضين الأيديولوجيين أن يهدفوا إلى الحصول على بيانات سرية، والتسبب في اضطرابات في النظم المالية وإثارة الذعر بين المواطنين.

وخلال حقبة ما بعد كورونا ، أصبحت عمليات التحول الرقمي تتسارع في الصناعات وتتطور بشكل ملحوظ وتفتح إمكانيات جديدة، ومن ناحية أخرى فهي تتسبب أيضًا في مخاطر جديدة، حيث إن التطور الكبير للتكنولوجيا يعني النمو الهائل لعوامل الخطر ونقاط الضعف داخل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وقد استعرض تحليل مركز المعلومات أكبر تهديدات الأمن السيبراني في القطاع المالي التي هددت القطاع المالي واستقراره خلال عام ٢٠٢٢، والتي شملت الهجمات التي ترعاها الدولة (State-Sponsored Attacks)، وبرامج الفدية (Ransomware)، والبيانات غير المشفرة (Unencrypted Data)، وأوجه الضعف في برامج الجهات الخارجية (Third-Party Software Vulnerabilities): إن قلة الاستثمارات في برامج الحماية، والاعتماد على شركاء متعددين في سلسلة التوريد يزيد من عدم استقرار أنظمة تكنولوجيا المعلومات، فكل جزء من برامج الجهات الخارجية المدمجة في بيئة المؤسسة يجلب إليها نقاط ضعف يمكن استغلالها؛ مما يؤدي إلى سرقة البيانات الحساسة أو تلفها أو حذفها، والهندسة الاجتماعية (Social Engineering)، والتهديدات الداخلية (Insider Threats).

توصيات

وقدم المركز في التحليل مجموعة من التوصيات لتعزيز الأمن السيبراني لدى المؤسسات المالية، مشيرا إلى أن التطور السريع في التكنولوجيا يساهم في زيادة حجم العقبات أمام المؤسسات المالية، حيث يكشف عن نقاط ضعف أكبر، وأدوات أرخص وأسهل للمهاجمين، وفي حين أصبحت بعض الشركات المالية والهيئات التنظيمية أكثر وعيًا واستعدادًا للهجمات، فإن الثغرات الإلكترونية لا تزال كبيرة وما زالت تمثل تحديًا أمام المؤسسات، لذا يجب على المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية الاستعداد لهذه التهديدات، وإعطاء الأولوية لتطوير استراتيجية الأمن السيبراني لدى البنوك المركزية والهيئات التنظيمية والشركات المالية، حيث تعد قضية المخاطر السيبرانية متعددة الأبعاد وتتطلب أمنا داخل السلطات ورقابة قوية من خلال التنظيم والإشراف والعمل الجماعي داخل السوق، بالإضافة إلى بذل الجهود لبناء القدرات والخبرات.

وكذلك يجب تحويل تركيز المسؤولين الماليين والشركات من التخطيط التقليدي لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، إلى تقديم طرق مرنة وخدمات مبتكرة في حالة تعطيل الهجمات للعمليات في المؤسسات، تتطلب هذه المرونة المشاركة من كبار قادة الشركات والمنظمين الماليين وأعضاء مجالس إدارتهم، ويجب على المشرفين أن يطلبوا من المنظمين النظر في مثل هذه السيناريوهات السلبية واختبار خطط الطوارئ الخاصة.

كما يتعين على الشركات المالية أن تعمل على تعزيز «النظافة» السيبرانية، والأنظمة الآمنة: فقد أصبحت الهجمات اليوم متطورة بشكل متزايد وتعتمد على الهندسة الاجتماعية لجعل الضحية تقدم معلومات حساسة، كما أن معظم الهجمات الناجحة هي نتيجة للهفوات الروتينية، مثل الفشل في نشر تحديثات التصحيح أو إجراء تكوينات الأمان الصحيحة. وفي هذا السياق، فإن الممارسات المعتادة لضمان المعالجة الآمنة للبيانات وتأمين الشبكات هامة وتحدث فرقًا كبيرًا في الشركات.

ويجب على المجتمع الدولي الإبلاغ عن الحوادث السيبرانية والمشاركة الفعالة للمعلومات، وذلك لتعزيز قدرة السلطات في جميع أنحاء العالم على إدارة الحوادث بفعالية، حيث يعد نموذج الإبلاغ عن الحوادث ومشاركة المعرفة الذي يتم العمل عليه من قبل مجلس الاستقرار المالي The Financial Stability Board خطوة هامة لتعزيز الأمن السيبراني.

كما يجب وضع قضية تعزيز الأمن السيبراني على رأس الأعمال التنفيذية في البنوك، حيث ينبغي أن تخصص البنوك الموارد والاستثمارات اللازمة لتعزيز دفاعات الأمن السيبراني الخاصة بها، متمثلة في حماية تطبيقات الويب والهاتف المحمول، وتحديد مواطن التعرض للمخاطر، ومراجعة الدفاعات السيبرانية الحالية.

روسيا في المقدمة

كانت تقارير إعلامية دولية رصدت احتلال روسيا خلال عام ٢٠٢٢ المكانة الرابعة في قائمة البلدان التي تتعرض لهجمات سيبرانية تستهدف شركات خاصة ومؤسسات حكومية، وذكرت أن الهجمات السيبرانية التي استهدفت روسيا شغلت نسبة ٨,٤ من إجمالي الهجمات ضد بلدان العالم كله.

وسجل الخبراء لأول مرة تلك المعدلات العالية بشأن روسيا، وأشاروا إلى أن الصين والهند تعرضتا لعدد أكبر من الهجمات، لكنهما تعتبران تقليديا من أكثر الدول تعرضا للهجمات سيبرانية.

ووفقا للبيانات التي أوردتها شركة "مختبر كاسبرسكي" فإن عدد الهجمات ارتفع العام الماضي بنسبة ٦٠-٧٠٪، مقارنة بعام ٢٠٢١.

ويعود الجزء الأكبر (٢٨٪) من الهجمات إلى القطاع المالي، ثم يأتي قطاع الاتصالات (١٨٪) وبعده قطاع الدولة (١٤٪) وبعده قطاع البيع بالتجزئة (١٢٪) .

وهناك عدد كبير من الهجمات استهدفت القطاع الترفيهي وقطاع التأمين (٧٪) ووسائل الإعلام (٥٪، وعلاوة على ذلك استهدفت الهجمات السيبرانية عام ٢٠٢٢ قطاع التعليم و قطاع المواصلات اللوجيستية.

وبحسب الدكتور أحمد حنفي، خبير أمن المعلومات، فإن الهجمات السيبرانية متنوعة منها ما يهدد المستخدم النهائي وأخرى تهدد المؤسسات، ومن أمثلة الهجمات التي تهدد المستخدم، هجمات التصيد، وهي مشهورة خاصة على وسائل التواصل وتطبيقاتها مثل الواتساب وماسنجر وخلافهما، ومن خلالها يتم إرسال بعض الروابط المشبوهة فور الضغط عليها يتم سرقة البيانات الخاصة بالمستخدم النهائي.

وأضاف خبير أمن المعلومات، أن هناك نوع آخر من التحايلات مثل التحايل علي أجهزة الصراف الآلي، وهذه الحيلة واجهتها بعض البنوك خلال السنوات السابقة، وهي عبارة عن تركيب أجهزة طارئة لبيانات كروت العملاء على أجهزة الصراف الآلي، ومثلت خطورة شديدة على حسابات بعض العملاء في بعض البنوك على مستوى العالم.

وأوضح خبير أمن المعلومات، أن هناك نوع مميز مثل الاحتيال عن طريق الإنترنت، ومن خلالها يقوم المتحايل بإنشاء بعض المواقع الوهمية المشابهة للمواقع الحقيقية، وعن طريقها يقوم بنشر عروض لجذب العملاء لسرقة مدفوعاتهم وبيانات حساباتهم البنكية.

ولفت خبير أمن المعلومات، إلى أن أشرس نوع من الهجمات الإلكترونية هو برامج الفدية، ويقوم المهاجم باستهداف بيانات المستخدم النهائي أو المؤسسة، ومن خلالها يقوم بتشفير كامل للبيانات لدفع مبلغ مالي مقابل استرجاعها ، مشيرا إلي تضاعف في الفترة الأخير الهجمات السيبرانية بعد تزايد الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية، ولا تزال الخدمات المالية هي الأكثر استهدافا، وأصبح الأمن السيبراني مهمًا لصد الهجمات التي تهدد الاستقرار المالي.

ناصر ..

خبير : التحايل علي أجهزة الصراف الآلي أحد أنواع الهجمات السيبرانية والبنوك واجهته بتركيب أجهزة طارئة لبيانات كروت العملاء على أجهزة الصراف الآلي

تحت رعاية «فينتك إيجبيت» التابعة للبنك المركزي المصري..

بنك مصر يشارك في المرحلة الثانية من مبادرة «فينتكرز» لدعم رواد الأعمال بأسيوط

تحت رعاية «فينتك إيجبيت» التابعة للبنك المركزي المصري، وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع شركة" pmaestro "الشريك التنفيذي لمبادرة فينتكرز/ FINTEKRS وذلك للمشاركة في المرحلة الثانية من المبادرة التي تهدف لدعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال العاملين في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية والداعمة لها .

و من المقرر أن تنطلق المرحلة الثانية من المبادرة في محافظة أسيوط والمحافظات المجاورة لها، لدعم الشركات الناشئة في صعيد مصر، مع إتاحة الفرصة للتسجيل للتقديم بالمبادرة من خلال منصات التواصل الاجتماعي لضمان الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من رواد الأعمال.

وتأتي مشاركة بنك مصر في ثاني مرحلة من الشركات المنضمة للبرنامج، واكتشاف فرص جديدة للشراكات مع بنك مصر بهدف تحقيق نمو أسرع لهذه الشركات، خاصة في هذه الآونة التي تتسم بوجود ظروف عالمية تؤثر بشكل كبير على اقتصادات الدول والشركات.

ومن الجدير بالذكر أن برنامج بنك مصر للابتكار التشاركي مع الشركات الناشئة الذي تم إطلاقه في ٢٠٢٢؛ يعد إحدى الركائز الأساسية من برنامج التحول الاستراتيجي الشامل لبنك مصر، الذي يشتمل على منظومة التحول الرقمي الشاملة داخل البنك، حيث قام البنك بإطلاق صندوق الاستثمار NCLUDE بالتعاون مع عدة بنوك أخرى، تنفيذًا لتوجهات الدولة الاستراتيجية لدعم المبتكرين الشباب الذين ستقع على عاتقهم مسؤولية بناء الاقتصاد المصري المستقبلي، حيث يستهدف الصندوق تعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

ويسعى بنك مصر لدعم قطاع المشروعات على اختلاف أحجامها وترسيخ مفهوم ريادة الأعمال باعتبارها قاطرة النمو الاقتصادي، وقد قام البنك بافتتاح عدد من مراكز خدمات تطوير الأعمال، وذلك بهدف دعم رواد الأعمال وإطلاق الطاقات الكامنة لدى الشباب وزيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الشركات الناشئة والقائمة في القطاعات الاقتصادية المستهدفة؛ لتعزيز المنتج المحلى من خلال صناعة وطنية تمتلك القدرة على المنافسة وغزو أسواق جديدة على الصعيد الدولي.

كما يعمل بنك مصر على تعزيز نجاحه والمشاركة بفاعلية في تقديم الخدمات والدخول في المبادرات والبروتوكولات التي تلبي احتياجات كافة شرائح العملاء، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائمًا التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

الأول من نوعه بالشرق الأوسط.. ٤ دول عربية توقع شراكة بمجال مكافحة غسل الأموال

شهد مجلس الوزراء، الإثنين الماضي، مراسم توقيع إعلان للنوايا بهدف الشراكة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجانب المصري ممثلا في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجهات النظيرة بكل من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والمتمثلة في المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووحدة المعلومات المالية الإماراتية، والإدارة العامة للتحريات المالية السعودية، ولجنة محاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال البحرينية.

وقام بالتوقيع على هذا الإعلان، بحضور ودعم من مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وغادة والي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المستشار أحمد سعيد خليل، رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية.

واتفق الأطراف على العمل معاً لإعداد إعلان نوايا للشراكة يستهدف بشكل رئيس تعزيز وتطوير القدرات وتشجيع تبادل المعرفة والتجارب والخبرات لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح بشكل فعال، وذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبما يتوافق مع جهوده المبذولة لدعم تنمية الشراكة والتعاون بين الدول الأطراف، غاية في تعظيم جهود تبادل التجارب والخبرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتجدر الإشارة إلى حجم الجهود المبذولة من قبل المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث لعب دوراً بارزاً في التنسيق بين الأطراف من دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التواصل المستمر مع الجهات التي تمثل تلك الدول، كما لعبت الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا دوراً فعالاً في توحيد الآراء وصولا بالإعلان إلى صورته النهائية.

ويعد هذا الإعلان هو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط من حيث الهدف، وكذلك من حيث عدد الجهات المشاركة والدول التي تمثلها، علاوة على ذلك فهو إعلان للشراكة على المستوى التشغيلي بين كافة أطرافه، كما أنه يفتح الباب أمام الدول العربية التي ترغب في الانضمام إليه في أي وقت.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

صندوق النقد يتوقع أن يكون عام ٢٠٢٣ عامًا صعبًا آخر بسبب تراجع التمو إلي أقل من ٣ ٪

جـددت المديـرة العامة لصندوق النقـد الدولي، كريسـتالينا جورجيفا، توقعاتها المتشـائمة للاقتصاد العالمي، خلال العام الجاري ٢٠٢٣ مؤكدًا أن العالـم على موعد مـع عام صعب وذلك نظرًا لمؤشـرات عديدة بينها تراجع النمو واضطرابات القطاعات المصرفية جراء الانتقال السريع إلى معدلات الفائدة الأعلى، وهي مؤشـرات جاءت مدفوعة بإجراءات التشديد النقدي المستمرة المدفوعة بالأزمة الروسية الأوكرانية.

وقـال جورجيفا، خلال كلمتها في منتدى «بوآو لآسـيا ٢٠٢٣» الصين: «توقـع أن يكون عـام ٢٠٢٣ عامًا صعبًا آخر، إذ يتراجـع النمو العالمي إلى مـا دون ٣٪ نتيجة تداعيات الصراع في أوكرانيا وتواصل إجراءات التشديد النقدي».

بأرقام غير مسبوقة ..«بنك القاهرة» يعتمد نتائج أعمال ٢٠٢٢ محققا معدل نمو ٢٤٪ وصافى أرباح تتجاوز ٣,١ مليار جنيه

طارق فايد: الأرباح قبل الضرائب بلغت ٥,٦ مليار جنيه

أعلـن بنك القاهـرة نتائج أعماله المسـتقلة خلال العام المالى ٢٠٢٢ محققـاً صافى أرباح تجاوزت ٣,١ مليار جنيه، حيث واصل البنك تحقيق نتائجه المتميزة والإيجابية وتسجيل معدلات نمو خلال عام ٢٠٢٢، مسـجلاً أرباح قبـل الضرائب بلغت ٥,٦ مليار جنيه.

وجاءت الزيادة فى الإيرادات التشغيلية بنسبة ٢٤٪ عن العام السابق نتيجة لإرتفاع صافى الدخل من العائد بنسـبة ٢٣٪ وصافى الدخـل من الأتعاب والعمـولات بنسـبة ٢٥٪ فضلاً عن نمـو الأرباح الناتجة عن أنشطة الإستثمار بنسبة ٣٥٪.

وإسـتمراراً للنتائـج التشـغيلية المتميـزة التـى حققها بنك القاهرة على مدار السـنوات الماضية، فقـد إرتفـع صافى الدخل من العائـد ليسـجل ١٢,٨ مليـار جنيـه بالمقارنـة بـ ١٠,٤ مليـار جنيه بنهاية ديسـمبر من عـام ٢٠٢١، كما إرتفع صافى الدخل من الأتعاب والعمولات ليسجل ٢,٥ مليـار جنيه بالمقارنة بـ ٢ مليـار جنيه جنيه بنهاية ديسمبر من عام ٢٠٢١ مما أدى إلى نمو الإيرادات التشـغيلية لتصل الى ١٥,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢,٧ مليار جنيه خلال سـنة المقارنة بنسـبة نمو ٢٤٪.

وقـال طارق فايد رئيس مجلـس الإدارة والرئيس التنفيـذى لبنك القاهرة: "إن إسـتمرار تسـجيل معـدلات النمو الإيجابية يعكـس مدى نجاح خطة العمل التـى ينتهجها البنك ممـا أدى إلى تحقيق أرباحاً قبـل الضرائب بلغت ٥,٦ مليار جنيه على الرغم من التحديات الإقتصادية التى شـهدها عام ٢٠٢٢.

كمـا أوضح فايـد إسـتمرار البنك فـى تطبيق إسـتراتيجيته التوسعية والتى تقوم أبرز محاورها على الإسـتثمار فـي البنية التحتيـة وزيادة حجم الإنفـاق وبصفة خاصـة التكنولوجية والبشـرية والتى إسـتحوذت على أهمية بالغة من إدارة البنك منـذ عام ٢٠١٨ بهدف تقديم أفضل مسـتوى من الخدمـات المصرفية للعملاء، مشـيراً إلى أن قيمة المصروفات الرأسـمالية من عام ٢٠١٨ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ بلغت ٤,٤ مليار جنيه.

وأشـار إلى تحسـن الكفاءة التشـغيلية لدى بنك القاهـرة وهو مـا يظهر تراجع نسـبة التكلفة إلى الدخل مـن ٤٤,١٪ فى عـام ٢٠٢١ إلى ٤٢,٥٪ فى عام ٢٠٢٢.

وفى ضـوء ما حققـه نتائج الأعمال فـي تعزيز المؤشـرات المالية الإيجابية لبنك القاهرة، فقد بلغ معـدل معيار كفاية رأس المـال المجمع ١٥,٢٥٪، حيـث نجح البنك فى زيـادة رأس المال ليصل إلى ١٠ مليـار جنيه بنهاية ديسـمبر ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٥,٢٥٠ مليار جنيه بنهاية ديسـمبر ٢٠٢١، وذلك لمواصلـة المزيد من دعم الأداء التشـغيلى وتحقيق نتائج مالية ومصرفية مميزة، كما حقق البنك نموا فى إجمالى الأصول ليصـل إلى ٣٢٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٥٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ بنسبة نمو بلغت ٢٦٪.

وإرتفع إجمالي محفظـة القروض للعملاء والبنوك بنحـو ٣٠,٣ مليار جنيه لتصل إلي ١٤٠,٥ مليار جنيه بنهاية ديسـمبر ٢٠٢٢ بمعدل نمو ٢٨٪، كما يحرص بنـك القاهرة على تعزيـز وتنمية المحفظة فـي قطاعاتـه المختلفة متضمناً تمويل الشـركات الكبرى والقروض المشـتركة والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى التجزئة المصرفيـة، هـذا وقد بلغت نسـبة القـروض إلى الودائع نحو ٥٦,٢٪ بنهاية عام ٢٠٢٢.

وحققت محفظة قروض الشركات الكبرى والبنوك زيـادة بنحو ١٣ مليار جنيـه لتصل إلى ٦٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٥٤,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ بمعدل نمو بلغت ٢٣٪.

كمـا حرص بنـك القاهرة خلال عـام ٢٠٢٢ على المشـاركة فى تمويل كبرى المشـروعات سواء من خلال تمويل مشـروعات حكوميـة وتنموية وقومية بمختلف القطاعات ومن أبرزها قطاعات الإنشاءات والبنيـة التحتيـة، والتطويـر العقـارى والبترول والقطاع الغذائي والصناعي والأدوية والإتصالات، بالإضافـة الـى القطاعات الخدميـة الأخرى مثل خدمـات الإستشـارات الماليـة وإدارة العمليات وخدمات الوكالة.

ونجـح بنك القاهـرة خلال عـام ٢٠٢٢ فى إبرام العديـد من الصفقـات التمويلية التى شـارك فى ترتيبهـا وتمويلها بالتعاون مع مجموعة من البنوك الرائـدة بالقطاع المصرفي ممـا نتج عنه حصول البنـك على مراكز متقدمة وفقاً لكبرى مؤسسـات التصنيف العالمية.

وفى إطار دور البنك فى مجال تمويل المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة من خلال فروعه المنتشـرة بجميـع المحافظـات وذلـك بمختلـف المجـالات الصناعية والزراعيـة والخدمية، حقق البنك نتائج متميـزة فى تمويل هذا القطـاع حيث بلغ إجمالي المحفظة ١٩,٢ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١١,٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ بنسـبة نمو بلغـت ٦٤٪، وقد بلغت نسـبة المحفظة لـ ٢٤٪ من إجمالي النسبة المستهدفة من البنك المركزى.

وإرتفعـت مراكز ووحدات الأعمال المتخصصة في خدمة عملاء الشـركات الصغيرة والمتوسطة ببنك القاهرة إلـى٤٥ مركز ووحدة أعمـال تغطى كافة أنحـاء الجمهورية، وخلال عام ٢٠٢٢ تم افتتاح ٥ وحدات لتقديـم الخدمات غير المالية ضمن مبادرة "رواد النيـل" فـى محافظات القاهـرة، الجيزة، الأسـكندرية، الشـرقية ودميـاط الجديـدة ليبلغ إجمالـى الوحدات التابعة للبنـك نحو ٨ وحدات، كما حصـل البنك علـى جائزة التميـز من البنك المركزي علي المشـاركة الفعالة فـى مبادرة رواد النيـل، كما شـهد عام ٢٠٢٢ تخرج ٢٠ مسـئول ائتمان بالدفعة الثالثة من أكاديمية "نواه" SME (NAWAH Business School) والتـى أنشـأها البنك عام ٢٠١٩ لتأهيـل جيل جديد من مسـئولى الإئتمان حديثي التخرج لمواكبة متطلبات سوق العمل وإصقالهم بالمهارات الفنية والخبرات اللازمـة لمواجهة كافة التحديـات فى مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تم تعيين عدد من مسئولى الإئتمان للعمل علي تقديم منتج التقييم الرقمي للشركات الصغيرة جداً على مستوى كافة فروع بنك القاهرة المنتشـرة في أنحاء الجمهورية. هذا ويعد بنك القاهرة من البنوك الرائدة في مجال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وارتفعت محفظة قروض التجزئة بنحو ٨,٥ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٢٪ عن العام المالي ٢٠٢١ لتصل إجمالـي المحفظة إلى نحو ٤٧ مليـار جنيه بنهاية ٢٠٢٢ مقابل ٣٨,٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١.

وقـد جاء التقدم فـى أداء البنك فى مجال التجزئة المصرفيـة نتاجـا لحرفية فرق العمـل فى وضع منتجات تتناسـب مع إحتياجات العملاء بمختلف شـرائحهم والتى نتج عنها زيـادة عدد القروض، بالإضافة إلى التنوع فـى نوعية القروض الموجهة للعملاء، حيث تغطى شرائح مختلفة من العملاء.

وإنطلاقاً من السـبق والريادة التى يتمتع بها بنك القاهرة فـى مجال تمويـل المشـروعات متناهية الصغـر والتى تمتد لأكثر مـن ٢٠ عام، فقد بلغت محفظة القروض متناهية الصغر بنهاية عام ٢٠٢٢ نحو ٧,٢ مليار جنيه مقابل ٥,٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ بنسـبة نمو بلغـت ٢٩٪، مما أدى إلى إرتفـاع عدد عملاء المحفظـة بنحو ٢٢,٧٪ خلال الفتـرة، كما تم منـح ١٤٦ ألف قرض جديد خلال العام الماضى، ومن الجدير بالذكر أن بنك القاهرة يُعـد أول مؤسسـة ماليـة فى مصـر تطلق خدمة الإقراض الرقمى لهذه الشريحة من العملاء بمقار أنشـطتهم فى أقل من سـاعة دون حاجة العميل لزيـارة مقـر الفرع فى خطوة غير مسـبوقة تعزز دور البنـك فى دعم منظومة التحـول الرقمى مما يسهم فى توفير الوقت والجهد المبذول من العملاء وتيسير إجراءات حصول العملاء على القروض.

وشهد عام ٢٠٢٢ تنوعاً للمحفظة الإستثمارية للأسهم وصناديق الإسـتثمار لبنك القاهرة والتى بلغت نحو ٤,٠٠٦ مليـار جنيه بنهاية عـام ٢٠٢٢ مقابل نحو ٢,٨٩٤ مليار جنيه بنهايـة عام ٢٠٢١ وبمعدل نمو ٣٨,٤٪، وترجـع تلك الزيادة نظراً لسـداد حصة مصرفنا فـى زيادات رؤوس الأمـوال لمجموعة من الشركات المساهم بها بنحو ٢,٠٧ مليار جنيه ومن أبرزهـا البنك الافريقي للتصدير والإسـتيراد وبنك القاهرة أوغندا، وشـركة كايـرو للتأجير التمويلي، كما شـهد عام ٢٠٢٢ تأسـيس البنك لشركة كايرو للصرافـة برأسـمال مرخـص ٢٥٠ مليـون جنيه ومصدر ومدفوع ١٠٠ مليون جنيه إستكمالاً لمنظومة الخدمـات المالية التى يقدمها البنـك وقد تم افتتاح ٦ فروع للشـركة فى محافظـات القاهرة، البحيرة، كفر الشـيخ، اسيوط، سـوهاج، الغردقة، كما أطلق البنك شـركة تالـى للمدفوعات الرقميـة بإعتبارها واحـدة من شـركات التكنولوجيـا الماليـة التابعة للبنك بإسـتثمارات تبلغ ٥٠٠ مليون جنيه فى ضوء إستراتيجية البنك للتوسع فى مجال خدمات التحول الرقمى، كما قام البنك خلال عام ٢٠٢٢ بسداد جزء من حصص مسـاهماته فى شـركات جديدة بنحو ٤٢٦,٦ مليـون جنية ومنها صندوق اسـتثمار دعم الابتكار "Nclude"، بالإضافة إلى شـراء نسـبة ٩,٠٩٪ من رأسـمال شـركة "IBAG" لخدمات تحويل الأموال، فضلاً عن المشاركة في تأسيس أول صندوق عقارى في مصر بمساهمة تبلغ ١٠٠ مليون جنيه، والمساهمة في شـركة افانز منارة للإستثمار المباشر. وعلى مسـتوى صناديق الاستثمار التابعة للبنك، فقد حققت معدلات نمو وعوائد جيدة تجاوزت ٣٠٪ فى بعضها. فيما يخطط البنك الإسـتمرار فى الإسـتثمار بمجالات التكنولوجيا المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهداف التنمية المستدامة، فضـلا عـن التركيز علـى المنتجات الإسـتثمارية الجديدة مثل صناديق القيم المنقولة.

وفيما يتعلـق بمحفظة ودائع العملاء، فقد شـهدت نمواً قويـاً خلال العام المالى ٢٠٢٢، بفضل النجاح فى تطبيق خطط النمو الطموحة بما يعزز من كفاءة ومرونـة السياسـات والإجـراءات التنفيذية والتى سـاعدت البنك على تطوير عملياته وتخطى الأزمات والتصدى للمنافسة القوية بالأسواق والإستفادة من الفرص المتاحـة، وذلك من خـلال تطوير الخدمات والمنتجات المقدمـة للأفراد والشـركات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتبسـيط إجراءات العمل بالفروع وسـرعة تلبية إحتياجات العملاء وتحسين مستوى خدمة العملاء مما أدى إلـى إجتذاب جهات جديدة للتعامل مع البنك، حيث اسـتحوذت ودائع المؤسسات على نحو ٤٦٪ من إجمالى ودائع العملاء حيث بلغت ١١٥ مليـار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢ مقابل ٧٦ مليار جنيـه بنهاية عـام ٢٠٢١ بزيـادة ٣٩ مليـار جنيه وبمعدل نمو ٥١٪ فيما استحوذت ودائع الأفراد على نحو ٥٤٪ من إجمالى ودائع العملاء حيث بلغت ١٣٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢ مقابل ١٢٢ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ بزيادة ١٣ مليار جنيه وبمعدل نمو ١١٪، مما سـاهم فى تحقيق محفظة ودائع العملاء نمـواً بلغ ٥١,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٦٪ لترتفع إلي ٢٥٠ مليار جنيه بنهاية ديسـمبر ٢٠٢٢ مقابل ١٩٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١.

هذا وقد شـهدت خدمتى الموبايل البنكى والإنترنت البنكـى خلال عـام ٢٠٢٢ طفرة فى عـدد العملاء المشـتركين وصـولا إلـي حوالـي ٤٧٠ ألف عميل بنسـبة نمو بلغت ٨٢٪، وبلغت قاعدة عملاء "قاهرة كاش" ٨٦٦ ألف عميل بنسـبة نمو نحو ١١٪ بنهاية عام ٢٠٢٢ بالمقارنة بنهاية عام ٢٠٢١، كما شـهدت خدمـات القبـول الإلكترونى عبر رمز الإسـتجابة السريع QR-Code تحقيق معدل نمو يصل إلي ١٦٪ تقريباً بإجمالي عدد تجار يصل إلى ٢٢٤ ألف تاجـر بنهاية من عـام ٢٠٢٢ بالمقارنـة بنهاية عام ٢٠٢١ وإرتفع اسـتخدام العمـلاء لمحفظة القاهرة كاش للتجـار لحوالي ١٠ مليار جنيـه بنهاية العام الجـاري ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢,٨ مليـار جنيه بنهاية عـام ٢٠٢١، ويعد بنـك القاهرة من أوائـل البنوك المشاركة في تطبيق انستا باى Insta Pay والذى أطلقه البنك المركزى المصرى دعما لأهداف الشمول المالـى والتحول الرقمى كأول تطبيق مرخص لتقديم خدمة الدفع عبر شـبكة المدفوعات اللحظية وتيسير المعامـلات المالية الإلكترونيـة للمواطنين بطرق آمنة وفعالة ولحظية.

وفـى مجال البطاقات، فقد بلغ إجمالى عدد بطاقات الإئتمـان للأفراد بنهاية عـام ٢٠٢٢ نحو ١٧٧ ألف بطاقة بزيادة قدرها ١٤٪ وبرصيد يقدر بنحو مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٨٪ بالمقارنة بنهاية ٢٠٢١، فيمـا بلغ عـدد محفظة بطاقات الخصـم والمدفوعة مقدمـا بأنواعها بنهاية عام ٢٠٢٢ نحو ٢,٩ مليون بطاقة بنسـبة زيادة قدرها ٧٪ مقارنة بنهاية ٢٠٢١ وتزايد الإقبال على إستخدام البطاقات اللاتلامسية لـدى التجـار وبلغت إجمالي قيمـة المعاملات ٤٤٢ مليـون جنيـه بنهاية عـام ٢٠٢٢، كما قـام البنك بإطلاق بطاقـات ميزة المدفوعة مقدمـاً لعملائه من المؤسسـات والشـركات والتى تتيح إمكانية سداد المدفوعات الحكومية والنفقات الخاصة بالشـركات والشـراء من التجار والعديد من الخدمات الأخرى التي تسهل على قطاع أعمال المؤسسات والشركات إجـراء التعاملات بطريقة آمنة، وقـد تم تفعيل نحو ٣٠٠٠ بطاقة لعدد من الشـركات المحلية والأجنبية، وتعـد بطاقة ميـزة المدفوعة مقدمـا إضافة جديدة لباقة المنتجات المتنوعـة التى يطرحها البنك لعملائه من قطاع أعمال المؤسسـات والشـركات فى إطار اسـتراتيجية البنك لتطوير قنوات الدفع الإلكترونية ودعم التحول الرقمى.

وفى مجـال التأمين البنكى، يقـدم البنك مجموعة متنوعة من الحـزم والبرامـج التأمينية ذات المدد المتفاوتـة وطرق الدفع المصممـة لتلبية احتياجات العمـلاء المختلفة وذلك بالتعاون مع أليانز- مصر، حيـث بلغ إجمالي النمو فى محفظة التأمين البنكي بنهايـة عـام ٢٠٢٢ نحو ٢٧٪ مقارنـة بنهاية عام ٢٠٢١، وذلـك تواكباً مع خطة البنك في توفير كافة الخدمات والحلول لخدمة القطاع العائلي العريض الذي يتمتع به بنك القاهرة، فى ضوء سياسة البنك الرائدة ايضا فى تقديم أفضل خدمة ممكنة لطمأنة العملاء فى كافة الأوقات والظروف.

ويقدم بنـك القاهرة خدمة ثروة لكبار العملاء بهدف تنمية محفظة هذه الشـريحة مـن العملاء الحاليين بالبنك وكذلك جذب عملاء جدد من القطاع المصرفي المصـري عـن طريـق تقديـم برنامـج متكامل من الخدمـات والحلول البنكية والتي صممت خصيصا لتلبي احتياجات تلك الشريحة من العملاء ولتتناسب مـع نمط حياتهم وذلك من خلال فريق عمل محترف من المستشـارين الماليين، كما ارتفـع عدد صالات خدمات كبـار العمـلاء "Tharwa Lounges" داخـل الفـروع الى ٢٢ فـرع بنهاية العـام ٢٠٢٢ بالإضافة لأولويـة الحصول على الخدمات في كافة فروع البنك.

كمـا حرص بنك القاهرة أن يكون شـريكاً فعالاً فى كافة المبادرات التـى أطلقتها الدولة لقطاعات معينة مـن العملاء وبخاصـة مبادرات التمويـل العقارى واحلال السيارات.

هـذا ويعمل البنك على تطويـر وزيادة عدد ماكينات الصراف الآلى كأحد أهم وأكبر القنوات الإلكترونية المتاحـة بالبنك حيث تبلغ شـبكة ماكينات الصراف الآلى بالبنـك نحو ١٦٥٠ ماكينة صراف آلى والتي تغطي جميع محافظات الجمهورية، كما تم استبدال عدد ٤٥٠ ماكينة من الطرازات القديمة وذلك لتقديم خدمـة افضل للعملاء، حيث توفر الماكينات الجديدة أنواعًـا مختلفة من الوظائف بما في ذلك السـحب النقـدي والإيداع وتغيير العملة، تسـوية بطاقات الائتمـان، دفـع الفواتير، شـحن رصيـد الهاتف المحمول وخدمات المحفظـة الإلكترونية، ويتم توزيع الماكينات وفقاً لدراسـات المسـح الجغرافى وكذلك قياس تركز عملاء البنـك فى مدن وقرى المحافظات المختلفة والتى شـملت تنفيذ مبـادرة البنك المركزى المصرى لتركيب عـدد ٣٣٠ ماكينة صراف آلى فى القرى المصريـة وكذلك فى بعض القـرى التى يتم تطويرها ضمن مبادرة حياة كريمة.

هذا ويعمل البنك على انتشـار فروعه على مستوى الجمهورية ليصبح بنك القاهرة الأقرب لعملائه أينما وجدوا، وفى إطار ذلك، قام البنك بافتتاح وتطوير ٩ فـروع بنهاية عام ٢٠٢٢ لتصل شـبكة فروع البنك نحـو ٢٤٨ فرع ووحدة مصرفية بمختلف محافظات الجمهوريـة وذلك للوصـول للعملاء أينمـا كانوا، وتقديم الخدمات المصرفية لهم بأعلى مسـتوى من الكفـاءة والجودة بما يواكب أحـدث المعايير المطبقة عالميا.

وتواصلـت جهود بنـك القاهرة خـلال عام ٢٠٢٢ من خلال مسـاهمات عديدة تـم منحها وفقا لمعايير التنمية المستدامة لضمان أفضل الأثر على المجتمع فى مختلف المجـالات، ففى مجال التدريب والتأهيل وخلق فرص العمل قام البنك بإطلاق مشروع تدريب السيدات فى مجال الحرف اليدوية بحى الأسمرات، فضلاً عـن اسـتمرار البنك فى مشـروع القرض الحسـن من خلال تمويل ٢٠٠٠ مشـروع مستدام للمستحقين في صورة قروض حسنة دوارة، فضلا عن استكمال "مشروع تنمية المهارات والتدريب على الحـرف اليدوية" بصعيد مصر، وإطلاق مشـروع اسطوات لتدريب الشباب فى مجال الحرف اليدوية، وفى مجال تنمية القرى سـاهم البنك فى مشروعات عديدة ومنها مشـروع إحياء الحرف اليدوية النوبية داخـل ١٢ قرية، ومشـروع إعادة إعمـار القرى بمحافظتى أسـوان والفيوم، ودعمـاً للقطاع الطبى قـام البنـك بتوجيه التبرعـات لصالـح العديد من المستشـفيات ومن أبرزها مستشـفيات جامعة عين شمس والمنصورة ومستشفى أهل مصر، ومؤسسة مجـدى يعقـوب، ومستشـفى بهية، ومستشـفى سـرطان الأطفـال ٥٧٣٥٧، ومستشـفى الهـلال الاحمر، ومستشـفى أيادى المسـتقبل، وفى مجال التعليـم قام البنـك بتقديم المنح الدراسـية للطلاب المتميزيـن بالجامعات الأهلية الجديدة وجامعة النيل والأكاديميـة العربيـة للعلـوم والتكنولوجيا والنقل البحـرى، كما تعـاون البنك مع انجـاز مصر لدعم البرامـج الخاصـة بالمـدارس، فضلاً عـن إطلاق مشـروع دعم الكوادر الشـابة المتميزة لطلاب كلية الفنـون الجميلة بهـدف تنمية روح الإبـداع لديهم ونشـر الوعى بأهـداف التنمية المسـتدامة، فضلاً عن تعـاون البنك مع مؤسسـة ENACUTUS Egypt لربـط معـارف الطلاب بمجتمعـات ريادة الأعمال، كما شـهد عام ٢٠٢٢ إسـتمرار البنك فى إطـلاق مبادرته bGreen للحفاظ علـى البيئة من خلال مشـروعات عديدة لتنظيف الشواطئ وتنظيف ميـاه النيل ودعم المنتجات الصديقة للبيئة من خلال رعاية المعـارض ومن أبرزها معـرض تراثنا، وفى مجال مسـاندة ذوى الإحتياجات الخاصة قام البنك برعايـة مشـروع SEED لدعم ٥٠٠ فرد من ذوى الإحتياجات الخاصة لتأهيلهم لسوق العمل، ورعاية كل مـن مبادرة «المس حلمك» والمهرجان السـنوى لجمعية قرية الأمل لذوى الهمم.

وتتويجـاً لجهود البنك فى مختلـف مجالات العمل المصرفـى، واصل البنـك إحتفاظه بالصدارة فى تصنيفات مجلـة The European العالمية للعام الثالـث علـى التوالى، تقديـراً لإنجازاتـه المتميزة فـى مجـال إدارة الخزانـة وأسـواق المـال حيث حصـل البنك على جائزة "أفضـل بنك مصري في إدارة الخزانـة" و"معامـلات الصـرف الأجنبى" و"أدوات الدخل الثابت" و"إدارة السـيولة»، كما حصد البنـك جائزتـى مجلـة International Finance Magazine البريطانية كـ«أفضـل بنـك في معاملات الصـرف الأجنبي و«أفضل بنك فى المعامـلات المصرفية الدولية للعـام الثالث على التوالى، كما حصد البنك مجموعة من الجوائز وفقاً لما أعلنتـه مؤسسـة EMEA Finance تقديراً لمشـاركته فى مجموعة من القروض المشتركة داخل العديـد من القطاعـات أبرزها قطاعـات الكهرباء والطاقة والمقاولات والصناعات الغذائية حيث حصل البنـك على جائزة أفضل صفقـة تمويل هيكلي فى القطاع الخاص فى أفريقيا عن مشـاركته كمرتب رئيسي أولى وضامن للتغطية فـي التمويل طويل الأجل الممنوح للشـركة المصرية لنقل الكهرباء، وجائزة أفضل صفقة تمويل هيكلي فى شمال أفريقيا عن مشاركته ضمن تحالف مصرفى بصفته مرتب رئيسـي أولي وبنك حسـاب خدمـة الديـن فى القرض المشـترك طويـل الأجل متعدد الشرائح لصالح شركة القناة للسكر وجائزة أفضـل صفقة بالعملة المحليـة فى EMEA وذلك عن مشـاركة البنك فـى تحالف مصرفـى بصفته مرتب رئيسـي أولي فى القرض المشـترك متوسط الأجل لصالح شـركة الغرابلي للأعمال الهندسـية المتكاملـة، كما أعلنت مجلـة Global Finance Magazine حصول بنـك القاهـرة علـى جائزة أفضل أمـين حفظ محلي لعـام ٢٠٢٢ للعام الثالث على التوالى وتعـد الجائزة من أهم الجوائز العالمية التـى تمنحها المؤسسـة فـي مجـالات عديدة على المسـتوى العالمي للبنوك والمؤسسـات المالية، وفاز بنـك القاهرة بالجائزة البرونزيـة خلال حفل توزيع جوائز إيفى مينا Effie Mena لعام ٢٠٢٢ لأفضل حملة تسويقية على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن حملته الإعلانية التى أطلقها البنك خلال شهر رمضان ٢٠٢٢.

ناصر..

احدى شركات البنك الأهلي المصري

معدلات نمو غير مسبوقة تحققها شركة الأهلى للتمويل العقارى عن عام ٢٠٢٢

حاتم عامر العضو المنتدب لشركة الأهلي للتمويل العقاري

كشـفت أرقام العـام المالـى ٢٠٢٢ عن تحقيق شـركة الأهلي للتمويل العقاري احدى شركات البنك الأهلي المصري، لمعدلات أداء غير مسبوقة محققة طفرة في حجم الأعمال وفي مسـتهدفات الشركة.

وصرح حاتم عامر العضو المنتدب لشركة الأهلي للتمويل العقاري ان الشـركة التي تأسست عام ٢٠١٠ ارتفعـت أرباحها قبل الضرائب بنسـبة تقترب من حوالي ٩٠٪ عن العام السابق ٢٠٢١، متوقعا ان يتم توزيع ارباح نقدية حوالى ضعف ما تم توزيعه العام السابق.

وأشـار عامر إلى أن إجمالـي محفظة التمويل العقاري بالشـركة وصلت الى ٣ مليار جنيه في ديسـمبر ٢٠٢٢ مقابل ٢,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢١، مضيفـا ان العام الماضي شـهد أيضا ارتفاعـا ملحوظا فـي العائد علـى راس المال المدفوع للأهلي للتمويـل العقاري والذي ارتفع ليصـل الـى ٢٧٪ مقابل ١٨٪ عـن عام ٢٠٢١، كما ارتفع العائد على حقوق المساهمين الى ١٨ ٪ مقابـل ١٤ ٪ عن عـام ٢٠٢١، بالإضافة الى مضاعفة نشـاط التجزئة وهو مـا يعكس نجاح اسـتراتيجية الشـركة واحترافيـة فريق العمل والكوادر المدربة بالشركة، إضافة الى إجراءات تطويـر البنية التحتية التكنولوجيـا وتكنولوجيا المعلومات للشركة ليصبح التعامل داخل الشركة أكثر اعتمادا على الوسائل التكنولوجية الحديثة، التـي تدعم اسـتدامة هـذا النجاح، وتحسـين كفاءات الموظفـين، بما يوفر في الوقت والمجهود ويواكـب التطـورات المتلاحقة في نظـم العمل واعتبارات المنافسة.

وأضـاف عامـر انـه بالرغـم مـن التحديات الاقتصاديـة التي تواجه العالم بشـكل عام، إلا أن الأهلي للتمويل العقاري استمرت في تحقيق معـدلات نمو خاصة خلال عام ٢٠٢٢، وقد أدى ذلك إلى ارتفـاع إجمالي فـي صافي المحفظة لنحـو ٣ مليار جنيه، مشـيرا الـى انه قد تمت زيادة رأس مال الشـركة ليصبـح ٣٥٠ مليون جنيه لتلبية القدرة على تأمين تسهيلات ائتمانية متنوعة وقيادة الأعمال بفاعلية.

بنك القاهرة يشارك في فعاليات «الشمول المالي للمرأة» بمزايا وعروض حصرية

تزامنًا مـع الإحتفـال باليوم العالمـى للمرأة، شارك بنك القاهرة فى فعاليات الاحتفال والتى أطلقها البنك المركزى المصرى خلال الفترة من ٨ وحتـى ٣١ مارس الماضي مـن خلال طرح باقة من المزايا والإعفاءات الخاصة بالسـيدات تحقيقا لأهداف الشـمول المالى، تأتى مشاركة البنك فـى المبـادرة إيمانا بأهميتهـا ودورها الفعـال فـى المجتمـع وتعزيز حصـول المرأة علـى الخدمات المالية المتنوعـة ودعما للنماذج النسـائية مما يساهم بشـكل كبير فى تحقيق الاسـتقرار المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وحرص بنك القاهرة على تقديم مزايا وعروض حصرية لجميع الفئات والتى تشمل فتح حساب "وفر" مجانا وبدون حد أدنى وبدون مصاريف كشف حسـاب وبدون مصاريف إصدار بطاقة ميزة للخصـم المباشـر، وإصـدار البطاقات المدفوعة مقدمـا ومحفظة قاهـرة كاش مجانا سـواء للعملاء الجدد أو العملاء القائمين، كما حرص البنك على تقديم عروض مميزة للسيدات ومن أبرزها فتح حسـاب "بُكرة" مجانا والذي يتميز بإمكانية الادخار بالتقسيط بدءا من ١٠٠ جنيه وبدون حد أقصى ولمدة تبدأ من سنة حتي ١٠ سـنوات وكذلك حسـاب "بكره التاميني" والذي يوفر تغطية تأمينية علي الحياه مجاناً.

كمـا قدم البنك عرض خاص للعملاء الجدد من السـيدات يشـمل خصم ٥٠٪ على المصاريف الإدارية للقـروض متناهية الصغـر، والجدير بالذكر بأن نسـبة السـيدات فـي محفظة بنك القاهرة للقـروض متناهية الصغـر تصل إلي نسبة ٣٦٪.

ويعـد بنـك القاهرة مـن أوائل البنـوك التي أطلقت حسـاب " بُكرة " في نهاية عام ٢٠١٩ والمصمـم خصيصاً للمرأة لتلبيـة احتياجاتها المصرفيـة وتمكينها من إدارة شـؤونها المالية عبر وسـيلة آمنة للإدخار تشمل حلول ومزايا مصرفية مما يشـجع المرأة علي الإدخار سواء علي المدى قصير الأجل أو المدي طويل الأجل.

كما يحرص البنك على التوعية والتثقيف المالي والتعريـف بأهمية الخدمـات المالية من خلال تواجـده بالمواقع الخارجية كمراكز الشـباب، النـوادي، والجامعات والمعاهد على مسـتوى الجمهوريـة وبالأخص في القـرى وريف حياة كريمـة، حيث قام بنك القاهرة بفتح حسـابات " وفر" مجانا للسـيدات وبالرقـم القومي فقط وبالأخـص لأصحـاب الختـم والبصمة دون تحملهم أي أعباء أو مستندات إضافية أو وكلاء لفتح الحساب.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

مجلس الوزراء يوافق على منح الرخصة الذهبية لشركتين

وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه الأربعاء الماضي، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، على منح الرخصة الذهبية لشركتين.

وتضمن القرار، منح الرخصة الذهبية لشركة "بي إس إتش BSH» للأدوات المنزلية، التابعة لشركة "بوش" الألمانية؛ لإقامة وتشغيل مصنع لإنتاج الأجهزة المنزلية، على مساحة ١٦٠ ألف م٢ بالمنطقة الصناعية جنوب A٦ بمدينة العاشر من رمضان، محافظة الشرقية، على أن يتم تشغيل المرحلة الأولى (مصنع البوتاجاز) بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٢٤.

وكذلك منح الرخصة الذهبية لشركة "بيكو مصر" لصناعة الأجهزة المنزلية؛ لإقامة وتشغيل مصنع لإنتاج وتجميع السلع الاستهلاكية المعمرة والأجهزة الكهربائية، ويشمل ذلك الثلاجات والأفران والغسالات والمجففات وغسالات الصحون وأجهزة التليفزيون والتكييف وحقن البلاستيك، وتعبئتها وتغليفها وتجميع مكوناتها.

شركات البترول تطرق أبواب «البورصة المصرية» بقوة

وزير البترول يعقد اجتماعاً مع رئيس البورصة المصرية ورؤساء شركات قطاع البترول المقيدة بالبورصة لبحث التعاون بين الجانبين فى تنفيذ آليات تعزيز التداول لأسهم شركات القطاع

الملا : الشركات البترولية فى مقدمة القطاعات الجاذبة بالبورصة المصرية .. و الدكانى : الأسهم المقيدة والمزمع قيدها من شركات قطاع البترول تعكس فرص استثمارية متميزة

تطرق الشركات البترولية أبواب البورصة المصرية بقوة ، وسط تأكيد من الخبراء أن البترول والغاز والبتروكيماويات فى مقدمة القطاعات الجاذبة للمستثمرين العرب والأجانب ، والتي تتمتع بمؤشرات اداء قوية وربحية مرتفعة أهلت شركاته لتكون فى صدارة الشركات المصرية الاكثر تداولا بالبورصة فى عام ٢٠٢٢.

وهيمنت شركات قطاع البترول على القائمة الأولى المستهدفة للبيع ضمن برنامج الطروحات الحكومية في بورصة مصر، التي تضم ٨ شركات، وضمت اللائحة الأولية: "إنبي"، و"ميدور"، و"إيثيدكو"، و"أسيوط لتكرير البترول"، و"المصرية ميثانكس لإنتاج الميثانول"، و"الوادي للصناعات الغوسفاتية والأسمدة"، و"بورسعيد لتداول الحاويات"، و"دمياط لتداول الحاويات" .

وكان رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أعلن أنّ الحكومة تعتزم طرح ٣٢ شركة أو أكثر موزعة على ١٨ قطاعا حتى مارس ٢٠٢٤، وذلك إمّا من خلال طرحها في البورصة، وإما من خلال بيع حصص لمستثمرين استراتيجيين، أو عبر الأليتين.

دعما لهذا التوجه ، عقد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية اجتماعا مع رامى الدكانى رئيس البورصة المصرية ورؤساء شركات قطاع البترول المقيدة بالبورصة المصرية لبحث التعاون بين الجانبين فى تنفيذ آليات تعزيز التداول لأسهم شركات القطاع المقيدة بالبورصة ، وأكد وزير البترول خلال الاجتماع أهمية التعاون مع البورصة المصرية فى استغلال كافة الفرص وتوظيف المزايا التنافسية التي تتمتع بها شركات قطاع البترول المقيدة بالبورصة بشكل كفء بما يساعد على زيادة جاذبيتها للمستثمرين وتعزيز قيمة الأسهم بما يتلاءم مع التطور الكبير في اداء الشركات ومن ثم تعظيم المردود من الاسهم المقيدة للشركات البترولية لصالح الاقتصاد المصري، خاصة وأن الشركات البترولية والبتروكيماوية برهنت من خلال اداءها القوى في البورصة خلال السنوات الأخيرة على تنافسيتها العالية وان بإمكانها تقديم المزيد الفترة المقبلة .

ووجه الوزير بتعزيز التعاون مع البورصة خلال الفترة المقبلة لتطوير اداء علاقات المستثمرين بالشركات وتطبيق كافة النماذج والقواعد التى تساعد على التسويق الفعال للشركات المقيدة بالبورصة وبيان مزاياها لتحقيق نجاح اكبر .

وأضاف الملا أن أهمية هذا التوجه تتضاعف خلال الفترة المقبلة مع الاتجاه لطرح حصص جديدة من عدد من الشركات البترولية خلال الفترة المقبلة ضمن برنامج الطروحات الحكومية بالبورصة بما يستلزم وجود آليات تساعد على تحقيق التداول والاقبال المنظر من المستثمرين بما يساعد على نجاح تلك الطروحات وتحقيق اهدافها .

وخلال الاجتماع أشاد رامى الدكانى رئيس البورصة المصرية بدور قطاع البترول والثروة المعدنية في دعم وخدمة الاقتصاد الوطني من خلال الوفاء باحتياجات السوق المحلي من المنتجات البترولية والبتروكيماوية والثروات المعدنية وتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاع والمساهمة في تحقيق معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد القومي، وأيضا المجهود المتميز الذي تقوم به الوزارة لتحويل مصر لمركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة، مشيرا إلى كفاءة وفعالية القطاع في تحقيق مستهدفاته التصديرية وبرزوه كمصدر هام وحيوي للعملات الأجنبية، وانعكاس كل ذلك على المؤشرات المالية القوية للقطاع ككل ولشركاته المدرجة.

وأكد رئيس البورصة المصرية على أهمية مساهمات قطاع البترول في تنشيط حركة التداول بالبورصة ورغبته في أن ينعكس الأداء الإيجابي للقطاع وجودة مؤشراته المالية والنمو الجيد في الأرباح بشكل أكبر على حركة التداولات لأسهم شركاته المقيدة.

كما أكد رئيس البورصة على أهمية وضوح الخطة الاستراتيجية لمسئولي علاقات المستثمرين بالشركات المقيدة والعمل على زيادة نسبة الأسهم حرة التداول في بعض الشركات مما يؤكد على مدى أهمية تطوير مهام وقدرات إدارات علاقات المستثمرين بتلك الشركات من خلال عدة محاور منها خلق مزيد من الشفافية والتواصل مع كافة أطراف سوق المال.

وأكد الدكانى حرص البورصة على التعرف على التحديات التي تواجه مسئولي علاقات المستثمرين ومساعدتهم على حلها لتعظيم دور القطاع وقدرته على جذب فئات متنوعة من المستثمرين، وشدد على أن كل ذلك يأتي في إطار السعي المستمر للبورصة المصرية لخلق مناخ استثماري يتميز بالفعالية والشفافية لكل أطراف السوق، وجهودها المستمرة لتحسين منظومة علاقات المستثمرين بالشركات المقيد لها أوراق مالية ومالها من أهمية في ظل تطور وسائل تداول المعلومات وكذا التغيرات التشريعية والرقابية بما يساعد على تحقيق صورة أفضل للشركات المقيدة وبالتالي جذب الاستثمارات وخلق مناخ أفضل للمستثمرين.

حضر الاجتماع رئيسا الادارة المركزية لمكتب الوزير والشئون المالية والاقتصادية بالوزارة ورؤساء شركات ابوقير للأسمدة و سيدبك وأموك وغاز مصر وموبكو وعدد من المسئولين بالبورصة المصرية.

استراتيجية بترولية

وقبل أيام عقد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، اجتماعا بمسئولي عدد من شركات الإنتاج بمناطق سيناء والصحراء الشرقية والغربية للتنسيق لبحث الإسراع بتنفيذ خطط زيادة الإنتاج والذى يأتي فى إطار الاجتماعات الدورية للوزير مع كل شركات الإنتاج البترولى.

وأكد الملا أن استراتيجية الوزارة لتعظيم الإنتاج من الثروات الطبيعية تعمل بتناغم كامل بين عناصر منظومة الإنتاج، وتتبنى كل الأفكار القابلة للتطبيق وأيضا الأفكار غير التقليدية، لافتا إلى أن كل شركات الإنتاج العاملة فى مصر ما زال لديها الكثير لتحقيقه فى ظل تطور التقنيات اللازمة للإنتاج والاحتمالات البترولية الموجودة بمناطق الامتياز البترولي والدعم المقدم من استراتيجية الوزارة ومن الشركاء .

وشدد وزير البترول على ضرورة بذل المزيد من الجهد مع زيادة كفاءة التشغيل وخفض تكلفة إنتاج البرميل وزيادة التعاون القائم بين شركات الإنتاج البترولى، فى ظل ما نشهده من تحديات حالية تواجهها صناعة البترول والغاز والتي تحتاج لحوار وتعاون مستمر بين جميع عناصر منظومة الإنتاج البترولى، وضبط أداء كل عناصرها، بما يخدم زيادة إنتاج الزيت الخام والذى ينعكس بدوره على خفض الكميات الاستيرادية ومزيد من تأمين تلبية الاستهلاك المحلى.

وشهد الاجتماع، استعراض الموقف الحالي للتكامل بين مجموعة الشركات ذات معدلات الإنتاج الصغيرة، بمناطق الإنتاج بسيناء والصحراء الشرقية والغربية، وتشجيع العمل على المزيد من التنسيق وتنظيم إدارة العمل بين الشركات باستغلال ما لدى هذه الشركات من كفاءات فنية وبنى تحتية لزيادة الإنتاج، من خلال عدد من المحاور والتى يأتى على رأسها إدارة الخزانات من خلال تحديد أفضل مواقع حفر الآبار الاستكشافية والتقييمية والتنمية ومتابعة وتنفيذ خطط تنمية الحقول وتحديثها بصفة دورية، وكذلك إدارة عمليات الحفر بما يضمن الاستفادة من الخبرات المختلفة فى تصميم ووضع أفضل برامج الحفر والإصلاح وإكمال الآبار ووضع الأولويات لأجهزة الحفر والإصلاح، وإدارة عمليات تسهيلات الإنتاج للوصول لأعلى تكامل واعتمادية وكفاءة تشغيلية وضمان توفير المهام اللازمة للإسراع بخطط الحفر ووضع الآبار على الإنتاج سواء أكانت آبار استكشافية أو تقييمية أو تنموية أو إصلاح أو إعادة تشغيل الآبار وتقليل فترات التوقف للصيانة، وإلى جانب ذلك العمل معاً فى كل منطقة من هذه المناطق لتوفير مخزون استراتيجي للمعدات والآلات اللازمة لعمليات الحفر والإنتاج وتوفير اللوجستيات اللازمة للتشغيل بأعلى كفاءة ممكنة ، وتطوير جميع الورش كورش الصيانة وغيرها مما ينعكس على تحفيز العمل وجذب الاستثمارات.

حضر الاجتماع الجيولوجى علاء البطل الرئيس التنفيذى للهيئة المصرية العامة للبترول ونائبه للإنتاج المهندس أحمد مصطفى والمهندس شريف حسب الله وكيل الوزارة لشئون البترول والدكتور سمير رسلان وكيل الوزارة للاستكشاف والمشرف على الاتفاقيات ، ورؤساء شركات سوكو وبترو سيناء وبترونيمة وبتروشدوان وجنوب ملك من منطقة سيناء، والشركة العامة للبترول وبترومير ومجاويش والفنار ووادى السهل من منطقة الصحراء الشرقية وشركات العلمين والواحة وبتروفيوم ومارينا للبترول من منطقة الصحراء الغربية.

مشروعات بتروكيماوية

قطاع البترول فى مصر شهد خلال السنوات الأخيرة تطويرا كبيرا فى ظل اهتمام رئاسي بالقطاع ، ودعم آلياته ، وفي هذا الإطار نفذ قطاع البترول مشروعات حيوية ذات قيمة مضافة مرتفعة ، فى مجالات صناعة البتروكيماويات والتى تشهد زخمًا كبيرًا وتعمل على فتح آفاق جديدة لمشروعات جديدة تضيف إلى القدرات الحالية لمصر فى هذه المجالات، حيث يستهدف قطاع البترول تنفيذ حزمة كبيرة من مشروعات البتروكيماويات الجديدة لزيادة القيمة المضافة وتوفير إنتاج محلى من الخامات المختلفة والمنتجات المتنوعة التى تدخل فى العديد من المجالات لتقليل الاستيراد وتوفير كميات للتصدير لرفع الفائض الدولارى.

وفي تصريحات سابقة للمهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، أكد أن هناك أكثر من مشروع يتسم بانخفاض تكاليفه وارتفاع عائداته الاقتصادية وقدرته على تحقيق قيمة مرتفعة من المنتج النهائي مقارنة بالمادة الخام ومنها على سبيل المثال مشروعي إنتاج الصودا أش والسيليكون المعدني بالعلمين، موضحًا أنه يتم العمل على هذه المشروعات بالتوازى مع المشروعات والمجمعات الصناعية الكبرى للبتروكيماويات بمنطقتي السخنة والعلمين التى تم البدء فى مراحل تنفيذها لتكون إضافة اقتصادية هامة على المدى المتوسط عند الانتهاء منها حيث أن هذه المشروعات تأتى وفق استراتيجية صناعة البتروكيماويات التى قام قطاع البترول بتحديثها حتى عام ٢٠٤٠ لتكون بمثابة خطة قومية طموحة يتم العمل على تنفيذها ، مؤكدًا العمل على مشاركة القطاع الخاص مع الدولة فى تنفيذ هذه المشروعات لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية فى توفير المنتجات محلية الصنع لتحقيق التكامل حيث تغذى بدورها العديد من الصناعات إلى جانب احلال الواردات وزياد ة الصادرات والقيمة المضافة.

وتشمل مشروعات البتروكيماويات الجارى تنفيذها: مشروع إنتاج الألواح الخشبية متوسطة الكثافة (MDF) بشركة تكنولوجيا الأخشاب «WOTEH ووتك" بمحافظة البحيرة: بهدف إنتاج ٢٠٥ ألف متر٣ سنويًا من الألواح الخشبية متوسطة الكثافة MDF)) اعتمادًا على ٢٤٥ ألف طن سنويًا من قش الأرز المصرى كمادة خام مما يجعله من المشروعات التى تحقق مردودا بيئيًا واقتصاديًا كبيرًا.

كما تشمل مشروع إنتاج مشتقات الميثانول بدمياط ، بهدف إنتاج ٨٧ ألف طن سنويًا من اليوريا فورمالدهيد و٥٢ ألف طن سنويًا من مادة النفثالين فورمالدهيد المسلفن SNF اعتمادًا على منتجى الميثانول واليوريا المنتجين بشركتى ايميثانكس وموبكو.

مشروعات منتظرة

شهد عام ٢٠٢٢ اطلاق قطاع البترول مخطط للاستثمار فى صناعات ذات مردود اقتصادى وتنموي كبير بالظهير الصناعي للعلمين الجديدة من خلال قائمة من المشروعات المستهدف اقامتها ومنها مجمع العلمين للبتروكيماويات ، ومنطقة لمشروعات صناعات الصغيرة والمتوسطة القائمة على ما سينتجه المجمع ، وأيضا مجمع لإنتاج السيليكون لسد الفجوة الاستيرادية من المنتج ، ومجمع لإنتاج كربونات الصوديوم (الصودا اش) الذى يلبى احتياج السوق المصري من مادة مهمة تدخل فى العديد من الصناعات.

هناك أيضا قائمة من "المشروعات الخضراء" ، وتشمل المشروعات الجديدة التى بدأ العمل على اقامتها مشروع إنتاج الإيثانول الحيوى من المولاس فى دمياط ، كما تم البدء فى دراسة إقامة عدد من المشروعات الصديقة للبيئة مثل مشروع البلاستيك القابل للتحلل ومشروع إنتاج النافثا الخضراء من زيت الطحالب.

وبالتوازي مع المشروعات الجديدة ، تم تنفيذ مشروعات مهمة للإحلال والتطوير والتجديد فى مشروعات البتروكيماويات القائمة وفى مقدمتها مشروعات تطوير وتجديد مصانع شركة البتروكيماويات المصرية بالإسكندرية حيث تم الانتهاء من مشروع إحلال وتجديد مصنع إنتاج مادة VCM لزيادة الطاقة ١٢٥٪ حيث أدى إلى رفع الطاقة التصميمية للمصنع إلى ١٢٥٪ وذلك لإنتاج ١٢٥ ألف طن سنويًا من مادة VCM، باستثمارات حوالى ٩٠٠ مليون جنيه.

وخلال شهر يناير الماضى شهد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية انعقاد الجمعية التأسيسية لشركة المصرية للصودا آش المسؤولة عن مشروع مجمع إنتاج الصودا آش المقرر اقامته فى اطار مشروعات وزارة البترول والثروة المعدنية لزيادة القيمة المضافة، حيث أكد أن قطاع البترول يولى أهمية كبرى لمشروعات تعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية، وإضافة حلقات تصنيع تزيد من قدرة صناعة البتروكيماويات الحيوية على تعظيم العوائد على الاقتصاد القومى ودعم توطين الصناعة المصرية واحلال الواردات بالعملة الصعبة، ومن هذه الحلقات صناعة منتجات الصودا آش بالغة الأهمية والتى تحدث عنها الرئيس عبدالفتاح السيسى خلال الملتقى الأول للصناعة مؤخرًا وبيَّن أهميتها الاقتصادية والتصنيعية وأهمية الإسراع بتوطين تلك الصناعة فى مصر لإحلال الواردات منها وهو الحديث الذى جاء بمثابة دفعات قوية للتعجيل بتنفيذ هذا المشروع.

وأشار المهندس طارق الملا، إلى أن المشروع يهدف إلى وقف استيراد الصودا آش التى تدخل فى العديد من الاستخدامات، ويسهم فى توسعات ودعم الصناعات العديدة المرتبطة به ، لافتا إلى أن دخول القطاع الخاص ضمن التحالف القائم على تنفيذ المشروع بنسبة ٤٥٪ يؤكد انفتاح الحكومة على زيادة مساهمة ومشاركة القطاع الخاص ضمن المشروعات التى تهتم بها فى اطار حزم مشروعات تدعيم الاقتصاد الوطني.

ويهدف المشروع الجديد إلى إنتاج حوالى ٦٠٠ ألف طن صودا آش سنويًا منها ٣٢٠ ألف طن صودا آش خفيفة و٢١٠ آلاف طن صودا آش ثقيلة، وبيكربونات الصوديوم بطاقة ٥٠ ألف طن وفوق بيكربونات الصوديوم بطاقة ١٠ آلاف طن بالإضافة إلى السيلكا (ثانى أوكسيد السيلكون)، وتقدر التكلفة الاستثمارية بحوالى ٥٠٠ مليون دولار.

ويضم هيكل المساهمين فى مشروع الصودا آش، الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات التابعة لوزارة البترول والثروة المعدنية والهيئة العربية للتصنيع والشركة القابضة للصناعات الكيماوية وشركة إيداً لتنمية المشروعات، وشركة النصر للزجاج والبللور وذلك إلى جانب شركة صودا ممثل القطاع الخاص والتى تمتلك نسبة ٤٥ ٪ وتضم فى هيكلها التأسيسى شركات (بولى سيرف للأسمدة والكيماويات وإيه إم أن للاستثمار الصناعى ولايف كيميكالز جروب للاستيراد والتصدير) والتى تتمتع بالخبرة المتميزة فى هذا المجال، مما يعطى ميزة قوية ودافعًا للمشروع ويسهم فى الإسراع بتنفيذه.

إطلاق مشروعات بتروكيماويات عملاقة تغذى العديد من الصناعات بهدف زيادة الصادرات والقيمة المضافة

مجمعات صناعية كبرى للبتروكيماويات بالسخنة والعلمين ومجمع البحر الأحمر للبتروكيماويات .. واستراتيجية بترولية لدعم الشركات ذات معدلات الإنتاج الصغيرة بمناطق سيناء والصحراء الشرقية والغربية

أسامة المنياوى

قطاع الأعمال تكشف حقيقة تشكيل لجنة لإدارة الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج

قال منصور عبد الغني، المتحدث باسم وزارة قطاع الأعمال العام، إن ما ردده أحد المواقع الإلكترونية خلال الأيام الماضية عن مشروع الدولة لتطوير قطاع القطن والغزل والنسيج، بشأن تشكيل لجنة لإدارة الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج، غير صحيح.

وأضاف في بيان ، أن المشروع القومي لتطوير قطاع الغزل والنسيج، والذي تنفذه الشركة القابضة للقطن؛ بهدف تعظيم العائد من القطن المصري طويل التيلة وفائق الطول، وإضافة صناعات تحويلية مثل معاصر الزيوت وصناعة الأعلاف وغيرها.

وتابع: "يجرى تنفيذ المشروع طبقا لمخطط زمني دقيق تم استعراضه أمام الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته الأخيرة لشركة غزل المحلة الشهر الماضي».

وذكر المتحدث، أن العمل مستمر تحت إشراف المهندس محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، الذي يتابع يوميًا خطوات إنجاز المشروع تمهيدًا لافتتاح المصانع بداية من شهر يوليو المقبل.

الشرقية للدخان: الأوضاع الاقتصادية الحالية أثرت على عمليات استيراد المواد الخام

يبحث مجلس إدارة شركة الشرقية للدخان عن طرق جديدة غير نمطية لتأمين توريد المواد الخام؛ لتفادي التأثير على العمليات الإنتاجية والبيعية، بهدف استيفاء متطلبات السوق، وفقًا لبيان الشركة للبورصة.

وأوضحت الشركة أن الأوضاع الاقتصادية الحالية أثرت على نشاط الشركة وعمليات استيراد المواد الخام.

كانت شركة الشرقية للدخان، وافقت الأحد الماضي على لائحة أسعار البيع الجديدة بالنسبة للمستهلك على كل منتجات الشركة من السجائر والسيجار والمعسل ومنتجات الدخان، بقيمة تراوحت بين ١,٥ و٣ جنيهات.

القابضة للأدوية تسعى لإنشاء ٥ مصانع مع القطاع الخاص باستثمارات ٢,٥ مليار جنيه

تسعى الشركة القابضة للأدوية بالتعاون مع شركات من القطاع الخاص لإنشاء ٥ مصانع جديدة باستثمارات ٢,٥ مليار جنيه.

وتهدف الاستثمارات لإنتاج ما يصل إلى ١٠٠ صنف من الخامات الدوائية حتى عام ٢٠٢٥.

ووفقا للمصادر فإن الهدف من المصانع الجديدة بالنسبة للشركة التابعة لوزارة قطاع الأعمال يتركز على توفير ما يصل إلى ٢٠٪ من احتياجات السوق من الخامات الدوائية لتقليل الاستيراد وتوفير العملة وسط أزمة شديدة تشهدها أكبر البلاد العربية سكانا في سيولة العملات الأجنبية، حيث تستهدف المشاريع كذلك تصدير جزء من الخامات للخارج.

وذكرت المصادر أن شركة "النصر للكيماويات الدوائية" التابعة للشركة القابضة للأدوية، تسير حاليا في إجراءات تنفيذ المشروع بالتعاون مع شركات أدوية خاصة، بطاقات إنتاجية تصل إلى ٧٠ طنا سنويا لكل مصنع.

وتمتلك الشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ١٠٠٪ من أسهم شركة النصر للكيماويات الدوائية.

العربية للتصنيع تبحث مع لجنة الشراكة الصناعية توطين صناعة السيارات الكهربائية

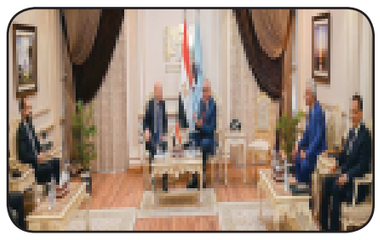

أكد اللواء أ.ح مهندس "مختار عبداللطيف" رئيس الهيئة العربية للتصنيع على أهمية تنفيذ توجيهات الرئيس "عبدالفتاح السيسي" بتعزيز التعاون مع الأشقاء بالدول العربية واستغلال القدرات التصنيعية الوطنية لتعميق وزيادة نسب التصنيع المحلي وتوطين التكنولوجيا.

ولفت في بيان إلى أهمية تحقيق التكامل الصناعي العربي وزيادة القيمة المضافة والحد من الاستيراد، بما يسهم في تعزيز تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية الصناعية للدول العربية وزيادة فرص ومجالات التصدير.

جاء هذا في إطار اجتماعات اللجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية، التي عقدت بالقاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ مارس ٢٠٢٣.

تأتي هذه الاجتماعات في إطار توجيهات القيادة السياسية للدول الأعضاء في اللجنة العليا لتعزيز الشراكة واستغلال الإمكانات والطاقات المتاحة في الدول الأربعة (مصر والإمارات والأردن والبحرين) للوصول إلى التكامل فيما بين الدول المشاركة في كافة المجالات الصناعية لتحقيق نهضة صناعية عربية.

وخلال الاجتماع، الذي تم بمقر رئاسة الهيئة العربية للتصنيع، تم بحث توطين تكنولوجيا إنتاج سيارة كهربائية عربية مشتركة بمكونات محلية من خلال الموارد المتاحة في الدول المشاركة في اللجنة.

وفي هذا الصدد، أعرب "مختار عبداللطيف" عن تطلع العربية للتصنيع لتعزيز التعاون والتكامل الصناعي مع الأشقاء بالدول العربية، مشيراً أن الهيئة تمثل قاطرة الصناعة المصرية وتسهم في شتي مجالات النهضة الصناعية، وفقا لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، لافتاً إلى اهتمام الهيئة العربية للتصنيع بربط البحث العلمي بالصناعة، وتحويل الأبحاث إلى منتجات وخدمات مبتكرة، تمثل حلولاً علمية لمشكلات وتحديات مجتمعية مما يحقق الاقتصاد القائم على المعرفة، وتوطين الصناعة.

اسلام عبدالفتاح

«بحوث وتطوير الفلزات» يوقع اتفاقية تعاون مع الشركة المصرية للمواسير والمنتجات الإسمنتية

وقع مركز بحوث وتطوير الفلزات، برعاية الدكتور أيمن عاشور وزير التعليم العالى والبحث العلمي، بروتوكولا للتعاون مع الشركة المصرية للمواسير والمنتجات الإسمنتية «سيجوارت» التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيميائية، وذلك لتقديم استشارات علمية وفنية وتدريب كوادر في مجال السبائك المعدنية؛ بحضور الدكتور إبراهيم غياض القائم بأعمال رئيس المركز، والمهندس فاروق زكي العضو المنتدب للشركة، والدكتور سعيد الغزالي الباحث الرئيسي بالمشروع.

وأوضح غياض أن البروتوكول يتضمن توقيع تعاقد بين الطرفين ويتولى المركز بموجبه إعطاء الاستشارات العلمية والفنية اللازمة لدعم الشركة في تطوير أعمالها لاستخدام سبائك صلب جديدة محلية كبديل للسبائك المستوردة، والمساعدة في التصنيع المحلي كشريك ثالث، وإجراء محاولات جادة لتحقيق البديل المحلي لكل أو بعض المهمات المعدنية المستخدمة في إنتاج كافة أنواع الفلنكات مع الأخذ في الاعتبار أن تكون بنفس المواصفات العلمية والهندسية المعمول بها عالميًا في ذات المجال، فضلاً عن إجراء الدراسات والقياسات المختلفة لتوصيف خامات قطع الغيار المختلفة.

وينص البروتوكول على تقديم تدريب للمهندسين والفنيين التابعين للشركة في علوم وأساسيات السبائك الحديدية وطرق معالجتها وخواصها وكيفية التعامل معها، لتحقيق أعلى عائد وعمر افتراضي للمشغولات الهندسية، بالإضافة إلى تقديم الدعم العلمي والفني للشركة في حال استيراد أنواع المهمات المعدنية لاتخاذ القرار الأمثل، وكذا مساعدة الشركة في أعمال فحص الخامات والمهمات المعدنية علميًا وفنيًا؛ سواء الإنتاج المحلي أو المستورد، وكذلك الالتزام بفحص المدخلات المعدنية المستخدمة في إنتاج مختلف فلنكات السكك الحديد ومترو الأنفاق.

وأكد غياض، أن مركز بحوث وتطوير الفلزات لديه خبرات علمية وهندسية تدعمها اتفاقيات علمية مع جامعات ومراكز أبحاث أجنبية مرموقة، في مجال البحث والتطوير وإجراء الدراسات المختلفة اللازمة لتوفير سبائك الصلب والفلزات المختلفة وإنتاجها بشكل تجريبي، ويتواصل المركز مع مختلف مواقع إنتاج ومعالجة وتشكيل وتشغيل سبائك الصلب والسبائك الحديدية المتوفرة محليًا، سواء لدى قطاع الأعمال أو القطاع الخاص العامل في مجال الإنتاج المعدني والهندسي، ويمتلك المركز مُعدات حديثة لدراسة وتوصيف السبائك المختلفة ومسبك تجريبي، ومعدات للاختبارات العلمية والهندسية على أحدث مستوى، فضلاً عن الكوادر العلمية والفنية المتخصصة في تقديم الدعم اللازم لاتخاذ القرارات الهندسية.

مجلس التجارة العالمي يطلق خطة لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر التجارة والتمويل

افتتح مجلس التجارة العالمي – الأسبوع الماضي- مشاورات حول إطار عمل رئيسي جديد لزيادة الوصول إلى التمويل التجاري للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تم تطوير خارطة طريق الشمول المالي في التجارة عبر مساهمات قدمتها الهيئات الرئيسية في هذا القطاع وأصحاب المصلحة الدوليين وهي تحدد خمسة مجالات رئيسية حيث يمكن للعمل المنسق أن يُحدث تأثيراً كبيراً. وتهدف خارطة الطريق هذه إلى تسريع وتيرة التغيير بشكل حاسم من خلال توفير إطار شامل للتعاون بين القطاعين العام والخاص.

تشكل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٠٪ من الشركات على مستوى العالم ولكنها شكلت فقط ٢٣٪ من طلبات التمويل التجاري في عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من تمثيلها المنخفض، إلا أن ٤٠٪ من طلبات التمويل التجاري المرفوضة كانت من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأن ٧٠٪ من العدد المتفاوت للطلبات المرفوضة كانت من شركات تديرها نساء.

ويُطلق على عدم التوافق بين الطلب والعرض على التمويل التجاري بفجوة التمويل التجاري، ويبدو أن هذه الفجوة بدأت تتزايد بسرعة من نحو ١,٥ تريليون دولار تقديرياً في عام ٢٠١٨ إلى ٢ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢ وهي لا تُظهر أي علامات على التباطؤ حتى الآن.

قال مايكل فرونتاميتيس، نائب رئيس مجلس التجارة العالمي: "إن صعوبة الحصول على التمويل يعني أن الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ممثلة تمثيلاً دون المستوى المطلوب إلى حد كبير في التجارة العالمية. ومع أنه تم تنفيذ العديد من الأفكار الجيدة لزيادة الشمول المالي، إلا أنه لا بد من تسخير المعرفة والتكنولوجيا المتاحة لنا لتسريع التقدم نحو العمل الجماعي. ولذلك فإن إطارنا يعمل على توجيه أصحاب المصلحة المتنوعين نحو رؤية مشتركة ذات خطوط واضحة من المسؤولية في نهج يعتمد على النتائج. ونحن الآن ندعو هذا القطاع إلى تقديم ملاحظات من شأنها تحسين خارطة الطريق هذه ثم مشاركتنا في تنفيذها".

تعيين محمد نصر الدين عضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لـ«المصرية للاتصالات»

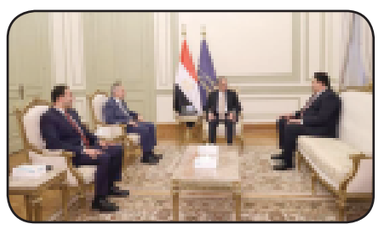

وافق مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات، الثلاثاء الماضي، على تعيين محمد نصر الدين عضوًا منتدبًا ورئيسيًا تنفيذيًا للشركة، واستمرار عادل حامد عضو غير تنفيذي بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات.

والتقى عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ماجد عثمان رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات، ومحمد نصر الدين العضو المنتدب والرئيس التنفيذي الجديد للشركة، وعادل حامد الرئيس التنفيذي السابق للشركة، وفقًا لبيان صادر عن الوزارة.

وقال عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إن الشركة المصرية للاتصالات تعد أحد الأذرع التنفيذية لتحقيق استراتيجية مصر الرقمية.

وثمن طلعت، الدور الهام الذي تقوم به الشركة لتطوير البنية التحتية للاتصالات في كافة أنحاء الجمهورية، والاستثمار على نطاق واسع في البنية التحتية لأنظمة الكابلات البحرية لتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي لمصر، وتعزيز مركزها الاستراتيجي كنقطة ارتكاز إقليمية وعالمية لحركة البيانات وبوابة ربط لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط بأوروبا.

وأشاد عمرو طلعت، بما بذله عادل حامد من مجهود خلال فترة توليه قيادة الشركة، واسهاماته في تحقيق الكثير من الإنجازات بالشركة، ومنها تطوير البنية التحتية للاتصالات بشقيها الدولي، وكذلك المحلى لتحسين جودة خدمات الاتصالات المقدمة للمواطنين، كما ساهمت الشركة على مدار فتره توليه المنصب في مشروعات لدعم وتمكين التحول الرقمي بمصر.

هواوي مصر توقع اتفاقية مع السويدي إليكتريك للتعاون في المشروعات القومية

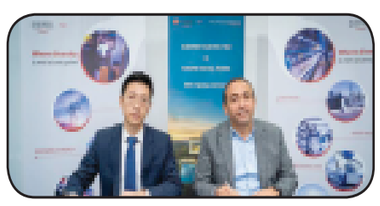

وقعت لمجموعة أعمال الطاقة الرقمية بشركة هواوى مصر، المتخصصة في منتجات وحلول الطاقة الرقمية، اتفاقية مع شركة السويدي إليكتريك T&D، للتعاون المشترك في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة، خاصة حلول الطاقة الكهروضوئية الذكية FusionSolar التي تدمج تقنيات الطاقة الإلكترونية والرقمية وشحن السيارات والاتوبيسات الكهربائية في السوق المصرية.

وقال جوي دينج، الرئيس التنفيذى لمجموعة أعمال الطاقة الرقمية بشركة هواوى مصر، في بيان، إن الشركة تدعم جهود الحكومة المصرية للتوسع في الاعتماد على الطاقة الخضراء، واستراتيجية الطاقة المستدامة لعام 2035.

وأضافت، أن الشركة تتطلع للعمل جنبًا إلى جنب مع شركة السويدي إليكتريك T&D للتعاون في المشروعات القومية في مجالات حلول الطاقة الشمسية وشحن السيارات والأتوبيسات الكهربائية، تماشيًا مع خطط مصر للانتقال إلى الطاقة النظيفة والتوسع فى استخدام السيارات الكهربائية، وتوطين صناعة السيارات الكهربائية فى مصر.

من ناحيته، أوضح مدحت ماهر، الرئيس التنفيذي لشركة السويدي اليكتريك، إن فتح آفاق التعاون مع شركة هواوي مصر، يساهم في التوسع في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة ومشاركة الدولة المصرية في هذا التحول.

العماد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

تقرير: الذهب والنحاس يتصدران السلع المعدنية الأكثر جذبًا للاستثمار في ٢٠٢٣

قامت "جولدن بروكرز"، بتحديد قائمة السلع المعدنية الأكثر جذبًا للاستثمار في ٢٠٢٣، حيث ضمت القائمة الذهب والنحاس والليثيوم كأحد أهم السلع التي يتجه الأشخاص للاستثمار فيها هذا العام.
وقد شهد شهر يناير ارتفاع سعر الذهب حيث كان السلعة الأكثر جذبًا، حيث ساهم هبوط قيمة الدولار الأمريكي بشكل كبير في ارتفاع سلعة الذهب بنسبة ٦,١٪ خلال الشهر. وفي شهر مارس، وفقاً لتقرير "جولدن بروكرز".. وارتفعت أسعار الذهب بعد الانهيار الكبير لبنك وادي السيليكون (SVB) وبنك سيجنتشر، مما أدى إلى اضطرابات في قطاعي البنوك والتمويل. ومع ذلك، ليس من المؤكد ما إذا كان الذهب سيحتفظ بسعره الحالي أم لا.

«مودرن» تعرض على الحكومة المصرية تأسيس صناديق استثمارية دولارية بعدد من القطاعات

عقد مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، الأسبوع الماضي، اجتماعًا مع مسئولي شركة "مودرن للتنمية والاستثمار"؛ لاستعراض عدد من الفرص الاستثمارية في القطاع المالي، وذلك بحضور محمد فريد صالح، رئيس هيئة الرقابة المالية، وعدنان أحمد يوسف، رئيس مجلس إدارة الشركة، رئيس جمعية مصارف البحرين، الرئيس الأسبق لاتحاد المصارف العربية، وعمرو عادل، العضو المنتدب للشركة، وأعضاء مجلس إدارة الشركة.
وأشار مصطفى مدبولي، إلى حرصخ على لقاء مسئولي شركة "مودرن للتنمية والاستثمار"، لتأكيد استعداد الحكومة لبحث جميع أوجه التعاون، في إطار دعم القطاع الخاص، والعمل على تيسير إجراءات دخوله السوق المصرية.
وخلال الاجتماع، قال عدنان يوسف: أُنشئت شركة "مودرن للتنمية والاستثمار" عام ٢٠١٩؛ بغرض إطلاق آلية للاستثمار وإدارة المشاريع في المجالات المختلفة من خلال صناديق الاستثمار كآلية مالية بصرف النظر عن نوع النشاط.
وعرض يوسف إمكانية إنشاء صناديق استثمار دولارية في القطاعات المختلفة، ويشمل ذلك إنشاء صندوق استثماري عقاري، وصندوق استثماري صناعي،

وصندوق استثماري زراعي، وصندوق استثماري متخصص في مجال الطاقة المتجددة، وصندوق استثماري متخصص في مجال التعليم، وكذا صندوق استثماري للسلع الاستراتيجية.
كما طرح إمكانية تأسيس صناديق استثمار متخصصة، إذ يقوم كل صندوق بجلب وإدارة أموال المستثمرين، مؤكدًا أن آلية عمل الصناديق تضمن الخروج الآمن للمستثمر.

رضوى عبدالله

الحكومة تقر تيسيرات للمستثمرين وشركات التطوير العقاري

وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأخير برئاسة مصطفى مدبولي؛ على ما قدمته وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بشأن منح تيسيرات للمشروعات بالأراضي الخدمية والاستثمارية، في ضوء ما تشهده السوق العقارية حاليا من متغيرات وتأثيرات، حيث تم التنويه إلى موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على منح تيسيرات متعددة للمستثمرين وشركات التطوير العقاري، في ضوء هذه المتغيرات المحلية والعالمية نتيجة تداعيات الأزمات العالمية المتعاقبة.
وتتضمن هذه التيسيرات: زيادة مدة تنفيذ جميع المشروعات الخدمية والاستثمارية والعمرانية بنسبة ٢٠٪، عن المدة الأصلية الممنوحة للتنفيذ لقطعة الأرض، وذلك للمشروعات التي لا تزال في مدة التنفيذ، أما المشروعات التي تم أو يتم منحها مهلة بمقابل مادي فيتم منحها ذات النسبة من هذه المهلة، وفقا لبيان صادر عن مجلس الوزراء.

صندوق مصر السيادي: تحويل مقر وزارة الداخلية القديم إلى مجمع متعدد الاستخدامات

أعلن صندوق مصر السيادي من خلال صندوقه الفرعي للاستثمار العقاري «صندوق مصر الفرعي للسياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار» توقيع عقد تطوير مقر وزارة الداخلية السابق بلاظوغلى مع شركة A Developments إيه لتطوير المشروعات العقارية لتحويل مقر الوزارة إلى وجهة متطورة متعددة الاستخدامات في قلب منطقة وسط البلد.
وبحسب بيان حكومي، الثلاثاء الماضي، تشمل خطة تطوير المشروع تحويل مقر الوزارة إلى أول منطقة معينة بالابتكار وريادة الأعمال وفقًا لأفضل المعايير العالمية لتضم محلات تجارية، ومكاتب إدارية، وفرع لإحدى الجامعات الفرنسية (جامعة إيباج لإدارة الأعمال)، ومركز عالمي لخدمات التعهيد، وفندق. وقد تم وضع رؤية وخطة التطوير استنادًا إلى نتائج الدراسات التي أجراها صندوق مصر السيادي لتحديد أفضل تصور لاستخدام واستغلال المجمع، وذلك قبل البدء في عملية طرح المشروع.

«اقتصادية قناة السويس» .. عين علي «المشروعات الخضراء» والأخرى علي «تحالفات التطوير»

وليد جمال الدين : ندرس طرح مشروعات الصناعات المغذية للوقود الأخضر على المستثمرين .. و نستهدف زيادة صادرات الأسمنت إلى 3,2 مليون طن بشكل سنوي

تواصل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس جهودها علي محاور متنوعة ومتعددة ، يتجه بعضها إلي عقد شراكات بهدف التطوير ، ويستهدف البعض الآخر عقد تحالفات وشراكات عالمية في قطاع مشروعات الوقود الأخضر .
وفي هذا الإطار ، عقدت لجنة الطاقة والبيئة بمجلس الشيوخ اجتماعاً لمناقشة مستجدات وتطورات الأعمال والمفاوضات التي تقوم بها ، وتطرق الاجتماع إلى مناقشة الرؤية المستقبلية لصناعة الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية، خاصة بعد النجاح الذي تم تحقيقه خلال مؤتمر المناخ الذي عقد بمدينة شرم الشيخ نوفمبر الماضي، حيث وقعت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ٩ اتفاقيات إطارية مع كبرى الشركات الدولية لتوطين صناعة الوقود الأخضر داخل المنطقة بالإضافة إلى افتتاح أول مصنع للهيدروجين الأخضر داخل منطقة السخنة الصناعية التابعة للهيئة .
وخلال الجلسة أوضح رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أن الهيئة وقعت ٢٣ مذكرة تفاهم مع كبرى الكيانات الدولية ، والتي تم تحويل٩ منها لاتفاقيات إطارية لتكون المنطقة مركزاً لصناعة الوقود الأخضر، وذلك نتيجة لما تملكه من إمكانيات داخل مناطقها الصناعية وموانئها التابعة المطلة على البحرين الأحمر والمتوسط، حيث التكامل بين المناطق الصناعية والموانئ والبنية التحتية المجهزة وسهولة النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والتي تعد السوق الأساسي لاستهلاك هذا النوع من الوقود.
وأضاف أن استراتيجية الهيئة نحو توطين صناعة الهيدروجين الأخضر قائمة على ٣ محاور رئيسية وهي تصنيع الوقود الأخضر من هيدروجين أخضر، أمونيا خضراء ، وإيميثانول وكذا توفير الصناعات المكملة لصناعات الهيدروجين الأخضر من محللات كهربائية ،ألواح شمسية وتوربينات وغيرها من مشروعاتها للمستثمرين لإقامتها بالتزامن مع تنفيذ مشروعات الوقود الأخضر، وذلك لأن توطين الصناعات المكملة والمغذية يسهم بشكل كبير في خفض تكلفة المنتج النهائي ويدعم قدراته التنافسية.
وخلال الاجتماع، أعلن رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس عن قرب تقديم خدمات تموين السفن والخدمات البحرية عبر موانئ المنطقة، خلال إبريل المقبل بالإضافة إلى خدمات تموين السفن بالوقود الأخضر المتوقع بدء نشاطه خلال عام ٢٠٢٦، مشيراً إلى أن هدف توقيع مذكرات التفاهم هو منح أطراف التوقيع الفرصة في دراسة آليات تنفيذ المشروع وإجراء دراسات جدوى شاملة من شأنها تحقيق المصلحة العامة لجميع الأطراف .
وتابع جمال الدين أنه يتم العمل على إقرار حوافز خاصة لصناعات الوقود الأخضر، والتي يوليها مجلس الوزراء اهتماما كبيراً ودعماً لتسريع العمل لإصدار هذه الحوافز والتي من شأنها استقطاب استثمارات متنوعة في هذا المجال، مضيفاً أن الشركات التي تم توقيع مذكرات التفاهم معها قامت بإجراء دراسات سوقية ومقارنات ووجدت تميز مصر بموقعها الجغرافي والمزايا التي تمتلكها في الطاقة والبنية التحتية وسهولة النفاذ للأسواق الإفريقية والأوروبية، مما جعلها محط أنظار الجميع في أن تتحول لمركز إقليمي رائد لصناعات الوقود الأخضر.
ولفت إلى الدراسات الجارية بشأن طرح مشروعات للمستثمرين لإقامة الصناعات المكملة لمشروعات الوقود الأخضر من محطات تحلية مياه وصناعة الألواح الشمسية ،مؤكداً على أن الهيئة تراعي جميع الاشتراطات البيئية في مثل هذه المشروعات بمعايير عالمية وأسس علمية سليمة.
كما تطرق الاجتماع إلى شرح رئيس المنطقة الاقتصادية لمقومات وحوافز ومزايا المنطقة فضلاً عن المشروعات المقامة فعلياً بالموانئ التابعة والمناطق الصناعية فضلاً عن العقود التي تم توقيعها مؤخرا مع شركات عالمية لتشغيل الأرصفة في موانئ الهيئة، بالإضافة إلى الإعلان قريبا عن أحد المشروعات الهامة التي ستشهدها منطقة الإسماعيلية شرق "وادي التكنولوجيا" بعد الانتهاء من تنفيذ المرحلة العاجلة بها لاستقطاب استثمارات بها .
واختتم النائب عبد الخالق عياد جلسة لجنة الطاقة معرباً عن سعادته بما شاهده بالعرض التقديمي عن الهيئة ومشروعاتها والأعمال التي تتم بالمنطقة الاقتصادية، قائلا: "فخورون بوجود قيادة شبابية تترأس المنطقة الاقتصادية هذا المشروع القومي الواعد الذي لولا الرؤية الثاقبة للرئيس عبد الفتاح السيسي ما كانت هذه المنطقة"، واصفاً اختيار رئيس المنطقة الاقتصادية الحالي بمثابة الأمثل في التخاطب مع المستثمرين وإجادة التعامل معهم.
ويعد "الهيدروجين الأخضر" نوع من الوقود الناتج عن عملية كيميائية يستخدم فيها تيار كهربائي ناتج عن مصادر متجددة لفصل الهيدروجين عن الأكسجين في الماء، وبالتالي تصبح طاقة ناتجة دون انبعاث ثاني أكسيد الكربون بالغلاف الجوي و المسبب للاحتباس الحراري.
وتشير الدراسات العلمية إلى أنواع الهيدروجين منها الهيدروجين الأزرق، الناتج عن طريق إعادة تشكيل غاز الميثان بالبخار، ولكن يتم التقاط جزء من انبعاثات الكربون بحيث يتم عزله أو استخدامه مرة أخرى، وهناك أيضًا الهيدروجين الوردي الذي ينتج في حالة الحصول على الكهرباء المستخدمة في تقسيم الماء إلى هيدروجين وأكسجين داخل محطة نووية» .
وفي حالة الهيدروجين الأخضر، فهو ناتج عن استخدام الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقات المتجددة "مثل الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الهيدرومائية" لتقسيم الماء إلى مكوناته "الهيدروجين والأكسجين"، وفي هذه الحالة تكون عملية إنتاج الهيدروجين خالية من الكربون وأي ملوثات للهواء.

صادرات وشراكات

كان مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وافق على عدد من المشروعات الجديدة التي ستتم بالشراكة مع مجموعة "موانئ أبو ظبي" والشركات التابعة لها، بضخ استثمارات جديدة داخل الموانئ البحرية التابعة للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
وقال رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إن مجموعة "موانئ أبو ظبي" ستقوم ببناء وتطوير البنية الفوقية وإدارة وتشغيل وإعادة تسليم محطة متعددة الأغراض وصب جاف وصب سائل للخدمات البترولية بأرصفة شرق بورسعيد بطول ١,٥ كم تقام على مرحلتين بطول ٧٥٠ متر لكل مرحلة، بجانب المنطقة اللوجستية.
وأشار إلى أنه سيتم العمل على الأرصفة وتشغيلها خلال الشهور القادمة على أن يبدأ تشغيل المرحلة الأولى من المشروع في الربع الثاني من العام ٢٠٢٤، لتتكامل مع المنطقة اللوجستية التي ستنفذها المجموعة على مساحة ١,٥ كم مربع المجاورة للرصيف، و أعلن رئيس المنطقة الاقتصادية أن الأرصفة الجديدة التي نفذتها الدولة في شرق بورسعيد بطول ٥ كم تم التعاقد عليها لتشغيلها بالكامل.
ووافق مجلس إدارة الهيئة على إقامة شركة ترانس كارجو إحدى الشركات التابعة لمجموعة موانئ أبو ظبي ٦ صوامع لتخزين وتداول الأسمنت الأسود بميناء العريش يتم تصديره للأسواق الخارجية، بطاقة تخزينية تبلغ ٧٥ ألف طن وتبدأ بحجم تداول ٢٥٠ ألف طن تصل إلى ٢ مليون طن خلال العام المقبل بعد الانتهاء من جميع مراحل المشروع بتكلفة استثمارية ٨٣٠ مليون جنيه، و يقع المشروع على مساحة ٦ آلاف متر مربع داخل الميناء.
كما وافق المجلس لشركة ترانس كارجو على مشروع إنشاء صوامع صب جاف لتخزين وتداول الأسمنت الأسود برصيف عباس في ميناء غرب بورسعيد بعد الانتهاء من تطويره.
وتقوم الشركة بإنشاء ٣ صوامع بطاقة تخزينية تبلغ ٣٠ ألف طن وتكلفة استثمارية ٤٠٠ مليون جنيه تبدأ بنحو ١٥٠ ألف طن خلال العام الجاري لتستهدف ٦٠٠ ألف طن خلال عام ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لتصل إلى ١,٢ مليون طن طاقة تخزينية بحلول ٢٠٢٦، والمشروع يقام على مساحة ٥ آلاف متر مربع بميناء غرب بورسعيد، لمدة ١٥ عاما لتؤول كافة معدات التشغيل للمنطقة الاقتصادية بعد انتهاء مدة التعاقد.
وقال رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وليد جمال الدين، إن الاتفاقيات الموقعة مع مجموعة موانئ أبوظبي تستهدف زيادة صادرات الأسمنت إلى حوالي ٣,٢ مليون طن بشكل سنوي وذلك إلى الأسواق المجاورة وأمريكا ، معبرا عن توقعاته بإنتاج مواسير الزهر وصناعة الصلب باستثمارات بحجم ٢ مليار دولار عبر التعاون مع شركة شين شينغ الصينية.
ولفت إلى أنه يتم السعي لتوطين قطاعات عديدة في مصر من بينها صناعة السيارات وصناعة الوقود الأخضر.

شراكة بين «اقتصادية قناة السويس» و«موانئ أبوظبي» لتنفيذ مشروعات تطوير في موانئ شرق وغرب بورسعيد والعريش والسخنة .

اتفاقيات

وفي إطار تشجيع وجذب الاستثمار بالموانئ ، قام وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بتوقيع اتفاقية عمل إطارية مع ستيفن يوجالنجام، رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس للحاويات، وذلك لتطبيق عدد من الحوافز الجديدة المتعلقة بنشاط شركة قناة السويس للحاويات داخل ميناء شرق بورسعيد، وتنفيذا لاستراتيجية الهيئة التي تستهدف جذب مزيد من الاستثمارات بالميناء، وتنشيط حركة التداول مما يحقق المصلحة المشتركة للطرفين.
وأوضح جمال الدين أن المنطقة الاقتصادية تسعى لتوفير العديد من الحوافز التي تتضمن تخفيض رسوم الميناء والرسو والإرشاد المقررة على كافة سفن الحاويات وفقا للحمولة الكلية للسفينة وعدد الحاويات، وتعد هذه الاتفاقية جزء من خطة الهيئة لتحسين الوضع التنافسي للميناء من خلال مزيد من الحوافز التي تحافظ على أهميته بالنسبة للملاحة البحرية في العالم، كما أكد على أن هذه الحوافز تأتي في إطار الدعم المستمر الذي تقدمه المنطقة الاقتصادية لشركائها خاصة فيما يتعلق بموانئها التابعة، وفي هذا الصدد تحرص الهيئة على توفير بيئة عمل تراعي المستجدات في الوضع الاقتصادي العالمي وحركة الملاحة العالمية.
من جانبه صرح ستيفن يوجالنجام قائلا: إن مجموعة الحوافز الجديدة تدعم مزيد من التعاون بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وشركة قناة السويس لتداول الحاويات بميناء شرق بورسعيد، حيث تحقق هذه الاتفاقية المصلحة المشتركة وتراعي التغيرات الاقتصادية العالمية، مما يؤكد على مدي أهمية التنسيق المشترك والدائم مع المنطقة الاقتصادية للوصول إلى إطار عمل فعال يحقق المستهدفات لدى الطرفين.
يذكر أن ميناء شرق بورسعيد استقبل خلال عام ٢٠٢٢ ما يقرب من ١٥٢٤ سفينة متنوعة بطاقة محققة بلغت أكثر من ٤٠ مليون طن وعدد ٣,٥ مليون حاوية مكافئة، كما يشهد ميناء شرق بورسعيد العديد من أعمال التطوير التي تشمل مشروعات تحسين التربة وشبكات طرق ومرافق وساحات بالإضافة إلى تنفيذ منظومة إلكترونية بالميناء وذلك ضمن خطة تطوير موانئ المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتكون مجهزة بأعلى المعايير العالمية.

اتفاقية عمل مع شركة قناة السويس للحاويات لتطبيق حوافز جديدة و جذب استثمارات بـ« شرق بورسعيد»

أسامة السيد

٦٧٠٫٩ ألف عامل بقطاع الأعمال العام عام ٢٠٢٢

أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع عدد العاملين بالقطاع العام/ الأعمال العام إلى ٦٧٠,٩ ألف عامل في عام ٢٠٢٢ مقابل ٦٩٥,٣ ألف عامل في عام ٢٠٢١ وذلك بنسبة انخفاض قدرها ٣,٥٪
وبلغ عدد العاملين الذكور ٥٨٧,٧ ألف عامل عام ٢٠٢٢ مقابل ٦١٠,٢ ألف عامل عام ٢٠٢١ بنسبة انخفاض قدرها ٣,٧٪.
فيما بلغ عدد العاملات الإناث ٨٣,٣ ألف عامل عام ٢٠٢٢ مقابل ٨٥,١ عاملاً عام ٢٠٢١ بنسبة انخفاض قدرها ٢,١ ٪.
وقال الجهاز إن قطاع الإسكان والتعمير سجل أعلى عدد للمشتغلين حيث بلغ ٢٠٦,٣ ألف عاملاً بنسبة قدرها ٣٠,٨ ٪ يليه الصناعة والبترول والثروة المعدنية بنسبة ٢٢,٣ ٪، ثم قطاع الكهرباء بنسبة ١٧,٣ ٪ من إجمالي العاملين بالقطاع العام / الأعمال العام.
وأشار تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن محافظة القاهرة سجلت أعلى عدد عاملين بالقطاع العام حيث سجلت حوالي ٢٠٤ ألف عامل بنسبة ٣٠,٤ ٪ من إجمالي العاملين.

رئيس هيئة الاستثمار يبحث مع شركة يونانية فرص التعاون الاستثماري في مجال الطاقة المتجددة

التقى حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ممثلي شركة Mytilineos اليونانية الرائدة في قطاعي الطاقة والصناعة بحضور نها كمال، رئيس مكتب التمثيل التجاري بسفارة مصر في أثينا، وأحمد منجى بدر، ممثل إدارة الاتحاد الأوروبي بالتمثيل التجاري، وذلك لبحث الفرص المتاحة للاستثمار في مصر.
وتدرس الشركة ضخ استثمارات في مصر خلال الفترة المقبلة في مجالات بناء محطات الطاقة الشمسية وبطاريات التخزين والطاقة الجديدة والمتجددة والبترول والغاز الطبيعي والبنية الأساسية والحلول الهندسية المستدامة في ضوء الخبرة الواسعة التي تتوافر لدى الشركة في هذه المجالات.. واستعرض الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار ما قامت به مؤخرًا الحكومة المصرية من جهود لتسهيل وتسريع إجراءات تسجيل الشركات وفتح مقراتها في مصر وتهيئة بيئة استثمار جاذبة، مشيرًا إلى أنه قد تم منح ١٣ رخصة ذهبية للشركات وأنه يجري حاليًا دراسة ٤٠ طلبا للحصول على الرخصة الذهبية، مشيرا إلى أن الحكومة تستهدف تعميم تجربة الرخصة الذهبية لكافة الصناعات والقطاعات.

وأضاف حسام هيبة أن هناك بالفعل مذكرات تفاهم واتفاقيات إطارية تم توقيعها في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر بلغ عددها ٢٣ مذكرة واتفاقية إطارية من بينها ٩ اتفاقيات قيد التنفيذ، مشيرا إلى أن هناك الكثير من الشركات التي تبدي اهتمامها بضخ المزيد من الاستثمار لإنتاج الأمونيا والهيدروجين الأخضر بغرض التصدير خاصة في ظل ما تم إقراره من حوافز للاستثمار في هذا القطاع ومع توافر بنية تحتية متقدمة وفائض طاقة وغيرها من مقومات الاستثمار بمصر.

جيه إل إل: مصر تستحوذ على ٢١٪ من قيمة تعاقدات المشروعات بالشرق الأوسط خلال ٢٠٢٢

قال جونز لانج لاسال "جيه إل إل" المتخصصة في إدارة العقارات والاستشارات واستشارات التطوير العقاري، إن قيمة المشاريع المتعاقد عليها في مصر خلال عام ٢٠٢٢، شكلت نحو ٢١٪ من إجمالي القيمة المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك على الرغم من الظروف غير المواتية والاضطرابات الاقتصادية المرتبطة بتراجع قيمة العملة في مصر، وهو ما يمثل قفزة سنوية مقارنة بقيمة مشاريع عام ٢٠٢٠.
وأضافت في بيان، إن ذلك يأتي نظرًا لتدفقات قياسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي نمت بنسبة ٧١٪ في السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢، فضلاً عن استثمار شركات التطوير الإقليمية في مشاريع البنية التحتية الحساسة، مما يؤكد مرونة القطاع العقاري المصري.
وقالت لورا مورغان، رئيس معلومات السوق في الشرق الأوسط وإفريقيا لدى شركة جيه إل إل، إن التدفق القياسي للاستثمارات الأجنبية والاستثمار شركات التطوير الإقليمية في مشاريع البنية التحتية الحساسة، ساعد في الحفاظ على مرونة السوق العقاري المصري في عام ٢٠٢٢.
وأضاف، أنه فعلى الرغم من الظروف غير المواتية والاضطرابات الاقتصادية المرتبطة بانخفاض قيمة العملة الوطنية، شرعت مصر بتطوير ٢٠ مدينة جديدة مع تحديث بعض مخزوناتها القائمة، مما يعكس قوة قطاع الإنشاءات في البلاد.
وأظهرت بيانات تحليل حالة السوق لشركة جيه إل إل، أن التقلبات الاقتصادية العالمية في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ أسهمت ببروز تحديات في سوق الإنشاءات المحلي انعكست على مواعيد التسليم والارتفاع الفوري في الأسعار، وترافق ذلك مع إحجام الموردين عن ضمان الأسعار لفترات طويلة.
وكشفت، عن تأثر مواد البناء التي يدخل الألمنيوم في تصنيعها، من واجهات المباني وحديد التسليح، بالإضافة إلى المستلزمات الكهربائية والميكانيكية من المولدات وأشباه الموصلات، كثيرا بالاضطرابات التي فرضتها التقلبات الاقتصادية العالمية وتأخر تسليم الشحنات، وأدى ذلك إلى خسائر مالية، وأبرز حاجة المقاولين إلى إدارة دقيقة لسلاسل التوريد لتخفيف المخاطر والالتزام بالمواعيد والميزانيات وتوفير التدفقات النقدية.
وسجلت جيه إل إل، تحسنا ملحوظاً في سلسلة التوريد في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، إلا أن استمرار ارتفاع الأسعار ظل خطرا رئيسيا على السوق في مصر نتيجة تراجع قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم، مما يفرض على شركات التطوير والمقاولين متابعة التوجهات بمزيد من الحذر.

داليا أحمد

جي بي للاستثمارات توقع شراكة مع المنظمة الخليجية لتطبيق معايير الاستدامة في مصر

وقعت مجموعة جي بي للاستثمارات، اتفاقية شراكة إستراتيجية مع المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (جورد)، وذلك بهدف تطبيق معايير المنظومة العالمية لتقييم الاستدامة "جي ساس" وتعزيز الحلول المستدامة في مصر.
وقع الاتفاقية كل من شريف حمودة، رئيس مجلس إدارة مجموعة جي بي للاستثمارات، ويوسف الحر، رئيس مجلس إدارة المنظمة الخليجية، وذلك بالمقر الرئيسي للمنظمة في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا.
وبموجب الشراكة الإستراتيجية، ستقوم مجموعة جي بي وجورد بالتعاون في عدة مجالات تهدف إلى دفع الحلول المناخية بشكل أسرع وتعزيز البيئة العمرانية المستدامة في المجتمع المصري، مع التركيز على تطبيق معايير منظومة جي ساس في مدينة طربول الصناعية في مصر الواقعة على مساحة ١.٩ ملايين متر مربع.
من ناحيته، قال شريف حمودة رئيس مجلس إدارة مجموعة جي بي للاستثمارات، إن الاستثمار في المشاريع المستدامة هو أحد الأهداف الرئيسية التي يجب تحقيقها في مصر، مؤكداً أن المنظمة الخليجية ستصبح شريكا استراتيجيًا لمدينة طربول الصناعية.
بدوره، أوضح يوسف بن محمد الحر، رئيس مجلس إدارة المنظمة الخليجية للبحث والتطوير، أن المنظمة تسعى لنشر

مفاهيم المباني الخضراء وتوسيع نطاق العمل بنظام جي ساس في مصر».
وأضاف: "نورك أن مواجهة التحديات المناخية في المنطقة تتطلب تعاونا حثيثا وتبادلا للخبرات المشتركة بين الدول والمؤسسات والجهات المعنية فيما بينها، ومن خلال الشراكة يمكن تطوير مستقبل مستدام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
ويشمل التعاون بناء القدرات وتبادل الخبرات لتشجيع ممارسات المباني المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والمحايد للكربون في قطاع التطوير العقاري.

الرعاية الصحية بمصر تبحث التعاون مع «ميدترونيك» الأمريكية

استقبل أحمد السبكي، رئيس الهيئة العامة للرعاية الصحية، مساعد وزير الصحة والسكان، المشرف العام على مشروع التأمين الصحي الشامل بمصر، ماجد قدومي، المدير الإقليمي ورئيس لشركة ميدترونيك الأمريكية بالشرق الأوسط وأفريقيا وشرق أوروبا وروسيا، لبحث سبل التعاون، وذلك بالمقر الرئيسي للهيئة في مدينة نصر.
ونافش اللقاء، سبل تبادل الخبرات والتعاون بين الطرفين والتي من شأنها رفع كفاءة وتنمية قدرات مقدمي الخدمة الصحية على أحدث الأجهزة والمستلزمات والتقنيات الطبية المستخدمة في علاج المرضى بالمنشآت الصحية التابعة لهيئة الرعاية الصحية بمحافظات التأمين الصحي الشامل، مما يسهم في توفير خدمات ورعاية صحية للمنتفعين وفق أحدث الممارسات الطبية العالمية، وفقا لبيان صحفي صادر، الخميس الماضي.
وأكدأحمد السبكي، أن اللقاء يأتي في إطار استراتيجية الهيئة لبحث التعاون في مجال تدريب مقدمي الخدمة على استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية والتقنيات الطبية لعلاج المرضى وفق الممارسات الطبية العالمية، مما يسهم في استمرارية الارتقاء بالرعاية الطبية المقدمة بالمنشآت

الصحية التابعة للهيئة بمحافظات التأمين الصحي الشامل.
وأشار، إلى أن التدريب والتعليم الطبي المستمر هو دستور عمل الهيئة، لضمان استمرار جودة مخرجات الخدمة.
وألمح السبكي، إلى حرص الهيئة على الاستفادة من كل ما هو جديد في عالم الرعاية الصحية، وإتاحة الفرص التدريبية والتعليم الطبي المستمر والبحث العلمي لجميع العاملين بالهيئة بمختلف التخصصات، وكذلك الانفتاح على العالم لتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات المتميزة، للمضي قدمًا نحو تحقيق أهداف التنمية الصحية المستدامة وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

القوى العاملة: ١٨٤٥ فرصة عمل في ١٢ محافظة منها لذوي الهمم

أعلنت وزارة القوى العاملة، تلقيها طلبات من ٤٠ شركة قطاع خاص في ١٢ محافظة لشغل ١٨٤٥ وظيفة خالية، في عدد من التخصصات، منها لذوي القدرات الخاصة.

ونوهت الوزارة، بأن فرص العمل المتوفرة برواتب تبدأ من ٢٧٠٠ جنيه شهريا، فضلا عن التأمين الصحي والاجتماعي، وذلك للتقديم عليها خلال شهر أبريل المقبل.

وذكرت الوزارة، أن فرص العمل متوفرة في القاهرة، والجيزة، وبورسعيد، وأسيوط، والإسماعيلية، والغربية، والمنوفية، وكفر الشيخ، ودمياط، والمنيا، وقنا، وجنوب سيناء.

موازنة 2024/2023 أمام البرلمان

استهداف تحقيق أعلى فائض أولى يصل لـ٢,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.. ونمو مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة ٢٨,٢٪ مقارنة مع ١٧,١٪ بموازنة ٢٢/٢٣

تلقي مجلس النواب مشروع الحكومة للموازنة العامة للدولة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ، وذلك إعمالا لنص الدستور في المادة رقم ١٢٤ ، على ضرورة أن يعرض مشروع الموازنة على مجلس النواب قبل تسعين يومًا على الأقل من بدء السنة المالية .

وكان مجلس الوزراء وافق في اجتماعه الأخير بالعاصمة الإدارية الجديدة، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، على موازنة العام المالى المقبل (٢٠٢٤/٢٠٢٣)، والتى استعرضها الدكتور محمد معيط، وزير المالية.

وقال وزير المالية إن معدل النمو المستهدف بموازنة العام المالى الجديد (٢٠٢٤/٢٠٢٣) قدر عند ٤,١٪، وذلك في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزى المصرى وتقديرات الأسعار العالمية.

وأوضح وزير المالية أنه في ضوء تقديرات الموازنة، التى تتضمن إجراءات إصلاحية مُستهدفة، فمن المتوقع أن يصل الفائض الأولى إلى ما نسبته ٢,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي؛ وهو أعلى فائض أولى يتم استهدافه فى إطار جهود خفض المديونية الحكومية كنسبة للناتج المحلى، مُشيرًا إلى أن الموازنة الجديدة قدرت معدل التضخم عند ١٦٪ .

وأوضح أن إجمالى الإيرادات بالموازنة الجديدة من المتوقع أن تنمو بنسبة ٣٨,٤٪، فيما يُتوقع أن تنمو الإيرادات الضريبية بنسبة ٢٨٪؛ وذلك بفضل توسعة القاعدة الضريبية وتسجيل مُمولين جُدد، وتعزيز جهود الميكنة، فضلا عن تنفيذ عدد كبير من الإصلاحات الإدارية والتشريعية.

ظروف استثنائية

«موازنة الظروف الاستثنائية « هكذا يصف الدكتور فخرى الفقى رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب موازنة العام الجديد ، نظرا لم يمر به العالم من أوضاع اقتصادية فعلى سبيل المثال الفائدة الخارجية على الدولار كانت بين ٠ إلى ربع ٪ فى حين وصلت حاليا ٥٪ بعد زيادة أسعار الفائدة من قبل الفيدرالى الأمريكى ٩ مرات متتالية كما أن الحرب الروسية الأوكرانية كان لها مردودها على سلاسل إمداد الغذا فى العالم ، فمصر كانت تشترى طن القمح بحوالى ٢٢٠ دولار للطن ووصل بعد الحرب إلى ما بين ٥٥٠ حتى ٦٠٠ دولار للطن وحاليا اصبح ما بين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ دولار للطن مما يعنى زيادة كبيرة فى سعر القمح، كذلك سعر برميل النفط كان ٦٠ دولار قبل الأزمة ووصل بعد الأزمة إلى ١٢٠ دولار واليوم يتراوح بين ٧٠ إلى ٨٠ دولار مما يعنى زيادة كبيرة فى أسعار الطاقة نتيجة الظروف التى يمر بها العالم.

وذكر الدكتور فخرى الفقى في تصريحات إعلامية أن هناك عددا من الأرقام الهامة التى يتضمنها مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وذلك وفقا لما أدلى به الدكتور محمد معيط وزير المالية ، مبينا أن مشروع الموازنة العامة للدولة سيعكس الوضع الحالى للأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على مصر ، حيث أن الوضع الاقتصادى العالمى بالغ التعقيد ونتيجة للتشابك بين تداعيات أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية ارتفعت معدلات التضخم العالمية ومن ثم اتخذت البنوك المركزية الرئيسية على مستوى العالم خاصة فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى سياسة نقدية متشددة الأمر الذى أدى الى ارتفاع سعر الفائدة وخاصة فى أمريكا حيث ارتفع سعر الدولار مقابل الاحتياطات العالمية.

فائض وإيرادات

وحول التقديرات الخاصة بالموازنة العامة لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، أكد الفقى أنه وفقا لتصريحات الدكتور محمد معيط

زيادة دعم السلع التموينية بنسبة 20% ودعم المواد البترولية بـ 24% ودعم الصادرات بـ462,5% ودعم التأمين الصحى والأدوية بـ50,4% .. ونمو دعم الإسكان (محدودى الدخل والإسكان الاجتماعي) بمعدل 103,5% ودعم معاش الضمان الاجتماعى بـ24%

وزير المالية فإن الحكومة تستهدف فائض أولى يصل إلى ٢,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى والفائض الأولى هو عبارة عن الفارق بين المصروفات والإيرادات بدون فوائد الدين فالدولة على سبيل المثال كانت تستهدف تحقيق فائض أولى فى موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ حوالى ١,٣٪ فى حين انخفض الفائض الأولى ليصبح ٠,٦٪ وكان متوقعا أن العجز فى الموازنة العامة سيكون ٦,١٪ إلا أن العجز الكلى سيصل لقرابة ٧٪ ولكن بالنسبة لما كان عليه الوضع منذ سبع سنوات حيث وصل العجز حينها إلى ١٣٪ فإن الأمور تسير للأفضل بالمقارنة بالعجز هذا العام فى حين تستهدف الدولة أن يصل العجز الكلى ٦,٤٪ فى موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بـ٧٪ تقريبا فى العام المالى الحالى لافتا إلى أن الدولة تحقق فائضا أوليا فى الموازنة العامة على مدار الخمس سنوات الماضية.

وذكر رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، أنه متوقع أن تصل جملة الإيرادات فى موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ فى حدود ٢ تريليون جنيه فى حين كان من المستهدف فى العام المالى الحالى جملة إيرادات ١,٦ تريليون جنيه كما أشار إلى أن الدولة ستحقق معدل نمو بين ٤ إلى ٥٪ هذا العام الذى ينتهى فى يونيو ٢٠٢٣، وهذا أمر جيد للغاية لأنه يمثل تقريبا ضعف معدل نمو السكان فى مصر.

ولفت "الفقى" إلى أن إجمالى المصروفات فى الموازنة العامة للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ كان ٢ تريليون و٧٠ مليار جنيه مضافا إليها ١٦٥ مليار جنيه اعتماد مالى إضافى ليصبح الإجمالى حوالى ٢ تريليون و٢٣٥ مليار جنيها أما إجمالى المصروفات فى الموازنة العامة للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ يصل إلى ٢ تريليون و٨٣٨ مليار جنيه.

وأشار إلى أن وزارة المالية ملزمة بدفع ٢٠٢ مليار جنيه للمعاشات وذلك وفقا للبرنامج الذى وضعته الحكومة منذ سنوات قليلة لفض التشابك بين أموال المعاشات لتصبح مستقلة كما أنه من المتوقع أن تصل الأجور والمرتبات إلى ٤٧٠ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ فى حين أنها كانت فى الموازنة الحالية ٤٠٠ مليار جنيه وزادت فى الربع الأخير ١٠ مليار جنيه.

أما باب الدعم والمنح فقال "الفقى" أنه من المتوقع أن يصل إلى ٤٢٦ مليار جنيه فى العام المالى الجديد حيث كانت فى العام الحالى ٣٥٦ مليار جنيه وطلب دعم زيادة ٧٠ مليار لتصل إلى ٤٢٦ مليار جنيه بزيدة بلغت ٢٠٪ تقريبا فى حين وصلت الاستثمارات العامة فى العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ إلى ٥١٢ مليار جنيه وهذا أمر جيد للغاية بعدما كانت ٣٧٦ مليار جنيه مجمعة إلى مجلس الوزراء بعد جولات من التفاوض بين وزارة المالية والوزارات الأخرى.

وتصدر وزارة المالية بيان ما قبل الموازنة قبل ٦ أشهر من السنة المالية لاطلاع الهيئة التشريعية والجمهور على معالم الموازنة، ويتوصل مجلس الوزراء إلى اتفاق بشأن الموازنة، ثم يقدم مشروع (مقترح) السلطة التنفيذية للموازنة لرئيس الجمهورية، الذي يحيله إلى مجلس النواب للمناقشة والإقرار، كما تقوم وزارة المالية بنشر هذا المشروع لمد المواطنين برؤى متبصرة وتفاصيل حول خطط الحكومة للعام المقبل.

أما المرحلة الثانية فهى مرحلة المناقشة والإقرار وتستغرق مناقشة مشروع الموازنة ما يقرب من ٣ أشهر، إذ بعد تقديمه للبرلمان، تقوم لجنة الخطة والموازنة بدراسة المقترح، كما تقوم بمراجعته اللجان المتخصصة (لجنة الصحة، ولجنة التعليم، وغيرهما)، ثم تتم مناقشة التساؤلات والتوصيات الناتجة مع الحكومة، ويجوز للبرلمان إجراء تعديلات على الموازنة بالتشاور مع الحكومة طالما لم يتم زيادة العجز في الموازنة، وأخيرًا تضع لجنة الخطة والموازنة، كل بند من بنود الموازنة على حده للتصويت من قبل البرلمان، وعقب إقراره يعتمد رئيس الجمهورية قانون ربط الموازنة، وينشر، وعقب نشر قانون ربط الموازنة، تصدر وزارة المالية، وثيقتين: الموازنة المعتمدة، وموازنة المواطن.

والموازنة المعتمدة هي الصيغة النهائية التي ستنفذها وزارة المالية، أما موازنة المواطن، فهي صيغة مبسطة تهدف إلى تحقيق الوضوح والشفافية، وتوفر للجمهور فرصة حقيقية للمشاركة في عملية إعداد الموازنة.

أما المرحلة الثالثة هى مرحلة التنفيذ حيث تقوم وزارة المالية بتنفيذ الموازنة من خلال جمع الإيرادات من مصادر مختلفة (الضرائب، المنح، وما إلى ذلك)، وإنفاقها بما يخدم برامج الموازنة، وتقوم وزارة المالية بتوزيع الاعتمادات على أساس شهري للوزارات المختصة، التي تحتفظ بدفاتر حسابية للإيرادات والمصروفات، تقدمها لوزارة المالية، وتظهر هذه الدفاتر الحسابية في صورة تقارير حسابية دورية خلال السنة، وتقارير نصف سنوية، وتقارير ختامية في نهاية العام، وتنشر تلك التقارير على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

وتنشر وزارة المالية تقرير مراجعة نصف السنة، وهو يعد بمثابة نقطة تحقق، يتم من خلالها دراسة نتائج منتصف العام وفحصها مقارنة بافتراضات الموازنة، وفي حالة وجود أية تعديلات بالموازنة، ينبغي أن تتم مناقشتها والموافقة عليها من البرلمان، وبعد أربعة أشهر من نهاية السنة المالية، تقدم الوزارات والهيئات الحكومية إيراداتها ومصروفاتها الفعلية في تقرير الحساب الختامي إلى وزارة المالية، حيث يتم تجميعها ونشرها في تقرير نهاية السنة.

أما المرحلة الرابعة فهى مرحلة المراجعة وهى المرحلة الأخيرة من عملية إعداد وتنفيذ الموازنة هي مرحلة المراجعة (التدقيق)، وهي المرحلة التي تقع على عاتق الجهاز المركزي للمحاسبات، إذ يقوم الجهاز بمراجعة نتائج الموازنة للتأكد من دقتها المحاسبية، وتوافقها مع القوانين واللوائح الإدارية، وعادة ما يستغرق الأمر من الجهاز المركزي للمحاسبات ما يقرب من الشهرين؛ لتقديم تقرير المراجعة لوزارة المالية والبرلمان، حيث تتم مناقشة التوصيات والمقترحات الخاصة بأية إجراءات تصحيحية، وأخيرًا يتم إقرار تقرير وزارة المالية للحساب الختامي بموجب قانون، يوقعه رئيس الجمهورية وتنشره وزارة المالية على موقعها الإلكتروني.

في موازنة العام الحالى، وهذه الاستثمارات هامة للغاية لأنه تخص التطوير مما يلقى بظلاله على زيادة معدل النمو الاقتصادى.

مصروفات

ووفقا للدستور تشمل الموازنة العامة للدولة كافة إيراداتها ومصروفاتها دون استثناء، ويُعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يومًا على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تكون نافذة إلا بموافقته عليها، ويتم التصويت عليه بابا بابا ، ويجوز للمجلس أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة.

وإذا ترتب على التعديل زيادة في إجمالي النفقات، وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات تحقق إعادة التوازن بينهما، وتصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن تعديلا في قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يتضمن قانون الموازنة أي نص يكون من شأنه تحميل المواطنين أعباء جديدة ، ويحدد القانون السنة المالية، وطريقة إعداد الموازنة العامة، وأحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها.

وتجب موافقة المجلس على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة، وعلى كل مصروف غير وارد بها، أو زائد على تقديراتها، وتصدر الموافقة بقانون.

يذكر أن إعداد الموازنة العامة للدولة يمر بـ٤ مراحل، المرحلة الأولى وهى مرحلة الصياغة وفيها تقدر الحكومة الموارد والمخصصات والمصروفات خلال العام المالي المقبل بناءً على الافتراضات التي قدمتها وزارة المالية، ووزارة التخطيط، والبنك المركزي، وتأخذ هذه الافتراضات في الاعتبار الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي.

واستنادًا لهذه الافتراضات، تصدر وزارة المالية، في شهر سبتمبر أو أكتوبر منشور إعداد الموازنة، تطلب فيه من الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى إعداد موازناتها الخاصة وإرسالها لوزارة المالية.

ويوجد نوعان من النفقات في الموازنة العامة: النفقات الجارية (التي تتكرر بمرور الوقت مثل الرواتب أو نفقات الصيانة)، النفقات الاستثمارية التي تمثل مصروفات جديدة لا تتكرر بمرور الوقت مثل نفقات البنية التحتية الجديدة.

وتقوم وزارة التخطيط بمراجعة النفقات المتعلقة بمشاريع البنية التحتية (الاستثمار)، في حين تراجع وزارة المالية النفقات المتكررة (الرواتب والأجور، الصيانة، وما إلى ذلك)، ويتم تقديم موازنة

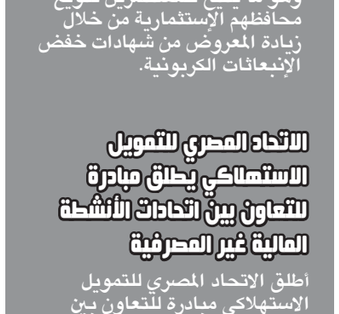

لتوسيع نطاق العمل المناخي للإقليمي..

توقيع مذكرة تفاهم بين البورصة المصرية والمجلس العالمي للبصمة الكربونية

في إطار الإعلان عن إطلاق أول سوق طوعي منظم لتداول شهادات خفض الإنبعاثات الكربونية في إفريقيا، قامت البورصة المصرية (EGX) بتوقيع مذكرة تفاهم مع المجلس العالمي للبصمة الكربونية (GCC)، وهو أحد أبرز الكيانات المعروفة عالميًا، وذلك لتعزيز الأنشطة المناخية الإقليمية فيما يتعلق بتسجيل وتداول تلك الشهادات وتعزيز أسواقها إقليميًا وعالميًا.

وبموجب هذه الاتفاقية (التي تم توقيعها من قبل رامي الدكاني رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، والدكتور يوسف الحر الرئيس المؤسس للمجلس العالمي للبصمة الكربونية)، سيتم إتاحة تداول شهادات خفض الإنبعاثات الكربونية المسجلة بالمجلس العالمي للبصمة الكربونية في البورصة المصرية، وهو ما يتيح للمستثمرين تنويع محافظهم الإستثمارية من خلال زيادة المعروض من شهادات خفض الإنبعاثات الكربونية.

الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي يطلق مبادرة للتعاون بين اتحادات الأنشطة المالية غير المصرفية

أطلق الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي مبادرة للتعاون بين اتحادات الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك من خلال تنظيم يوم للتواصل والتفاعل مع شركات الاتحاد المصري للتأمين والاتحاد المصري للتخصيم.

وتضمنت فعاليات دعوة الشركات للحضور لمقابلة ممثلي شركات التمويل الاستهلاكي ومناقشة سبل التعاون وتبادل الخبرات بين القطاعات العاملة في مجال الأنشطة المالية الغير مصرفية.

والقت ياسمين هلال، عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدريب بالاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي، كلمة رحبت فيها بالمشاركين من شركات التأمين والتخصيم والشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، وفي مقدمتهم علاء الزهيري، رئيس الاتحاد المصري للتأمين، وجمال محرم، رئيس الاتحاد المصري للتخصيم، لتلبية الدعوة والحرص على تقديم كل الدعم والتشجيع لهذه المبادرة.

الصحة: إنفاق 15 مليار جنيه ضمن مبادرة القضاء على قوائم الانتظار

أكد حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة والسكان أن ملف الصحة في مصر كان مشكلة مزمنة قديماً لعدم وجود إرادة سياسية حقيقية لوضعه على أجندة أولويات الدولة، ولكن الرئيس عبدالفتاح السيسي منذ توليه المسؤولية وضع ملفي الصحة والتعليم على رأس الأولويات سواءً من حيث الإنفاق أو الاهتمام؛ وهو ما ظهر في إطلاق العديد من المبادرات الصحية التي تستهدف تحقيق حياة صحية كريمة للمواطن المصري.

وأشار عبدالغفار إلى المبادرة الرئاسية للقضاء على قوائم الانتظار، حيث تم إجراء ١,٦ مليون تدخل جراحي منذ إطلاق هذه المبادرة بتكلفة وصلت إلى ما يقرب من ١٥ مليار جنيه.

المصرية للاتصالات: 9.2 مليار جنيه أرباحًا بعد الضرائب خلال عام

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات موافقة مجلس الإدارة على تعديل مقترح توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢٢، ليصبح ١,٢٥ جنيه للسهم، بدلًا من ٧٥ قرشًا للسهم، على أن يتم العرض على الجمعية العامة العادية المقبلة.

وحققت الشركة المصرية للاتصالات إيرادات بلغت ٤٤,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢ بنسبة نمو ١٩٪ مقارنة بالعام السابق، مدفوعًا بزيادة إيرادات وحدات أعمال التجزئة ووحدات أعمال الجملة (بنسبة نمو ٢١٪ و١٧٪ على الترتيب)، وارتفعت إيرادات خدمات البيانات بـ ٣,٢ مليار جنيه.

الصراع للسيطرة علي "باكين" يشتعل بين الأصباغ الوطنية و إيجل كيميكالز

إصرار إماراتي لشراء باكين ، حيث تجاوز سعر سهم البويات والصناعات الكيماوية- باكين، بالبورصة قيمة عروض المنافسة للشراء الإجباري المقدمة للشركة، حيث سجل سعر الإغلاق بجلسة تداولات البورصة، نحو ٣٨,٥٤٠ جنيها، بينما سجل أعلى سعر عرض شراء إجباري منافس قيمة ٣٧ جنيها.

وكانت قررت في وقت سابق شركة الأصباغ الوطنية الإماراتية القابضة رفع سعر عرض الشراء المقدم للاستحواذ على أسهم باكين إلى ٣٧,٧٥ جنيه بدلا من ٣٦ جنيها للسهم الواحد.

وفي وقت سابق رفعت شركة الأصباغ الوطنية الإماراتية، سعر عرضها من ٣٤ جنيها للسهم إلى ٣٦ جنيها .

وفي سياق متصل ، أعلنت شركة إيجل كيميكالز، يوم الثلاثاء الماضي زيادة سعر عرض الشراء الإجباري للاستحواذ على أسهم باكين من ٣٥ جنيها إلى ٣٧ جنيها للسهم، وسط منافسة محتدمة بين الشركتين.

من جانبه، قال مصطفى شفيع، خبير أسواق المال، إنه من المتوقع أن تستقبل باكين عروض شراء إجباري بقيمة تصل لـ٤٠ جنيها، بعد ٣ عروض شراء إجباري منافس بلغت أعلى قيمة بها ٣٧ جنيها.

أضاف شفيع إنه من المتوقع، أن يبادر راغبي الاستحواذ على أسهم باكين بتقديم عروض تصل قيمها لنحو ٤٠، جنيهًا، لافتا إلى أن سعر ٤٠ جنيهًا للسهم قد يكون سقف عروض الشراء الإجباري المنافس.

وأوضح خبير أسواق المال، أن باكين تتمتع بجاذبية في ظل سعر مغري لراغبي الاستثمار العرب، موضحًا أن الشركات التي عرضت عروض الشراء لديها خطة توسعية، ومن الممكن أن يتم الاستحواذ عليها عند قيمة ٤٠ جنيهًا للسهم.

وكانت أ الهيئة العامة للرقابة المالية قد أقرت إجراءات عرض الشراء الإجباري المنافس المقدم من شركة إيجل كيميكالز لصناعة وتجارة الكيماويات بسعر نقدى يبلغ ٣٧ جنيه مصري للسهم الواحد لشراء حتى عدد ٢٤ مليون سهم تمثل نسبة ١٠٠٪ من أسهم رأس مال شركة البويات والصناعات الكيماوية- باكين بالعرض وبحد أدنى للتنفيذ ٧٥٪ وفقا لاحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

وأوضح بيان الهيئة، أنه تم مد فترة سريان العرض المقدم من شركة الاصباغ الوطنية القابضة المحدودة على أسهم شركة البويات والصناعات الكيماوية باكين لتنتهي مع مدة سريان العرض المنافس وعلى أن تنتهي مدة العرضين في ذات اليوم مع جواز تقديم عروض شراء منافسة وفقا لأحكام المادتين ٣٤٦، ٣٤٧ من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

الرقابة المالية تلزم الشركات بتقارير البورصة المطورة بشأن الشراء بالهامش

انتهت الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع البورصة المصرية من تطوير تقرير يرصد تطور عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش بالنسبة للعميل، على أن تتم إتاحته للجهات الحاصلة على موافقة الهيئة لتقديم التمويل الهامشي، لمساعدتهم على دراستها وتحليلها ليتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة بشأن تمويل العملاء بالهامش وفقا لدرجة مخاطر العميل، وذلك دعما لاستقرار الأسواق وسلامة التعاملات.

ويتضمن التقرير الجديد بيانات تفصيلية تخص كافة الأمور المرتبطة بعمليات الشراء بالهامش، ومنها نسب تركز وتوزيع التمويل الهامشي على الأوراق المالية مقسمة وفقًا لمؤشرات البورصة وعلى مستوى السوق وكذلك موقف العميل من حيث نسبة المديونية مقابل الضمانات، وكذلك توزيع الهامش على مستوى الشركات الأعضاء وترتيب هذه الشركات، فضلًا عن بيانات أخرى تتعلق بتاريخ تعاملات العميل وفقا لعدة محددات منها إيقاف العميل أو إيقاف أوراق مالية عليها هامش بمحفظته وكذلك موقف الأرصدة الصفرية.

تأتي هذه الجهود من واقع متابعة وتحليل الممارسات الفعلية للجهات الحاصلة على موافقة الهيئة بمزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش، وتقييم مدى الالتزام بدراسة وتحليل المخاطر قبل منح التمويل الهامشي وفقا لحالة العميل وأداء الورقة المالية، حيث تم رصد العديد من الحالات التي كان يتوجب على تلك الجهات القيام بإجراء دراسة وافية عن حالة العملاء قبل منحهم تمويل لإجراء عمليات شراء بالهامش مما أدى إلى ارتفاع نسبة المخاطر في بعض الأوقات.

جدير بالذكر أن الهيئة العامة للرقابة المالية كانت قد أصدرت تعديلات على قواعد تنظيم مزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش، حيث ألزمت الشركات المرخص لها بمزاولة النشاط إجراء دراسة وافية عن حالة العملاء قبل منحهم التمويل الهامشي وذلك من خلال:

-دراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بالتعامل على كل ورقة مالية مدرجة بقائمة الأوراق المالية المقبولة لديها والمسموح بمزاولة عمليات الشراء بالهامش عليها.

- ضرورة التحقق من قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم الناتجة عن عمليات الشراء بالهامش ومصادر التمويل المتاحة لهم وملاءتهم المالية وأهدافهم الاستثمارية والتعرف على نمط تعاملاتهم السابقة وتحليل تلك البيانات.

- الاستعلام من خلال الجهات التي تحددها الهيئة عن حجم التمويل الممنوح للعملاء ومجموعاتهم المرتبطة على مستوى السوق.

داليا احمد

وزير الاتصالات: مصر حريصة على تعزيز التعاون مع ألمانيا في مجالات تكنولوجيا المعلومات

أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على حرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الاستفادة من الخبرات المتميزة للجانب الألماني في مجال تكنولوجيا المعلومات، وكذلك في مجالات البحوث والتطوير اعتمادًا على التكنولوجيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي؛ مشيرًا إلى إمكانية استفادة الجانب الألماني من الكفاءات المصرية الشابة التي تعمل في سوق العمل الحر في تخصصات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك توسيع مجالات التعاون مع الشركات الألمانية للاستفادة من خدمات التعهيد التي تقدمها مصر.

وقد بحث وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال لقاء فرانك هارتمان سفير ألمانيا بالقاهرة؛ تعزيز التعاون بين مصر وألمانيا في مجال التحول الرقمي، وإعداد الكوادر الشابة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

جهاز الإحصاء: مصر تسجل ٧٥٠ ألف نسمة زيادة في عدد سكانها خلال ١٨٠ يوما

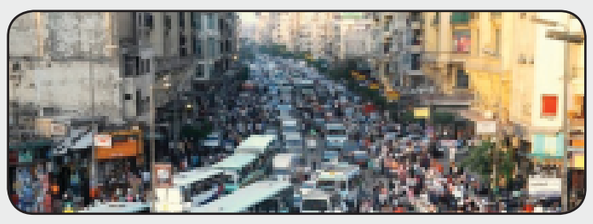

أعلنت الساعة السكانية الموجودة أعلى مبنى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن وصول عدد سكان مصر بالداخل إلى ١٠٤ ملايين و٧٥٠ ألف نسمة، بزيادة قدرها ٧٥٠ ألف نسمة خلال ١٨٠ يوما، حيث سجل عدد سكان مصر ١٠٤ ملايين نسمة بالداخل في الأول من أكتوبر من العام الماضي.

وأشار الإحصاء إلى أن مصر سجلت الربع مليون نسمة الأول بعد الـ١٠٤ ملايين بالداخل في يوم ٢٦ نوفمبر من العام الماضي أي خلال ٥٦ يومًا، ليصبح إجمالي عدد سكان مصر ١٠٤ ملايين و٢٥٠ ألف نسمة، ثم زادت ربع مليون نسمة ثاني في يوم ٢٤ يناير من العام الجاري أي خلال ٥٩ يومًا، ثم سجلت ربع مليون نسمة ثالث اليوم أي خلال ٦٥ يوما.

وجاءت محافظة القاهرة على رأس قائمة أعلى عشر محافظات من حيث عدد السكان، حيث بلغ عدد سكانها ١٠,٢ مليون نسمة، وجاءت الجيزة في المرتبة الثانية ٩,٥ مليون نسمة، ثم الشرقية ٧,٩ مليون نسمة، ثم الدقهلية ٧ ملايين نسمة، ثم البحيرة ٦,٩ مليون نسمة، ثم المنيا ٦,٣ مليون نسمة، ثم القليوبية ٦,١ مليون نسمة، ثم سوهاج ٥,٧ مليون نسمة، ثم الإسكندرية ٥,٥ مليون نسمة، وأخيراً الغربية ٥,٤ مليون نسمة.

هيرميس تعلن إصدار سندات توريق لـ«بريميوم إنترناشيونال» بقيمة ١٩٣,٦٥ مليون جنيه

أعلنت المجموعة المالية هيرميس، إتمام الإصدار الثامن البالغة قيمته ١٩٣,٦٥ مليون جنيه ضمن عملية إصدار سندات توريق مدتها عامان وبقيمة ٢ مليار جنيه لصالح شركة بريميوم إنترناشيونال لخدمات الائتمان.

وقالت هيرميس في بيان، إن هذا الإصدار مضمون بمحفظة أوراق قبض لصالح شركة المجموعة المالية للتوريق التابعة للمجموعة المالية هيرميس.

وأضافت أنه قد تم طرح الإصدار على شريحتين: تبلغ قيمة الشريحة الأولى ٩٤,٨٩ مليون جنيه ومدتها ١٠ أشهر، وتبلغ قيمة الشريحة الثانية ٩٨,٧٦ مليون جنيه ومدتها ٣٦ شهراً.. وقامت المجموعة المالية هيرميس بدور المستشار المالي والمدير والمرتب والمروج الأوحد وضامن التغطية المشارك لصفقة الإصدار.

منظومة الشحن المسبق .. ملف دائم أمام الحكومة

رئيس الوزراء : نحرص على مواصلة سير منظومة الشحن المسبق بصورة فاعلة وهو ما ينعكس من خلال الاجتماعات الدورية لمتابعة الموقف الخاص بالمنظومة

تحرص الحكومة علي متابعة موقف تطبيق منظومة الشحن المسبق ، أولا بأول ، وهو ما أكد عليه رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، خلال اجتماع عقده قبل أيام ، من أن الحكومة تحرص على مواصلة سير منظومة الشحن المسبق بصورة فاعلة، وهو ما ينعكس من خلال الاجتماعات الدورية التي تُعقد لمتابعة الموقف الخاص بالمنظومة، الأمر الذي يسهم بدوره في عملية الإسراع من وتيرة الإفراج عن مختلف السلع والبضائع في مختلف الموانئ المصرية.

حضر الاجتماع كل من الدكتور محمد معيط، وزير المالية، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، و محمد أبو موسى، وكيل أول محافظ البنك المركزي، و عصام عمر، وكيل محافظ مساعد البنك المركزي، و الشحات الغتوري، رئيس مصلحة الجمارك المصرية، والدكتورة منى ناصر، مساعد وزير المالية لشئون المتابعة وإدارة المشروعات وتطوير الجمارك، والدكتورة أماني الوصال، المدير التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات.

وبحسب السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، فقد شهد الاجتماع استعراض موقف البضائع المتواجدة في الموانئ خلال الفترة الممتدة من أكتوبر ٢٠٢١ وحتى ٢٦ مارس ٢٠٢٣، وكذا استعراض تحليلي لقيم البضائع المسجلة على منظومة الشحن المسبق ACI، حيث تمت الإشارة في هذا الصدد إلى أن قيمة البضائع المتواجدة بالموانئ حتى الآن تصل إلى ٣,٩ مليار دولار، وأن البضائع التي خرجت بالفعل من الموانئ خلال تلك الفترة تقدر قيمتها بنحو ١٠٦,٥ مليار دولار ، و قيمة البضائع المفرج عنها خلال الفترة من ١ إلى ٢٦ مارس ٢٠٢٣ تصل إلى ٥,٣ مليار دولار.

كما تناول الاجتماع أيضاً تحليلاً لقيم البضائع الموجودة بالموانئ المختلفة، بالإضافة للجهود المبذولة في سبيل تفعيل اللجان المشتركة، ورفع كفاءة عمل لجان الفحص المشتركة بالموانئ المصرية، كما شهد الاجتماع استعراض الجهود الخاصة بتفعيل إدارة المخاطر الشاملة وما تم من إجراءات في هذا الشأن.

اجتماعات متتالية

الاجتماع لم يكن الأول من نوعه خلال العام الجاري ٢٠٢٣ ، فقد سبقه اجتماع عقده الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، لمتابعة موقف تطبيق منظومة الشحن المسبق»ACI»، وإجراءات تيسير الإفراج عن البضائع بالموانئ، وذلك بحضور حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، ومحمد أبو موسى، وكيل أول محافظ البنك المركزي، وعصام عمر، وكيل محافظ مساعد البنك المركزي، والشحات الغتوري، رئيس مصلحة الجمارك، والدكتورة منى ناصر، مساعد وزير المالية لشئون المتابعة وإدارة المشروعات وتطوير الجمارك، وأماني الوصال، مدير صندوق تنمية الصادرات، وأحمد العسقلاني، مدير إدارة التصدير بقطاع التجارة الخارجية.

وأكد رئيس الوزراء أن هذا الإجتماع يأتي بهدف متابعة هذا الملف، خاصة بعد إنهاء تراكمات البضائع في الموانئ المصرية والنجاح في العودة إلى وضع ما قبل قرارات فبراير الماضي ، وذلك بالنظر إلى أهمية هذه الخطوة في عودة دوران عجلة المصانع ودعم الاقتصاد، لافتا إلى أن الحكومة حريصة على التأكد من انتظام سير منظومة الشحن المسبق بصورة فاعلة تسهم في التيسير والإسراع من إجراءات الإفراج خلال الفترة المقبلة.

فوائد

ونظام التسجيل المسبق للشحنات (ACI) هو نظام جمركي جديد طبقا للمادة ٣٩ من قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ وقرارات الدكتور محمد معيط وزير المالية رقم ٣٨ ورقم ٣٢٨ ورقم ٤٣٠ورقم ٤٩٠ لسنة ٢٠٢١. وهذا النظام ليس بجديد عالميا ولكنة طبقا للمعايير الدولية الصادرة عن منظمتي الجمارك (WCO) والتجارة العالمية (WTO) .

بسبب الخبراء ، يأتي نظام التسجيل المسبق للشحنات (ACI) في إطار التوجه الاستراتيجي للتحول الرقمي في الدولة المصرية بتطبيق الحلول التكنولوجية في كافة القطاعات والمشروعات لتقود مصر نحو الجمهورية الجديدة .

نيفين يوسف

الإسكان: طرح محال تجارية وورش ومخابز وصيدليات ووحدات إدارية في 5 مدن

طرحت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، محال تجارية وورش حرفية ومخابز ووحدات إدارية ومهنية وصيدليات في ٥ مدن جديدة، هي:

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

الحكومة تعدل ضوابط التصرف في الأراضي الصناعية وتسعيرها

وافق مجلس الوزراء، برئاسة مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٠٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن ضوابط التصرف في الأراضي الصناعية وتسعيرها.

ونص التعديل على أن يُستبدل نص (البند أولًا) الوارد بالمادة الأولى من القرار بالنص التالي: "أولًا: نظام التمليك: يكون تمليك الأراضي الصناعية بالأسعار المبينة فى المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٠٨ لسنة ٢٠٢٢، والتي تم تحديدها استرشادا بنصيب المتر المربع من تكلفة أعمال الترفيق، وذلك وفقا للضوابط الآتية: سداد الدفعة الأولى من القيمة الإجمالية للأراضي بنسبة ١٠٪ من الإجمالي المستحق، ومنح فترة سماح لمدة عامين من تاريخ سداد الدفعة الأولى.

توطين الصناعة ..جهود مستمرة لتوفير الفرص الاستثمارية وتعزيز دور القطاع الخاص

جذب استثمارات في قطاع الصناعات المنزلية بـ ٨٠ مليون يورو لواحد من أكبر الشركات الألمانية

جهود متواصلة تقوم بها الحكومة لتنفيذ استراتيجية توطين الصناعة عبر توفير عدد من الفرص الاستثمارية في قطاعات محددة تهدف الدولة فيها لتوطين التصنيع المحلي وخفض الواردات، وفي هذا الإطار ، تواصل المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية "ابدأ" جهودها ، منذ انطلاقها بتوجيه من الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال إفطار الأسرة المصرية في إبريل ٢٠٢٢ ، وتهدف المبادرة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في توطين الصناعة وتقليل الفجوة الاستيرادية وتأهيل العمالة المصرية وتذليل العقبات أمام المصانع المتعثرة.

وكان ضمن أحد نتائج هذه الخطط جذب استثمارات في قطاع الصناعات المنزلية بـ ٨٠ مليون يورو لواحد من أكبر الشركات الألمانية والتي دشنت مصنع لها في العاشر من رمضان وضخت ٥٠ مليون يورو في المراحل الأولى للانتاج، وتسعى الدولة إلى زيادة التصنيع المحلي للحد من فاتورة الواردات وتسعى الرؤية لتصنيع مدخلات في عدة قطاعات رئيسية نستعرضها في السطور التالية.

وترتكز استراتيجية توفير الفرص الصناعية على ٣ محاور رئيسية، منها منتجات تساهم في زيادة القيمة المضافة في الصناعة المحلية، سواء كانت منتجات تامة الصنع أو مدخلات إنتاج تدخل في الصناعة، ومنتجات تؤثر بشكل كبير على عجز الميزان التجاري، والمنتجات التي لديها فرص للنمو والتصدير.

خفض الاستيراد ورفع الصادرات

تهدف استراتيجية توفير الفرص الاستثمارية وتوطين الصناعة، خفض فاتورة الاستيراد وزيادة الصادرات، إذ بلغت واردات مصر غير البترولية نحو ٧٦,٨ مليار دولار وفق إحصاءات عام ٢٠٢١، فيما بلغت الصادرات غير البترولية ٣٢,٣ مليار دولار، وفقا لبيانات الرقابة على الصادرات، وتستهدف مصر زيادة الصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٥.

وفي سبيل ذلك، تجهز الهيئة العامة للتنمية الصناعية، لطرح حزمة من الأراضي الجديدة للقطاعات الصناعية المستهدفة لتعميق التصنيع المحلي فيها وعلى رأسها القطاعات الهندسية ، حيث تلقت الهيئة ٥٠٠ طلب من مستثمرين محليين وأجانب للحصول على أراض صناعية.

وكشف مركز تحدّيث الصناعة، أن هناك ٤٨٠٤ بند جمركي يمكن العمل على تصنيعه محليا، هذه البنوك الجمركية بلغت فاتورة استيرادها قرابة ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩، أو ما يعادل ٨٥٪ من إجمالي فاتورة الاستيراد ، ومن بين تلك البنوك، هناك نحو ٨٥٥ بندا، يكلف كل منها ١٠ ملايين دولار أو أكثر، وشكلت ٧٤٪ من إجمالي الواردات في عام ٢٠١٩، ومن المقرر أن تسهل الحكومة تسهيل الأراضي لهذه الفرص الاستثمارية ومنح الرخص الصناعية لها بشكل سريع وبدء الإنتاج بصورة أسرع.

وتستهدف الحكومة ٩ قطاعات صناعية، وهي الخشب والأثاث، والصناعات الهندسية، والأغذية والزراعة، والصناعات الكيماوية، والمنسوجات، والصناعات الدوائية والطبية، والطباعة والتغليف، ومواد البناء، والصناعات المعدنية، تحتوي القطاعات ذات الأولوية على ١٤١ فئة من المنتجات، والتي شكلت مجتمعة ٢٣٪ من فاتورة الاستيراد لعام ٢٠١٩، أو نحو ١٧ مليار دولار.

فرص استثمارية

بحسب استراتيجية توطين الصناعة، فإن قطاع الصناعات الهندسية على رأس أولويات التوطين حيث تصل فاتورة الاستيراد لهذا القطاع ٢٢ مليار دولار وفق تقديرات دراسة لمركز تحديث الصناعة، ويعتبر قطاع الصناعات الهندسية ركيزة أساسية في خطة إحلال الواردات، حيث يتطلب القطاع استثمارات جديدة للمكونات الإنتاجية وفق حديث المهندس شريف الصياد في حوار سابق، وتشير دراسة الفرص الاستثمارية الصادرة عن مركز تحديث الصناعة أن مصر في حاجة للتصنيع الكامل لـ ١٠ منتجات بما في ذلك الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية وغلايات المياه، إلى جانب ١٠ مكونات منها مفصلات الأبواب وشرائح الخلايا الشمسية، وتسعى وزارة الصناعة من خلال الخطة إلى إنتاج منتجات ومكونات كاملة للمحركات الكهربائية.

"ابدأ" جهود مستمرة

لعبت المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية "ابدأ" جهودها ، منذ انطلاقها بتوجيه من الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال إفطار الأسرة المصرية في إبريل ٢٠٢٢ ، دورا كبيرا في دعم جهود توطين الصناعات في مصر ، حيث تهدف المبادرة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في توطين الصناعة وتقليل الفجوة الاستيرادية وتأهيل العمالة المصرية وتذليل العقبات أمام المصانع المتعثرة.

أولوية تخصيص الأراضي للقطاعات الأكثر استيرادا ورصد ٥ آلاف بند جمركي لتصنيعها بمصر

وتضمنت المبادرة على العمل على ثلاثة محاور؛ وهي: محور تكوين الشراكات الكبرى، ومحور دعم الصناعة، ومحور البحث والتدريب والتطوير.

وفيما يتعلق بمحور الشراكات الكبرى، نجحت المبادرة في تكوين ٦٤ شراكة استثمارية لإنشاء كيانات صناعية تشارك بها ٢٣ شركة أجنبية من كبرى الشركات العالمية في الصناعة ومن المتوقع أن تسهم تلك المشروعات في تحقيق وفر في الواردات وزيادة في الصادرات بقيمة ١٦ مليار دولار.

في هذا السياق، تمكنت " ابدأ " من توطين ٢٣ صناعة جديدة لأول مرة في مصر تتمثل في صناعة (الصودا أش-السيليكون في قطاع البتروكيماويات- ضواغط التكييف والتبريد في قطاع الأجهزة المنزلية وتصنيع التكيفات المركزية-المواسير الملحومة- صناعة الخامات الدوائية-مكونات محطات مياه الشرب والصرف الصحي) ، كما تمكنت المبادرة من جذب استثمارات أجنبية مباشرة والتنسيق بين المستثمرين وكبرى الشركات العالمية لتوقيع اتفاقيات تصنيع مشترك مما يضمن قدرة المنتج المصري على المنافسة عالميا.

وبالرغم من كافة التحديات العالمية وصعوبة توفير الدولار، فقد تمكنت ابدأ من تنفيذ وافتتاح ٤ مشروعات بإجمالي وفر يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار. كما تمكنت المبادرة من تسهيل العديد من الإجراءات وتذليل الكثير من العوقات للمشروعات والتي تمثلت أبرزها في توفير أراضي صناعية بإجمالي (١٧٠ ألف متر مربع) ووحدات صناعية بإجمالي (١٢ وحدة) بمختلف أنحاء الجمهورية. وكذلك التنسيق مع البنوك لتوفير الاعتمادات المستندية اللازمة لشراء المواد الخام. بالإضافة لحصر طلبات المستثمرين ونقلها للجهات المعنية مما ترتب عليه العديد من الإجراءات التي تعود بالنفع على المشروعات مثل توفير الأراضي الصناعية بسعر الترفيق- إصدار الرخصة الذهبية-الإسراع في الانتهاء من استراتيجية السيارات).

مشروعات

افتتحت «ابدأ» عددا من المشروعات مثل مصنع الوايلر للطلمبات ، حيث تم البدء في انتاج طلمبات المياه والتوريد للمشروعات القومية (مثل توشكى). كذلك مصنع الوايلر فريد للمحركات حيث تم بالفعل التوريد لمشروعات حياة كريمة. بالإضافة إلى مصنع مواسير UPVC والذي تم توفير المواد الخام له من خلال مبادرة "ابدأ". كما تم افتتاح مشروع الوادر الثقيلة بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع حيث تم انتاج ١٦ لودر كمرحلة أولى.

وتم افتتاح مصنع الفوندي والكوتشي بمحافظة سوهاج والذي يعد المصنع الأول في مصر والشرق الأوسط لتصنيع الفوندي والذي تم افتتاحه في يناير ٢٠٢٣ بأيدي عاملة من محافظة سوهاج. جاري أيضا العمل علي توسعات بمصنع القاهرة وتم طلب خطوط انتاج وجاري توفير وحدات صناعية للمشروع من خلال مبادرة "ابدأ".

كذلك تم تدشين عدة مصانع مثل مصنع محركات وسائل النقل الخفيف والذي يعتبر أكبر مجمع لوسائل النقل الخفيف بمصر والشرق الأوسط وذلك بالتعاون مع ٥ شركاء تكنولوجيين من الصين وإيطاليا . بالإضافة إلى مصنع لايت هاوس لمنتجات الإضاءة والذي نجحت المبادرة في توفير وحدات صناعية له، ومصنع صمام أمان الغاز التركي حيث تمكنت المبادرة من جذب المستثمر التركي تواش، وهو من أكبر أربع مصنعين لصمام أمان الغاز في العالم، وكذلك شركة راجامبي حيث نجحت ابدأ في تحويل المستورد إلى مُصنع من خلال تصنيع منتجات صناعات مغذية للأجهزة المنزلية لأول مرة في مصر.

توطين صناعات استراتيجية :

نجحت "ابدأ" في إطلاق عدة مشروعات قومية تستهدف توطين صناعات استراتيجية لأول مرة في مصر، بعضها كان مقترح تنفيذه خلال العقود الماضية ولم يتم تنفيذه حتى تمكنت "ابدأ" من ذلك بالشراكة مع القطاع الخاص. فقد تم إطلاق الشركة المصرية للصودا أش في يناير ٢٠٢٣، ويعد المشروع من المشروعات الاستراتيجية التي يتم توطينها لأول مرة في مصر والذي سيوفر حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنويا من الفاتورة الاستيرادية.

وقد وجه رئيس الجمهورية بسرعة إنهاء الدراسات الخاصة بالمشروع نظرا لأهميته ، كما أنه جاري العمل على إنهاء الترتيبات النهائية لإطلاق مشروع السيليكون (العلمين لمنتجات السيليكون).

وجاري العمل على العديد من المشروعات مثل مشروع مدينة الخامات الدوائية والذي يعد الأول في صناعة المواد الفعالة للدواء في مصر، ومشروع نوفا لمكونات محطات المياه والصرف الصحي والذي يعد الأول في مصر والشرق الأوسط، وكذلك مشروع الألواح الخشبية MDF والذي تم من خلاله الاستجابة لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بالاستفادة من أصول الدولة والتكامل مع الجهات المعنية حيث تم التواصل مع وزارة التموين لبحث سبل الشراكة والاستفادة من مصنع نجع حمادي التابع للوزارة. بالإضافة إلى شركة أبدأ الكيماوية بالمدينة الصناعية بجمصة.

وفي ضوء توجيهات رئيس الجمهورية بالاهتمام بمعامل المعايير المطابقة القياسية لرفع كفاءة المنتج المحلي واستهداف التصدير للدول الأوربية، قامت ابدأ بالعمل على مشروعات معامل المعايير والمطابقة القياسية، لاعتماد منتجات الأجهزة المنزلية دوليا.

مصانع متعثرة

فيما يتعلق بمحور دعم الصناعة، نجحت ابدأ في حل وإنهاء مشكلات (٨٤٨) مصنع، سواء بالنسبة للمصانع الواردة على موقع المبادرة أو تلك المتواجدة في المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية.

وقد تنوعت مشكلات المصانع والتي تم حلها بالكامل ما بين الاحتياج للدعم سواء من خلال استخراج تراخيص التشغيل أو تمويل أو الحاجة لتوفير أراضي صناعية أو مشكلات تتعلق بالمرافق (كهرباء-غاز-مياه-صرف صحي) أو مصنع يحتاج تقنين أوضاعه لتواجده على أرض زراعية أو سكنية.

تمكين اقتصادي

فيما يرتبط بمحور التدريب والبحث والتطوير، أطلقت ابدأ العديد من المبادرات التي استهدفت التدريب والتمكين الاقتصادي للمتدربين، مثل مبادرة "ابدأ حياة" بالشراكة مع مؤسسة حياة كريمة والتي تم تنفيذها بمحافظتي سوهاج والغربية، ومبادرة "معدتك شركتك" بالشراكة مع شركة بيكو للمعدات الثقيلة. كما تم تصميم برنامج تدريبي للمستوي الإداري بالمصانع بالشراكة مع شركة شل مصر والأكاديمية الوطنية للتدريب، وجاري التنسيق مع الشركاء لتنفيذ المرحلة الأولى لعدد (٢٦) متدرب.

وفي إطار مشروع تطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني التابعة للدولة طبقا لمعايير الاعتماد الدولية، تم تنفيذ زيارات ميدانية لعدد (٩) مراكز تدريب تابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية ووزارة القوى العاملة، وتم اختيار (٥) مراكز كمرحلة أولى للمشروع مع تحديد التخصصات النهائية لهم.

وائل خطاب

التجارة والصناعة تضاعف قيمة رسم الصادر المفروض على قصاصات الأقمشة

نشرت الوقائع المصرية -ملحق الجريدة الرسمية- قرار أحمد سميروزير التجارة والصناعة، باستمرار العمل بقرار سابق بشأن فرض رسم صادر على قصاصات وفضلات وخرق وأسمال الأقمشة القطنية والقطنية المخلوطة.

وتضمن القرار الجديد النص على تعديل قيمة الرسم لتصبح ٦ آلاف جنيه بعدما كانت ٣ آلاف جنيه للطن.

واستمر النص في القرار على أن يستثنى من أحكامه قصاصات وفضلات وخرق وأسمال الأقمشة الجينز.

جدير بالذكر أن القرار القديم كان ينص على أن يتم فحص الرسائل المصدرة من قصاصات وفضلات وخرق وأسمال الأقمشة الجينز والبوليستر من خلال لجنة تضم ممثلين عن مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وذلك للتأكد من عدم احتوائها على قصاصات وفضلات وخرق وأسمال الأقمشة القطنية أو القطنية المخلوطة.

داليا احمد

الفيومي: تخصيص ٣٠ مليار جنيه لبرنامج رد الأعباء التصديرية يشجع الصناعة الوطنية

أشاد الدكتور محمد عطية الفيومي، رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالقليوبية، أمين صندوق الاتحاد العام للغرف التجارية، بموافقة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على تخصيص من ٢٨ لـ ٣٠ مليار جنيه لبرنامج رد الأعباء التصديرية لتشجع الصناعة الوطنية بشكل كبير.

وأضاف الفيومي، في بيان، أن دعم الحكومة لبرنامج الأعباء التصديرية، سوف يساهم في دعم الصادرات المصرية، والبرنامج يستهدف زيادة في الصادرات المصرية كونها أحد موارد النقد الأجنبي.

وأوضح أن برنامج رد الأعباء التصديرية، يوفر للمصدرين السيولة النقدية اللازمة، لاستمرار عجلة الإنتاج وتحفيز الصادرات ويزيد من قدرتهم للمنافسة وفتح أسواق جديدة للصادرات وتحقيق الأهداف المرجوة بشأن نمو الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن القيادة السياسية تولي ملف الصادرات اهتمامًا كبيرًا، لتوطين العديد من الصناعات المحلية، وهو ما ينعكس بشكل كبير على قدرة المنتجات المصرية على المنافسة والنفاذ إلى العديد من الأسواق العالمية.

وتابع أن الهدف من دعم الحكومة برنامج الأعباء التصديرية، هو العمل على تعميق التصنيع المحلي وزيادة مدخلاته ضمن المنتجات النهائية المُصَدَرة، بجانب خفض كميات ما يتم استيراده من مدخلات إنتاج، الأمر الذي يحقق أثرا إيجابيا متوقعا على الاقتصاد المصري.

«الفاتورة الإلكترونية».. ورشة للعاملين بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

قال مختار توفيق، رئيس مصلحة مصلحة الضرائب، إن وزارة المالية متمثلة في المصلحة تحرص على تقديم التوعية الضريبية بمنظومة الفاتورة الإلكترونية من خلال الندوات وورش العمل، سواء أون لاين أو بالحضور الفعلي، وكذلك تحرص على تقديم التدريب والدعم اللازم لمساعدة الممولين للانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية، وذلك من خلال التنسيق مع مؤسسات المجتمع الضريبي المختلفة لتقديم ورش تدريبية لأعضاء هذه المؤسسات للانضمام والالتزام بمنظومة الفاتورة الإلكترونية، وذلك بمقار مراكز التدريب الضريبية المنتشرة على مستوى الجمهورية أو بمقار المؤسسات ذاتها مما يسهم في رفع الوعي والالتزام الضريبي لدى الممولين.

جاء ذلك خلال ورشة تدريبية للعاملين بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات على مدار يومين بمقر الهيئة، وتناولت «الفاتورة الإلكترونية وأهم العقبات التي تنتج عن تطبيقها وكيفية حلها».

وطالب توفيق الشركات والجهات غير المسجلة على منظومة الفاتورة الإلكترونية بالإسراع في التسجيل بالمنظومة، لأن الانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية إلزاميا وليس اختياريا طبقا لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، وأن مصلحة الضرائب لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها استيداء حقوق الخزانة العامة للدولة.

اسلام عبدالفتاح

«ماجد موسى» رئيسًا لجمارك الركاب بـ«المطار» ..و «خضري» رئيسًا لجمارك القاهرة..

أصدر الشحات غتوري، رئيس مصلحة الجمارك، قرارًا بتكليف الدكتور ماجد موسى رئيسًا للإدارة المركزية لجمارك الركاب بمطار القاهرة الدولي.

كان ماجد موسى قد بدأ عمله مأمور جمرك بالمطار منذ حوالى ٢٨ عامًا، ثم رئيس قسم، ثم مدير إدارة حركة، ثم مدير إدارة، إلى أن تم ندبه مديرًا عامًا لجمارك مبنى الركاب رقم ٢، في منتصف عام ٢٠٢٠، ومديرًا عامًا لجمارك مبنى الركاب رقم ٣ في مايو الماضى، وفى عام ٢٠١٤ نال «موسى» درجة الماجستير في التجارة الدولية من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ثم درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من كلية التجارة جامعة حلوان عام ٢٠١٩.

تضمن القرار تكليف محمد خضرى، مدير عام المناطق الحرة، للعمل رئيسًا للإدارة المركزية لجمارك القاهرة، بعدما اكتسب العديد من الخبرات خلال عمله بالمنافذ الجمركية بالسويس والأدبية وسفاجا والسخنة وقرية البضائع، ونجح في ضبط العديد من المخالفات وتحرير المحاضر الجمركية، وشارك في وضع آلية للتخلص من مخلفات المشروعا.

كما تضمن القرار تكليف أحمد جاب الله، مدير عام الإدارة العامة لمتابعة الإعفاءات، للعمل رئيسًا للإدارة المركزية للإعفاءات والنظم الخاصة، بعدما تم ندبه لإدارة الإعفاءات منذ عام ٢٠١٩، وقام بتمثيل وزارة المالية بالمجالس النيابية، ومجلس الوزراء.

هيئة التنمية الصناعية تناقش حل مشاكل مصنعي الأدوية

كشف المهندس محمد عبدالكريم رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، عن خطة الهيئة لتعزيز التواصل مع المستثمرين وتذليل كافة المعوقات التي تواجههم لاسيما أعضاء إتحاد الصناعات المصرية حيث قرر تكليف كل مسؤول عن إدارة فنية مختصة بقطاع صناعي بالهيئة بعقد اجتماع دوري شهريًا مع ممثلي الغرفة الصناعية لتلك الصناعة، وذلك لبحث وحل مشاكل الصناع أولًا بأول في مختلف الأنشطة الصناعية.

واستعرض المهندس محمد عبدالكريم خلال اجتماع مع أعضاء غرفة الصناعات الدوائية وبحث تطوير القطاع وحل المعوقات والتحديات التي تواجه صناعة الدواء جهود الهيئة في تطوير آلية منح التراخيص والسجل الصناعي، حيث قامت مؤخرًا بتفعيل مكاتب الإعتماد وفتح باب القيد لمزيد من المكاتب وبيوت الخبرة لتغطية كافة المحافظات بالتنسيق مع نقابة المهندسين، واتحاد الصناعات والحماية المدنية، كما قامت الهيئة بتطوير منظومة المعاينات بالكامل حيث تم توحيد نموذج المعاينة الفنية، وسيتم إعلانه على المستثمرين، حيث يقوم القائم بالمعاينة بتسجيل بيانات النموذج الخاص بالمنشأة بشكل فوري من خلال جهاز تابلت وإرسالها للمقر الرئيسي من داخل المصنع.

الجمارك: ٨٠ ألف مصري سجلوا على منصة استيراد السيارات من الخارج

علق الشحات الغتوري رئيس مصلحة الجمارك على موافقة الحكومة على مشروع قرار بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن القواعد المنفذة لأحكام قانون منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج.

وأشار رئيس المصلحة إلى أحقية المالك الأول للسيارة في جلبها إلى مصر أيا كانت سنة الصنع، أما إذا كان مالك ثاني أو ثالث فيحق له جلب السيارة خلال ٣ سنوات من سنة الصنع.

واستعرض بعض ملامح القانون الجديد، ومن بينها: تخفيض قيمة مبلغ الوديعة بنسبة ٧٠٪ من الضريبة الجمركية، وإتاحة شحن السيارة من أي دولة بغض النظر عن دولة الإقامة، والسماح لمن قام بالتسجيل والسداد طبقاً للقانون القديم باسترداد الفارق على حسابه بالدولار إذا لم يكن قد حصل على الموافقة الاستيرادية، أما إذا كان قد حصل عليها فسيتم رد الفرق بالجنيه المصري لحسابه بالبريد أو بالبنوك، أو يمكنه استبدال السيارة بموديل أعلى.

وأخيرا، أكد قيام نحو ٨٠ ألف مصري مقيم بالخارج بالتسجيل على منصة استيراد السيارات من الخارج، والعدد في تزايد مستمر بعد التعديلات التي تمت، وبالنسبة لأوامر الدفع فقد صدر نحو ٣٠ ألف و٤٧٦ بقيمة ٣٤٦,٨ مليون دولار، أما إجمالي التحويلات التي تمت حتى الآن فتُقدر بنحو ٧٥,٧ مليون دولار.

رضوى عبدالله

التنمية الصناعية : ٥ آلاف وحدة صناعية جاهزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

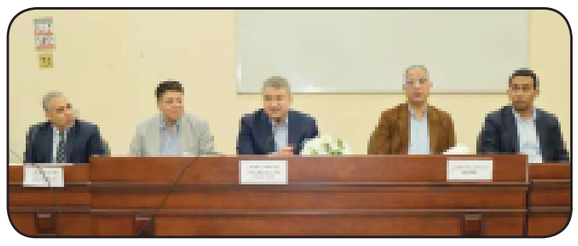

قام المهندس محمد عبدالكريم، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والدكتور أحمد الأنصاري، محافظ الفيوم، بتسليم عقود الدفعة الأولى من الوحدات الصناعية الجاهزة وعددها ١١٣ وحدة إلى ٦٠ مستثمرا بالمجمعين الجديدين الخرساني والمعدني بالفيوم الجديدة، كما قاما بجولة ميدانية بالمجمعين الصناعيين، فضلا عن تفقد المنطقة الصناعية بكوم أوشيم.

جاء ذلك بحضور المهندس حازم عنان، نائب رئيس الهيئة، والدكتور محمد عماد، نائب المحافظ، واللواء محمد سليم، رئيس مركزية فروع الهيئة، والمهندس طارق جمال الدين، رئيس جهاز الفيوم الجديدة، وعدد من قيادات الهيئة والمحافظة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة.

وقال المهندس محمد عبدالكريم إن تسليم وحدات مجمعى الفيوم يأتى فى إطار خطة وزارة التجارة والصناعة لإقامة ١٧ مجمعا صناعيا بـ ١٥ محافظة، مما يوفر ما يقرب من ٥ آلاف وحدة صناعية جاهزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أرقى المستويات الإنشائية والبيئية بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

وأكد رئيس الهيئة أن الفيوم محافظة متميزة وواعدة صناعيًا متوقعًا نجاحًا كبيرًا للمجمعين كمحور تنموى صناعي جديد بالمحافظة في ظل الدعم الكبير من السيد المحافظ، فضلا عن امتلاك الفيوم للموارد والمقومات الاستثمارية، فضلا عن كونها بمثابة الامتداد الطبيعي للقاهرة الكبرى، بالإضافة إلى قربها من المنطقة الصناعية المزمع إنشائها بشرق الفيوم، والتي ستضم شركات عالمية يمكن لمشروعات المجمع مستقبلا التكامل معها، وتكون بمثابة قاعدة مغذية لها، متوقعًا نجاحًا كبيرا للمنطقة الصناعية بالفيوم لتضاهي أبرز المناطق الصناعية في مصر كالعاشر من رمضان والسادس من أكتوبر وبدر.

سيد الجارحي

«المواد الغذائية»: هبوط أسعار السكر بعد حظر التصدير

أكد حازم المنوفي، رئيس شعبة المواد الغذائية بغرفة الإسكندرية التجارية، تراجع أسعار السكر بعد قرار وزارة التجارة والصناعة وقف التصدير.

وأشار «المنوفي»، إلى أن سعر طن السكر انخفض من ١٨٨٠٠ جنيه إلى ١٧٥٠٠ جنيه تسليم أرض المصنع، بواقع ١٣٠٠ جنيه في الطن.

وتوقع أن تواصل الأسعار التراجع خلال الفترة المقبلة مع تزايد المعروض في الأسواق بعد وقف التصدير.

وكانت وزارة التجارة والصناعة قد أصدرت قرارًا الأسبوع قبل الماضى بحظر تصدير السكر إلا للكميات الفائضة عن حاجة الأسواق المحلية، والتي تقدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية، وذلك لمدة ثلاثة أشهر.

يأتى هذا القرار بالتزامن مع بدء موسم حصاد بنجر السكر في العديد من المحافظات.

من ناحيته، قال حسن فندى، رئيس شعبة السكر باتحاد الصناعات، إن الأسواق تشهد استقرارًا حاليًا في ظل توافر المعروض، مشيرًا إلى أن الأسعار عند مستويات ١٧٥٠٠ جنيه للطن، تسليم أرض المصنع، وهى نفس المعدلات قبل صدور قرار حظر التصدير.

وتابع أن قرار وزارة التجارة والصناعة هو قرار استباقى لضمان توافر المنتج في الأسواق مع بداية موسم الحصاد، وعدم الاتجاه لتصديره خارجيًا في ظل الزيادة الكبيرة في الأسعار في البورصات الخارجية.

وأضاف أن سعر السكر في بورصة لندن يسجل حاليًا ٦٠٠ دولار للطن، بزيادة ١٥٪ منذ مطلع الشهر الجارى.

وأكدت وزارة التموين والتجارة الداخلية، في تصريحات سابقة، إلى أن الاحتياطى الاستراتيجى من السكر يزيد على ٣ أشهر، وذلك بالتزامن مع بدء موسم حصاد وتوريد سكر البنجر من المزارعين، والذى من المتوقع أن يشهد أداء إيجابيًا مع قرار الوزارة بزيادة حافز توريد بنجر السكر بقيمة ٧٥ جنيهًا لكل طن.

الحكومة تصدر توضيحا بشأن عجز كميات الأرز بالأسواق والمنافذ التموينية

نفى مجلس الوزراء ما تداولته بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي حول أنباء بشأن عجز في الكميات المعروضة من الأرز بالأسواق والمنافذ التموينية.

وقام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بالتواصل مع وزارة التموين والتجارة الداخلية، والتي نفت تلك الأنباء، مُؤكدةً أنه لا صحة لوجود عجز في الكميات المعروضة من الأرز بالأسواق والمنافذ التموينية، مُشددةً على توافر كافة السلع الغذائية الأساسية بشكل طبيعي ومن بينها الأرز؛ مع انتظام ضخ كميات وفيرة منها يوميا بجميع الأسواق والمنافذ التموينية وفروع المجمعات الاستهلاكية وبقالي التموين وفروع مشروع جمعيتي بكافة محافظات الجمهورية.

وأكد المركز في بيان على توافر الأرز بأسعار مخفضة بمعارض "أهلا رمضان" المنتشرة بمختلف محافظات الجمهورية.

وأوضح أن المخزون الاستراتيجي من الأرز آمن ويكفي احتياجات المستهلكين نحو ثلاثة شهور ونصف، مُشيرةً إلى أنه تم التعاقد على استيراد شحنات من الأرز الأبيض، لتعزيز مخزونه الاستراتيجي، وإحداث توازن في أسعاره، مع شن حملات تفتيش يومية على منافذ صرف السلع والمحال بالأسواق، لمتابعة موقف توافرها، ومنع التلاعب في أسعارها أو احتكارها.

المجلس التصديري للأغذية : ٦٦٥ مليون دولار صادرات الصناعات الغذائية أول شهرين من ٢٠٢٣

كشف تقرير المجلس التصديري للأغذية عن بلوغ صادرات الصناعات الغذائية في أول شهرين من عام ٢٠٢٣ حوالي ٦٦٥ مليون دولار محققة نسبة نمو قدرها ٣٪ وقيمة نمو ٢٠ مليون دولار مقارنة بصادرات نفس الفترة من عام ٢٠٢٢ والتي كانت قد بلغت حوالي ٦٤٥ مليون دولار .

وذكر التقرير أن صادرات شهر يناير ٢٠٢٢ بلغت حوالي ٣٣٠ مليون دولار بنسبة نمو في القيمة ٨٪ مقارنة بصادرات شهر يناير ٢٠٢٢ والتي بلغت ٣٠٦ مليون دولار، كما بلغت صادرات شهر فبراير ٢٠٢٣ حوالي ٣٣٥ مليون دولار بنسبة تراجع في الصادرات ١٪ مقارنة بصادرات شهر فبراير ٢٠٢٢ والتي بلغت ٣٣٩ مليون دولار.

وتربعت الصادرات إلى الدول العربية قائمة أهم المجموعات الدولية المستوردة للأغذية الصنعة المصرية خلال أول شهرين من عام ٢٠٢٣ بقيمة ٣٦٨ مليون دولار تمثل ٥٥٪ من إجمالي الصادرات الغذائية محققة نسبة تراجع في القيمة ٥٪، يليها الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٢٣ مليون دولار بنسبة نمو ٣٨٪٪ وتمثل ١٨٪ من إجمالي الصادرات، الدول الافريقية غير العربية بقيمة ٥٠ مليون دولار وتمثل ٨٪ من إجمالي الصادرات وحققت نسبة تراجع في قيمة الصادرات بلغت ٥٪، الولايات المتحدة الامريكية بقيمة ٣٨ مليون دولار وتمثل ٦٪ من إجمالي الصادرات المحققة نسبة نمو بلغت ١٠٪، باقي المجموعات الدولية بقيمة ٨٥ مليون دولار والتي تمثل ١٣٪ من إجمالي الصادرات الغذائية المصرية خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة لاهم دول العالم المستوردة للصناعات الغذائية خلال أول شهرين من عام ٢٠٢٣ فقد احتلت المملكة العربية السعودية على المركز الأول بقيمة صادرات ٦٩ مليون دولار بنسبة زيادة قدرها ١٣٪، يليها ليبيا بقيمة ٤٤ مليون دولار ونسبة نمو ٣٥٪، فلسطين بقيمة ٤٠ مليون دولار ونسبة نمو ٣٣٪، الولايات المتحدة الامريكية بقيمة ٣٨ مليون دولار ونسبة نمو ١٠٪، اليمن بقيمة ٣٢ مليون دولار محققة نسبة نمو ٤٢٪، الاردن بقيمة ٣١ مليون دولار محققة نسبة نمو ٢٣٪، إيطاليا بقيمة ٢٢ مليون دولار ونسبة نمو ١٠١٪، هولندا بقيمة ٢١ مليون دولار ونسبة نمو ٤٦٪، السودان بقيمة ٢١ مليون دولار ونسبة تراجع ٦٠٪، وفى المركز العاشر سوريا بقيمة ١٩ مليون دولار ونسبة تراجع ١٦٪ بالمقارنة بصادرات نفس الفترة عام ٢٠٢٢.

كما احتلت ليبيا قائمة أهم الدول التي حققت أعلى قيمة زيادة في الصادرات خلال الفترة يناير وفبراير من عام ٢٠٢٢ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢١ بقيمة صادرات ٤٤ مليون دولار وقيمة زيادة في الصادرات ١١ مليون دولار، يليها إيطاليا بقيمة صادرات ٢٢ مليون دولار وقيمة زيادة في الصادرات ١١ مليون دولار، فلسطين بقيمة صادرات ٤٠ مليون دولار وقيمة زيادة في الصادرات ١٠ مليون دولار، اليمن بقيمة صادرات ٣٢ مليون دولار وقيمة زيادة في الصادرات ١٠ مليون دولار، السعودية بقيمة صادرات ٦٩ مليون دولار وقيمة زيادة ٨ مليون دولار، البرازيل بقيمة صادرات ١٠ مليون دولار وقيمة زيادة في الصادرات ٨ مليون دولار، هولندا بقيمة صادرات ٢١ مليون دولار ونسبة تراجع ٦٠٪، الخمائر بقيمة ٢٤ مليون دولار .

وبالنسبة لأهم السلع الغذائية المصدرة خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٣ فقد تصدر القائمة صادرات السكر والجلوكوز بقيمة ٥١ مليون دولار وبنسبة نمو ٦١٪ مقارنة بصادرات نفس الفترة من عام ٢٠٢٢ يليها الفراولة المجمدة بقيمة ٤٢ مليون دولار ومحققة نسبة نمو ٤٧٪، الشيكولاتة المصنعة بقيمة ٣٨ مليون دولار ونسبة نمو ٢٣٪، المحضرات الغذائية المتنوعة بقيمة ٣٧ مليون دولار ونسبة نمو ١٥٪، الخضار المجمد بقيمة ٣٦ مليون دولار ونسبة تراجع ١٠٪،

EGYPTAIR
A STAR ALLIANCE MEMBER
معاك طول الوقت
1717
الآن
إستمتع بجميع خدمات مركز خدمة عملاء مصر للطيران
على مدار ٢٤ ساعة يومياً
١٧١٧ من اي محمول و ٠٩٠٠٧٠٠٠٠ من أي خط أرضي
EGYPTAIR ADVERTISING

NBE Phone Cash
مع محفظة الأهلي فون كاش الجديدة
إنجزها في وقت أقل
حوّل .. إدفع .. إشتري
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر
رقم التسجيل الضريبي ٢٤٢-٠٠٠-٠٠٢
مع محفظة الأهلي فون كاش دلوقتي تقدر:
• تربط / تحذف بطاقاتك (الخصم / الائتمان / مسيقة الدفع) على محفظتك وبنفسك من التطبيق.
• تفعل محفظتك لحظياً ومن التطبيق.
• "سكان وادفع" تشتري باستخدام رمز الاستجابة السريع QR code من شبكة كبيرة من التجار.
• تشتري ببطاقة أونلاين وتستخدم مرة واحدة محلياً أو عالمياً صالحة لمدة ٢٤ ساعة فقط.
• تحول فلوس من محفظتك لأي محفظة في مصر ويمكن تحول بال QR code الخاص بالمحفظة.
• تستقبل التحويلات البنكية من أي حساب للمحفظة مباشرة.
• تودع/تسحب فلوسك من المحفظة من خلال الفروع وماكينات الصراف الآلي ومنافذ فوري.
• تدفع فواتيرك وتتبرع لأكثر من جهة وخدمات أخرى من خدمات فوري.
• تتبرع لحساب تحيا مصر وتشتري شهادة أمان المصريين.
احذر
ميزة
Fawry
للإستعلام إتصل بـ 19623
www.nbe.com.eg
بتطبيق الشروط والأحكام

finance Investment Group
www.efinanceinvestment.com
ريادة سوق التكنولوجيا المالية
نحو مستقبل أخضر
الشراكة مع الحكومة المصرية في رحلة التحول الرقمي المالي لتقليل التعامل الورقي من خلال رقمنة العمليات الداخلية والخدمات المقدمة للعملاء.
دمج التحول الرقمي في برامج الشمول المالي وتطبيق سياسة الشمول الرقمي لكافة فئات المجتمع عبر منصات تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
التحول الرقمي للعديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك: القطاع المالي وقطاع الرعاية الصحية والزراعة والسياحة والبترول والصناعة لدعم وتحفيز فرص نمو تلك القطاعات